

ج (03/15)/03-07/(03/15) (0229)



اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي التحضيري  
لجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة  
الدورة العادية السادسة والعشرون  
شرم الشيخ: 23 مارس/آذار 2015

البند الثالث:

الأولويات العربية لأجندة التنمية المستدامة العالمية لما بعد 2015

**مذكرة شارحة  
بشأن  
الأولويات العربية لأجندة التنمية المستدامة العالمية لما بعد 2015**

---

**عرض الموضوع:**

- في إطار تحديد أولويات التنمية المستدامة في أقاليم العالم، قامت الأمانة العامة بالتنسيق مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بعقد المنتدى العربي رفيع المستوى للتنمية المستدامة، بتاريخ 2 - 4 إبريل / نيسان 2014، في مدينة عمان، وبمشاركة وزارات الاقتصاد والشؤون الاجتماعية وشئون البيئة، وأقر مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شئون البيئة في دورته الاستثنائية التي عقدت يوم 15/6/2014، في جمهورية مصر العربية، قراره التالي نصه:
  - أ- الموافقة على وثيقة أهداف التنمية المستدامة المنظور العربي، واعتبارها أهداف ذات أولوية للمنطقة العربية.
- ب- تكليف الأمانة الفنية للمجلس رفع وثيقة أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية للمنطقة العربية إلى القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية.
- نظم مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، بالتعاون مع الاسكوا يومي 2 و 3 ديسمبر / كانون الأول 2012، في القاهرة، المؤتمر العربي حول تنفيذ الأهداف التنموية للألفية: التحرك العربي المطلوب لعام 2015 وما بعد، بمشاركة أصحاب المعالي وزراء التنمية والشؤون الاجتماعية للدول العربية، وأصحاب المعالي رؤساء المكاتب التنفيذية للمجالس الوزارية العربية المتخصصة (الشباب والرياضة، والصحة، وممثلي وزارات البيئة، والمياه، والإسكان والتعمر)، والأمانة الفنية لمجلس وزراء البيئة والمياه العرب، وعدد من ممثلي وكالات الأمم المتحدة المتخصصة والمنظمات العربية ومنظمات المجتمع المدني، وصدر عن المؤتمر عدد من التوصيات الهامة فيما يتعلق بالتحرك العربي المطلوب ما بعد 2015، عدد من التوجهات الرئيسية للمنطقة العربية، التي أقرتها القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية، بموجب القرار رقم (32) في الدورة الثالثة (الرياض: 2013) (مرفق)، والذي نص على:

- اعتمد توصيات المؤتمر العربي حول تنفيذ الأهداف التنموية للألفية (القاهرة: 2-3/12/2012)، التي أقرها مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب بالصيغة المرفقة.
- تكليف الأمانة العامة برفع توصيات المؤتمر العربي إلى المؤتمر العام رفيع المستوى للجمعية العام للأمم المتحدة "2013"، لتمثل الموقف العربي بشأن تنفيذ الأهداف التنموية للألفية والرؤية العربية لما بعد عام 2015، وأخذها في الاعتبار في الحوار العالمي المنتظر حول التنمية المستدامة.
- تكليف الأمانة العامة بالتنسيق مع الدول الأعضاء ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب والمجالس الوزارية العربية المتخصصة ووكالات الأمم المتحدة ذات العلاقة وكافة الشركاء باتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ توصيات المؤتمر. وتم إحاطة الأمم المتحدة والمجموعة العربية في نيويورك بقرار القمة.
- نظم القطاع الاجتماعي بوصفه الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب "مؤتمر أولويات التنمية المستدامة في المنطقة العربية لأهداف التنمية المستدامة بعد عام 2015، الذي عقد في عمان يومي 10 و 11/5/2014، برعاية دولة رئيس وزراء المملكة الأردنية الهاشمية، وأصدر المؤتمر إعلان عمان تحت عنوان "أولويات المنطقة العربية للتنمية الشاملة المستدامة ما بعد 2015، والذي أقره وزراء التنمية والشؤون الاجتماعية العرب بموجب القرار رقم (5) في أعمال دورتهم الاستثنائية للمجلس التي عقدت يوم 12/5/2014، (مرفق)، ويأتي عقد هذا المؤتمر في إطار تنفيذ قرار القمة العربية التنموية الثالثة (الرياض 2013) رقم (32) بشأن الأهداف التنموية للألفية (2000-2015 وما بعد) المشار إليه.
- في ذات الإطار وتنفيذاً لقرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب المشار إليه أعلاه، نظم القطاع الاجتماعي المؤتمر الوزاري حول بلورة الأهداف والغايات لأهداف التنمية العربية ما بعد 2015، برعاية سعادة الرئيس عبد الفتاح السيسي - رئيس جمهورية مصر العربية، في شرم الشيخ خلال الفترة من 27 - 30 أكتوبر / تشرين الأول 2014.
- بناءً على ما تقدم بحث مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب الموضوع في اجتماع دورته الرابعة والثلاثين التي عقدت أعمالها في الفترة من 20 إلى 22/12/2014 في مدينة شرم الشيخ، وأصدر المجلس القرار رقم (762) (مرفق) الذي تضمن رفع إعلان

شرم الشيخ تحت عنوان أولويات تنمية الشعوب العربية ضمن أجندة التنمية العالمية ما بعد 2015، "ومصفوفة الأولويات" الصادرين عن المؤتمر الوزاري حول بلورة الأهداف والغايات لأهداف التنمية العربية ما بعد 2015، في ضوء ما ورد في إعلان عمان تحت عنوان "أولويات المنظمة العربية للتنمية الشاملة المستدامة بعد عام 2015"، إلى القمة العربية في دورتها العادية (26) مارس / آذار 2015 في جمهورية مصر العربية، للنظر في إقرارها لتمثل الموقف العربي من أجندة التنمية المستدامة لما بعد 2015.

- قامت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بإرسال جميع مخرجات ونتائج المؤتمرات المذكورة أعلاه إلى بعثة جامعة الدول العربية في نيويورك، والتي قامت بدورها بتعميمها على المندوبيات الدائمة للدول العربية في نيويورك، لمساعدة المفاوضين العرب والاستفادة منها أثناء عملية المفاوضات الجارية حول أجندة التنمية المستدامة العالمية ما بعد 2015.

1- صدر تقرير الفريق العربي المفتوح بباب العضوية التابع للجمعية العامة المعنى بأهداف التنمية المستدامة يوم 12/8/2014 (مرفق)، كما صدر تقرير تجميلي مقدم من الأمين العام بشأن خطة التنمية المستدامة لما بعد عام 2015 (مرفق).

جرت أول جلسة تفاوضية في شهر يناير من عام 2015 حول التقرير ومندوبيات الدول العربية بنيويورك هي من تتفاوض على هذا التقرير، وهنا أود الإفادة بأن هذا التقرير المعقد يمس المصالح الحيوية للدول وتترتب عنه تبعات وهناك موضوعات خطيرة جداً تمس عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول وكذلك نظم الحكم وممكن أن ينتهي الأمر بالمساءلة عن التنفيذ، ومن هنا فإن الموضوع هو سياسي بالدرجة الأولى، وتتابعه وزارات الخارجية في الدول العربية بالتنسيق الكامل مع جميع القطاعات الوطنية ومن أهم هذه الموضوعات ذكر على سبيل المثال قضايا الإرهاب والنازحين وحقوق الإنسان وضمان حصول الجميع على رعاية الصحة الجنسية والإنجابية وكذلك تشويه الأعضاء التنسالية للإناث، وتغير المناخ وتمويل التنمية والمساعدات الإنمائية والاستثمار والمياه والتعليم وغيرها ومفاهيم غريبة على مجتمعاتنا.

ومن المتوقع أن تنتهي المفاوضات في شهر مايو من عام 2015 وفي 15 سبتمبر 2015 ستعتمد الجمعية العامة للأمم المتحدة أهداف التنمية المستدامة مع صدور بيان سياسي.

وفي هذا الإطار تلقت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية من بعثتها في نيويورك بيان المجموعة العربية والذي ألقاه المندوب الدائم للجمهورية اليمنية لدى الأمم المتحدة ورئيس المجموعة العربية لشهر يناير 2015، خلال الجولة الأولى للمفاوضات المشار إليها عالياً، وكذلك تقرير موجز حول أهم ما دار في الجولة الأولى من المفاوضات (مرفق البيان والتقرير).

في هذا الإطار تلقت الأمانة العامة المذكورة رقم 174 من المندوبية الدائمة لجمهورية مصر العربية بشأن قرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب رقم (762) والمرفق بها إعلان شرم الشيخ تحت عنوان "أولويات تنمية الشعوب العربية ضمن أجenda التنمية العالمية ما بعد 2015"، وأكملت فيها على إدراج هذا الموضوع على جدول أعمال المجلس الاقتصادي الاجتماعي التحضيري للقمة تمهدأً لرفعه إلى مجلس الجامعة على مستوى القمة في دورته العادية 26 المقرر عقدها يومي 28-29 مارس 2015 في جمهورية مصر العربية، لاتخاذ القرار اللازم بما يدعم المفاوضين العرب في نيويورك وبما يسهم في تضمين أجenda التنمية المستدامة ما بعد 2015، الأوليات العربية. (مرفق).

2- بناءً على ما تقدم شكلت الأمانة العامة فريق عمل لدراسة التقريرين المذكورين أعلاه.

3- وبعد مراجعة التقرير ومحضر الاجتماع أبدى فريق العمل عدد من الملاحظات التي تضمنت نقاط التوافق بين ما ورد تقرير السكرتير العام للأمم المتحدة ونتائج الجهد العربي المشار إليها، وعلى الأخص فيما يتعلق بموضوعات القضاء على الفقر، وتعزيز المساواة والتنمية الشاملة والعمل اللائق للجميع وتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين والحماية الاجتماعية، التغير المناخي والتنوع البيولوجي، السلام والأمن، الهجرة واللاجئين، ووسائل التنفيذ، كما لاحظ فريق العمل عدد من النقاط التي لا تلاقى والتوجهات العربية بالقدر الكافي، وذلك فيما يتعلق بموضوعات النازحين الداخليين واللاجئين، وضعف الصياغة في الغايات المتعلقة بوسائل التنفيذ، وغياب الشراكات العالمية وأهمية بناء شراكات إقليمية.

4- في إطار التواصل بين الأمانة العامة والمجموعة العربية المعنية بعملية التفاوض بنويورك، وبناءً على ما تضمنه محضر اجتماع المجموعة العربية الذي عقد بتاريخ 12 يناير 2015، بهدف مناقشة مسودة عناصر الموقف العربي تجاه أجenda التنمية المستدامة ما بعد 2015، (مرفق)، وما تضمنه محضر اجتماع المجموعة العربية المشار إليه في

ضوء استخدام التقرير لمصطلحات قد تتنافى وخصوصية المنطقة العربية وثقافتها وحضارتها، وضرورة إيجاد مصطلحات عربية معتمدة من القمة خاصة فيما يتعلق بالصحة الجنسية والصحة الإنجابية، وتعريف الأسرة.

5- قام القطاع الاجتماعي بوصفه الأمانة الفنية لمجلس وزراء الصحة العرب بعرض موضوع تعريف مصطلحي الصحة الجنسية والصحة الإنجابية على اجتماع الدورة (43) لمجلس وزراء الصحة العرب التي عقدت يومي 25 و 26 فبراير / شباط 2015، وأصدر القرار رقم (16) الذي نصت الفقرتين الأولى والثانية منه على:

- الأخذ علماً بالأولوية الخامسة المتعلقة بالصحة، الواردة في مصفوفة أولويات تنمية الشعوب العربية لأجندة التنمية العالمية ما بعد 2015 وغاياتها، الصادرة عن المؤتمر الوزاري العربي حول بلورة الأهداف والغايات لأهداف التنمية ما بعد 2015 الذي عقد في مدينة شرم الشيخ بجمهورية مصر العربية (أكتوبر / تشرين الأول 2014).
- تشكيل لجنة فنية متخصصة من الدول العربية لوضع رؤية عربية موحدة حول تعريف الصحة الإنجابية، والصحة الجنسية، لوضعهما ضمن المصطلحات الواردة في أجندة التنمية العالمية ما بعد 2015.

6- تجدر الإشارة إلى أن مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب اعتمد مصطلح "الأسرة الطبيعية" الوارد في إعلان شرم الشيخ ومصفوفة الأولويات الصادرين عن المؤتمر الوزاري حول بلورة الأهداف والغايات لأهداف التنمية العربية ما بعد 2015.

#### **الإجراءات المطلوب:**

الأمر معروض على المجلس المؤقر لاتخاذ ما يراه مناسباً في هذا الشأن.

## **مرفق رقم (1)**

**تقرير الفريق العامل المفتوح بباب العضوية التابع للجمعية العامة  
المعني بأهداف التنمية المستدامة**

A/68/970

الأمم المتحدة

Distr.: General  
12 August 2014  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون  
البنود ١٤ و ١٩ (أ) و ١١٨ من جدول الأعمال

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج  
المؤشرات الرئيسية ومؤشرات القمة التي تعقدتها  
الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي  
والبيادين المتصلة بهما

التنمية المستدامة: تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١  
وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١  
ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة  
ومؤشرات الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة المعنى  
بأهداف التنمية المستدامة

أولا - الرسالة المؤرخة ١ آب/أغسطس ٢٠١٤ الموجهة إلى رئيس الجمعية  
العامة من الممثلين الدائمين لكينيا وهنغاريا لدى الأمم المتحدة

يسرقنا أن نقدم طيه، بصفتنا الرئيسين المشاركين للفريق العامل المفتوح  
باب العضوية التابع للجمعية العامة المعنى بأهداف التنمية المستدامة، وإلحاقا بالتقدير المرحلي  
المقدم في ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٣ (A/67/941) وعملا بالفقرة ٢٤٨ من الوثيقة الخاتمة لمؤتمر  
الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعروفة "المستقبل الذي نصبو إليه" (القرار ٦٦/٢٨٨)،



الرجاء، إعادة استعمال الورق

080914 050914 14-59106 (A)



المرفق) وعلى النحو الذي اتفق عليه الفريق العامل المفتوح بباب العضوية بالتزكية في الجلسة الثانية من دورته الثالثة عشرة المعقودة في ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٤، مقتراح الفريق العامل المفتوح بباب العضوية المعنى بأهداف التنمية المستدامة، لتنظر فيه الجمعية العامة وتحذى الإجراءات المناسبة بشأنه.

ونحن نرافق طيه أيضا سجلا لأعمال الفريق العامل المفتوح بباب العضوية في دورته الثالثة عشرة، بما في ذلك إحالة إلى البيانات التي أدلّى بها في الجلسة الختامية التي عقدت في ١٩ تموز/يوليه، وتلك التي قدمت لاحقا كتابياً. ويشكل المقترن المتعلّق بأهداف التنمية المستدامة وسجل الأعمال، معا، تقرير الفريق العامل المفتوح بباب العضوية المقدم إلى الجمعية العامة.

ونحن نرجو أن تصدر هذه الرسالة ومرفقها<sup>(١)</sup> بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار بنود جدول الأعمال المناسب.

ونوصي بأن تقبل الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين مقترن الفريق العامل المفتوح بباب العضوية، بصيغته الواردة في المرفق الأول لهذه الرسالة، إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين للنظر فيه واتخاذ الإجراءات المناسبة بشأنه في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

(توقيع) ماشاريا كاماو  
الممثل الدائم لكونفدرالية كينيا

(توقيع) تشاكا كوروشى  
الممثل الدائم لفنزويلا

(١) عُمِّ رئيس الجمعية العامة في رسالته المررحة ٤ آب/أغسطس رسالة الرئيسين المشاركيين للفريق العامل المقترن بباب العضوية ومرفقها (رسالة متحركة من الموقع الشبكي:  
[http://www.un.org/en/ga/president/68/pdf/letters/08042014\\_OWG%20Sustainable%20Goals.pdf](http://www.un.org/en/ga/president/68/pdf/letters/08042014_OWG%20Sustainable%20Goals.pdf))

### ثانياً: المقدمة

١ - أقرت الجمعية العامة، في قرارها ٢٨٨/٦٦، الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعروفة "المستقبل الذي نصبو إليه"، المرفقة بالقرار. وتنص الفقرة ٢٤٨ من تلك الوثيقة الختامية على ما يلي:

"٢٤٨ - وقد عقدنا العزم على إرساء عملية حكومية دولية شفافة شاملة للجميع بشأن أهداف التنمية المستدامة تشارك فيها جميع الجهات المعنية من أجل وضع أهداف عالمية للتنمية المستدامة يتم الاتفاق عليها في الجمعية العامة. وسوف يشكل، في موعد لا يتجاوز تاريخ افتتاح الدورة السابعة والستين للجمعية العامة، فريقاً مفتوحاً باب العضوية يتكون من ٣٠ ممثلاً ترشحهم الدول الأعضاء من المجموعات الإقليمية الخمس للأمم المتحدة، بهدف تحقيق التمثيل الجغرافي العادل والمنصف والمتوزن. وسيتولى هذا الفريق العامل المفتوح باب العضوية منذ البداية في طريقة عمله، بما يشمل وضع الطرائق الازمة لكفالة أن تشارك الجهات المعنية وذوو الخبرة في المجتمع المدني والأوساط العلمية ومنظومة الأمم المتحدة على نحو تام في عمله من أجل توفير مجموعة متنوعة من وجهات النظر والخبرات. وسيوافق الفريق العامل الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين بتقرير يتضمن مقتضايا بشأن أهداف التنمية المستدامة لكي تنظر فيه وتتخذ الإجراءات المناسبة بشأنه."

٢ - وأشارت الجمعية العامة في قرارها ٢٠٣/٦٧ إلى الفقرات ٢٤٥ إلى ٢٥١ من الوثيقة الختامية وأكيدت من جديد أن الفريق العامل المفتوح باب العضوية سيقدم تقريره في الدورة الثامنة والستين.

٣ - ورحب الجمعية العامة في مقررها ٥٥٥/٦٧ بأعضاء الفريق العامل المفتوح باب العضوية الذين عيّنهم المجموعات الإقليمية الخمس للأمم المتحدة على نحو ما وردت أعلاه في مرفق المقرر.

### ثالثاً - المسائل التنظيمية

#### ألف - تنظيم الأعمال

٤ - عُقدت جلسات على النحو التالي: الدورة الأولى (١٤ و ١٥ آذار/مارس ٢٠١٣)، أربع جلسات رسمية؛ الدورة الثانية (١٩-١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٣)، ست جلسات رسمية؛ الدورة الثالثة (٢٤-٢٢ أيار/مايو ٢٠١٣)، سبعة جلسات رسمية؛ الدورة

الرابعة (١٧-١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٣)، سنت جلسات رسمية؛ الدورة الخامسة (٢٥-٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣)، سنت جلسات رسمية؛ الدورة السادسة (٩-١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣)، تسع جلسات رسمية؛ الدورة السابعة (٦-١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤)، تسع جلسات رسمية؛ الدورة الثامنة (٣-٧ شباط/فبراير ٢٠١٤)، خمس جلسات رسمية، بما في ذلك جلسة مشتركة عُقدت في ٥ آذار/مارس ٢٠١٤ مع لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة؛ الدورة العاشرة (٣١ آذار/مارس - ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٤)، ١٠ جلسات رسمية؛ الدورة الحادية عشرة (٥-٩ أيار/مايو ٢٠١٤)، ١٠ جلسات رسمية؛ الدورة الثانية عشرة (٦-١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٤)، جلستان رسّييان وجلستان غير رسّييان؛ الدورة الثالثة عشرة (١٤-١٩ تموز/يوليه ٢٠١٤)، جلستان رسّييان وجلستان غير رسّييان.

#### باء - الافتتاح

٥ - افتتح رئيس الدورة السابعة والستين للجمعية العامة، في ١٤ آذار/مارس ٢٠١٣، الدورة الأولى لأعمال الفريق العامل المفتوح بباب العضوية المعنى بأهداف التنمية المستدامة. وأدى بياني استهلاكي كل من رئيس الدورة والأمين العام.

#### جيم - انتخاب أعضاء المكتب

٦ - انتخب الفريق العامل المفتوح بباب العضوية بالتزكية، في الجلسة الأولى، من دورته الأولى، المعقودة في ١٤ آذار/مارس ٢٠١٣، تشاها كوروشى (هنغاريا) وماشاريا كاماوا (كينيا) رئيسين مشاركين للفريق.

#### DAL - جدول أعمال

٧ - في الجلسة نفسها، أقرَّ الفريق العامل المفتوح بباب العضوية جدول الأعمال المؤقت (A/A.C.280/2013/1)، وفيما يلي نصه:

##### ١ - انتخاب أعضاء المكتب.

٢ - إقرار جدول الأعمال وسائل تنظيمية أخرى.

٣ - متابعة نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، فيما يتصل بتقديم مقترن بشأن أهداف التنمية المستدامة.

- ٤ - مسائل أخرى.
- ٥ - اعتماد التقرير.

#### هاء - أساليب العمل

٨ - في الجلسة نفسها، اعتمد الفريق العامل المفتوح باب العضوية <sup>(٣)</sup>أساليب عمله.

وأو - أعمال الفريق العامل المفتوح باب العضوية

٩ - استمع الفريق العامل المفتوح باب العضوية في دورته الأولى، المعقودة يومي ١٤ و ١٥ آذار/مارس ٢٠١٣، إلى عرض من الأمانة العامة لمدخلات أولية من الأمين العام في أعمال الفريق العامل المفتوح باب العضوية (A/67/634)، وأجرى مناقشة عامة ومناقشة تفاعلية بشأن أهداف التنمية المستدامة.

١٠ - ونظر الفريق، في دوراته الثانية إلى الرابعة، من خلال الكلمات الرئيسية التي أدارها ومن خلال عروض لمذكرات المسائل قدمها فريق الأمم المتحدة للدعم التقني وحلقات النقاش وتبادل الآراء بصورة تفاعلية والبيانات الوطنية، في المواضيع التالية:

(أ) الدورة الثانية (١٧-١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣):

١' وضع مفاهيم أهداف التنمية المستدامة؛

٢' القضاء على الفقر؛

(ب) الدورة الثالثة (٢٢-٢٤ أيار/مايو ٢٠١٣):

١' الأمن الغذائي والتغذية، والزراعة المستدامة، والتصحر، وتدهور الأراضي، والخلف؛

٢' المياه والصرف الصحي؛

(ج) الدورة الرابعة (١٧-١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٣):

١' العمالة والعمل اللائق للجميع، والحماية الاجتماعية، والشباب، والتعليم والثقافة؛

٢' الصحة والديناميات السكانية؛

.[http://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/1692OWG\\_methods\\_work\\_adopted\\_1403.pdf](http://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/1692OWG_methods_work_adopted_1403.pdf) (٢) انظر

(د) الدورة الخامسة (٢٥-٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣):

١' النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي ( بما في ذلك التجارة الدولية والنظام المالي الدولي والقدرة على تحمل الدين الخارجي) وتطوير الهياكل الأساسية والتصنيع؛

٢' الطاقة؛

(هـ) الدورة السادسة (٩-١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣):

١' وسائل التنفيذ (الشؤون المالية، والعلم والتكنولوجيا، وتبادل المعارف وبناء القدرات)؛

٢' الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة؛

٣' احتياجات البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة، والبلدان الأفريقية، وأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والتحديات الخاصة التي تواجه البلدان المتوسطة الدخل؛

٤' حقوق الإنسان، والحق في التنمية، والحكومة العالمية؛

(و) الدورة السابعة (٦-١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤):

١' المدن والمستوطنات البشرية المستدامة، والنقل المستدام؛

٢' الاستهلاك والإنتاج المستدام ( بما في ذلك المواد الكيميائية والنفايات)؛

٣' تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث؛

(ز) الدورة الثامنة (٣-٧ شباط/فبراير ٢٠١٤):

١' المحيطات والبحار، والغابات، والتنوع البيولوجي؛

٢' تعزيز المساواة، بما في ذلك العدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛

٣' منع نشوء التراعات، وبناء السلام بعد انتهاء الزراع، وتعزيز السلام الدائم، وسيادة القانون، والحكومة.

١١ - وأجري الفريق العامل المفتوح باب العضوية، في دوراته التاسعة إلى الثالثة عشرة، مناقشات بشأن مقترن متعلق بأهداف التنمية المستدامة.

#### زاي - المقترن متعلق بأهداف التنمية المستدامة

١٢ - نظر الفريق العامل المفتوح باب العضوية، في الجلسة الثانية من دورته الثالثة عشرة، المقودة في ١٩ تموز/يوليه، في إطار البند ٣ من جدول الأعمال، في مقترن متعلق بأهداف التنمية المستدامة.

١٣ - وفي الجلسة نفسها، أدى ببيانات، من بينها تعليقات للمواقف، وتحفظات، مثلاً نيجيريا، وجمهورية إيران الإسلامية، والجمهورية العربية السورية، وأوغندا، وهندوراس، وسويسرا (نيابة أيضاً عن ألمانيا وفرنسا) والاتحاد الروسي والدانمرك (نيابة أيضاً عن أيرلندا والنرويج)، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، وتشاد، والمملكة العربية السعودية، وأيسلندا، ومصر، والاتحاد الأوروبي، والسودان، وباكستان، وإسبانيا (نيابة أيضاً عن إيطاليا)، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (نيابة أيضاً عن أستراليا وهولندا)، والإمارات العربية المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات (باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين)، وكوبا، وإcuador (نيابة أيضاً عن دولة بوليفيا المتعددة القوميات، ثم بصفة وطنية)، وكندا، واليابان، والصين، والسويد، والمكسيك (نيابة أيضاً عن بيرو، ثم بصفة وطنية)، وجمهورية ترانسنا المتحدة، وجمهورية كوريا، ولیختنشتاين، وجيبوتي، وإندونيسيا، والبرازيل (نيابة أيضاً عن نيكاراغوا)، وتيمور - ليشتي (نيابة أيضاً عن ليبريا وسيراليون)، وتونس، وترینیداد وتوباغو (باسم الجماعة الكاريبية)، وبنن (باسم أقل البلدان نمواً)، والجليل الأسود (نيابة أيضاً عن سلوفينيا)، وبالاو، وإثيوبيا، والهند، وباراغواي، وكولومبيا، والأرجنتين (نيابة أيضاً عن دولة بوليفيا المتعددة القوميات وإcuador)، ورومانيا (نيابة أيضاً عن بولندا). وبعد ذلك، قدمت كتابياً بيانات، من بينها تعليقات للمواقف وتحفظات، من الجزائر، وأستراليا، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وتشاد، وكولومبيا، وقبرص، وإcuador، ومصر، وفرنسا، وألمانيا، واليونان، وهندوراس، وأيسلندا، واليابان، والمكسيك، والمغرب، وهولندا، ونيجيريا، وبابوا غينيا الجديدة (باسم دول المحيط الهادئ) الجزيرة الصغيرة النامية وتيمور - ليشتي وبورو، وبولندا، ورومانيا، وقطر، والمملكة العربية السعودية، وسنغافورة، والسودان، وسويسرا، وتونس، والإمارات العربية المتحدة، والمملكة المتحدة، وجمهورية ترانسنا المتحدة، والولايات المتحدة، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، واليمن، والكرسي الرسولي، والجماعة الكاريبية.

١٤ - وفي الجلسة نفسها أيضاً، وافق الفريق العامل المفتوح باب العضوية بالتزكية، وعملاً بالفقرة ٢٤٨ من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، على أن يُقدم مقترنه المتعلق بأهداف التنمية المستدامة إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين للنظر فيه واتخاذ الإجراءات المناسبة بشأنه.

#### رابعاً - المقترن المقدم من الفريق العامل المفتوح بباب العضوية المعنى بأهداف التنمية المستدامة

##### المقدمة

١ - تحدد الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، العنوانة "المستقبل الذي نصبو إليه"، بين جملة أمور أخرى، ولادة إنشاء فريق عامل مفتوح بباب العضوية لوضع مجموعة من أهداف التنمية المستدامة لتنتظر فيها الجمعية العامة وتحدد الإجراء المناسب بشأنها في دورتها الثامنة والستين. ووفرت الوثيقة أيضاً الأساس اللازم لوضع مفاهيم تلك المجموعة من الأهداف. وأصدرت الوثيقة تكليفاً بأن تكون أهداف التنمية المستدامة متسقة مع خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأن تكون مدججة فيها.

٢ - ويمثل القضاء على الفقر أكبر تحدي عالمي يواجه العالم حالياً وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة. وقد تكرر في الوثيقة الختامية الإعراب عن الالتزام بتحرير الإنسانية من ربة الفقر والخروج كمسألة ملحة.

٣ - والقضاء على الفقر، وتغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة وتعزيز الأنماط المستدامة، وحماية وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية هي الأهداف الشاملة للتنمية المستدامة والشروط الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة.

٤ - ويمثل الإنسان محور التنمية المستدامة، وفي هذا الصدد قدم في الوثيقة الختامية وعد بالسعى إلى إقامة عالم عادل منصف وشامل للجميع وقدّم التزام بالعمل سوياً لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع، والتنمية الاجتماعية، والحماية البيئية بحيث يستفيد بذلك الجميع، ولا سيما أطفال العالم والشباب وأجيال العالم المقبلة، بدون تمييز من أي نوع كان من قبل العمر أو الجنس أو الإعاقة أو الثقافة أو العرق أو الإثنية أو الأصل أو الوضع كمهاجر أو الديانة أو الوضع الاقتصادي أو أي وضع آخر.

٥ - وأعيد أيضاً في الوثيقة الختامية تأكيد جميع مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، بما في ذلك مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن التمايز، على التحول المبين في المبدأ ٧ من الإعلان.

٦ - وأعيد أيضاً في الوثيقة الختامية تأكيد الالتزام بالتنفيذ التام لإعلان ريو، وجدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج موافقة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وخطة تنفيذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة تنفيذ جوهانسبرغ)، وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة، وبرنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (برنامج عمل بربادوس) واستراتيجية موريشيوس لواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وأعيد أيضاً تأكيد الالتزام بالتنفيذ التام لبرنامج عمل العقد ٢٠٢٠-٢٠١١ لصالح أقل البلدان نمواً (برنامج عمل إسطنبول)، وبرنامج عمل ألماني: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، والإعلان السياسي بشأن احتياجات أفريقيا الإنمائية، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وأعيد تأكيد الالتزامات المنصوص عليها في تناول جميع المؤشرات الرئيسية ومؤشرات القمة التي عقدها الأمم المتحدة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بما في ذلك إعلان الأمم المتحدة للألفية، والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي الذي عقد عام ٢٠٠٥، وتوافق آراء مؤتمرى الصادر عن المؤتمر الدولي المعنى بتمويل التنمية، وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية، والوثيقة الختامية للجنة العامة الرفيعة المستوى للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، والإجراءات الأساسية لواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وإعلان ومنهاج عمل بيجين، والوثائق الختامية لمؤتمرات استعراضهما. وفي الوثيقة الختامية للمنطقة الخاصة لتابعة الجهود التي تبذل من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية، التي عُقدت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، أعيد، بين جملة أمور أخرى، تأكيد التصميم على وضع خطة قوية للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأعيد تأكيد الالتزام المتعلق بالمحجة والتنمية في الإعلان المنشق من الحوار الربيعي المستوى المعنى بالمحجة الدولية والتنمية.

٧ - وأعيد في الوثيقة الختامية تأكيد ضرورة الاهتمام بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، مع الاحترام التام للقانون الدولي ومبادئه. وأعيد من جديد تأكيد أهمية الحرية، والسلام والأمن، واحترام جميع حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية والحق في التمتع بمستوى معيشة ملائم، بما في ذلك الحق في الغذاء والماء، وسيادة القانون، والحكم الرشيد،

والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، والالتزام العام بإيجاد مجتمعات عادلة وديمقراطية لتحقيق التنمية. وأعيد أيضا تأكيد أهمية الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والقانون الدولي.

٨ - وشدد الفريق العامل المفتوح بباب العضوية على أن الطابع العالمي لتغيير المناخ يستدعي أوسع نطاق ممكن من تعاون جميع البلدان ومشاركتها في استجابة دولية فعالة ومناسبة، ملتف توقيع وثيرة الحد من الانبعاثات العالمية لغازات الدفيئة. وأشار إلى أن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ تنص على أن الأطراف ينبغي أن تحمي نظام المناخ لفائدة أجيال البشرية الحالية والمقبلة على أساس الإنصاف ووفقاً لمسؤولياتها المشتركة ولكن التمايزية ووفقاً لقدرات كل منها. وأشار مع القلق البالغ إلى الفجوة الكبيرة بين التأثير الإجمالي لتعهدات الأطراف بالتحفيز من الانبعاثات السنوية العالمية لغازات الدفيئة بحلول عام ٢٠٢٠، من ناحية، ومسارات الانبعاثات الإجمالية المتسلقة مع وجود فرصة مرجحة لإبقاء الزيادة في المتوسط العالمي للدرجة الحرارة أقل من درجتين مئويتين أو ١,٥ درجة مئوية فوق مستويات ما قبل عصر الصناعة، من الناحية الأخرى. وأكد من جديد أن الهدف النهائي لموجب الاتفاقية هو تثبيت تركيزات غازات الدفيئة في الغلاف الجوي عند مستوى يحول دون حدوث تدخل بشري خطير في نظام المناخ.

٩ - وأعيد في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة تأكيد أن كوكب الأرض ونظمها الإيكولوجية هي بيتنا وأن "أمننا الأرض" تعبر شائع في عدد من البلدان والمناطق. وأشار إلى أن بعض البلدان تعرف بحقوق الطبيعة في سياق العمل على تحقيق التنمية المستدامة. وكان هناك تأكيد على الاقتضاء بضرورة العمل على تحقيق الوئام مع الطبيعة، من أجل تحقيق توازن عادل فيما بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل. وكان هناك إقرار بالتنوع الطبيعي والثقافي للعالم وتسليم بأن جميع الثقافات والحضارات يمكن أن تساهم في التنمية المستدامة.

١٠ - وكان هناك تسليم في الوثيقة الختامية بأن كل بلد يواجه تحديات محددة لتحقيق التنمية المستدامة. وشدد فيها على التحديات الخاصة التي تواجه أكثر البلدان ضعفاً، ولا سيما البلدان الأفريقية، وأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وكذلك التحديات المحددة التي تواجه البلدان المتوسطة الدخل. وكان هناك إقرار بأن البلدان التي تمر بحالات نزاع تحتاج إلى اهتمام خاص أيضاً.

١١ - وأعيد في الوثيقة الختامية تأكيد الالتزام بتعزيز التعاون الدولي لمعالجة التحديات المستمرة المتعلقة بالتنمية المستدامة للجميع، لا سيما في البلدان النامية. وأعيد في ذلك الصدد

تأكيد ضرورة تحقيق الاستقرار الاقتصادي، والنمو الاقتصادي المستدام، وتعزيز الانصاف الاجتماعي وحماية البيئة، مع تعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، وتوفير العمالة النكانة للجميع، وحماية الأطفال وبقائهم على قيد الحياة ونماهم إلى أن يبلغوا كامل إمكاناتهم، بما في ذلك من خلال التعليم.

١٢ - وتقع على عاتق كل بلد المسؤولية الأولى عن تبنيه الاقتصادية والاجتماعية ولا يمكن أن تكون هناك حاجة إلى التشديد على دور السياسات الوطنية، والموارد المحلية، والاستراتيجيات الإنمائية. ولكن البلدان النامية تحتاج إلى موارد إضافية من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وثمة حاجة إلى حشد كبير للموارد من طائفة متعددة من المصادر وإلى استخدام التمويل على نحو فعال، من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وتضمنت الوثيقة الختامية تأكيداً للالتزام بإعادة تشريع الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة وبطبيعة الموارد الازمة لتنفيذها. وسوف يقترح تقرير جنة الخزاء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة خيارات لاستراتيجية لتمويل التنمية المستدامة. وسوف تتضمن النتيجة الموضوعية للمؤتمر الدولي الثالث المعنى بتمويل التنمية، الذي سيعقد في تموز/يوليه ٢٠١٥، تقييمياً للتقدم المحرز في تنفيذ توافق آراء مونتريالي وإعلان الدوحة. ويعتبر الحكم الرشيد وسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي أساسيين للنمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع والنصف، والتنمية المستدامة، والقضاء على الفقر والجوع.

١٣ - وأعيد في الوثيقة الختامية تأكيد وجود هجج ورؤى ونماذج وأدوات مختلفة متاحة لكل بلد، وفقاً لظروفه وأولوياته الوطنية، لتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة، وهو ما يمثل هدفنا الذي يعلو على ما عداه.

١٤ - وسوف يتوقف تفاصيل أهداف التنمية المستدامة على وجود شراكة عالمية من أجل التنمية المستدامة تعمل فيها الحكومات وكذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص ومنظومة الأمم المتحدة بشاشاط. وسيكون وجود آلية مبنية لاستعراض تنفيذ أساسياً للنجاح في بلوغ الأهداف. وسيؤدي كل من الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والمنتدى السياسي الرفيع المستوى دوراً رئيسياً في هذا الصدد.

١٥ - وأعيد في الوثيقة الختامية الإعراب عن الالتزام باتخاذ المزيد من التدابير والإجراءات الفعالة، طبقاً للقانون الدولي، لإزالة العقبات التي تحول دون الإعمال الشامل للحق في تقرير المصير بالنسبة للشعوب التي تعيش تحت الاحتلال الاستعماري والأجنبي، والتي ما زالت تؤثر تأثيراً سلبياً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتلك الشعوب وعلى بيئتها، وتعارض مع كرامة الإنسان وقدره، ومن ثم يجب مكافحتها والقضاء عليها.

١٦ - وأعيد في الوثيقة الختامية تأكيد أن هذا، وفقاً للميثاق، يجب ألا يفسر على أنه يأخذ بالأخذ أي إجراء ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة. وتقرر فيها اتخاذ المزيد من التدابير والإجراءات الفعالة، طبقاً للقانون الدولي، لإزالة العقبات والمعوقات، ولتعزيز الدعم، وتلبية الاحتياجات الخاصة لمن يعيشون في مناطق متضررة من حالات طوارئ إنسانية معقدة أو في مناطق متضررة من الإرهاب.

١٧ - وسيكون من المهم، لرصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، تحسين توافر بيانات وإحصاءات مفصلة حسب الدخل ونوع الجنس والعمر والعرق والأصل الإثني والوضع كمهاجر والإعاقة والموقع الجغرافي وغير ذلك من الخصائص ذات الصلة في السياقات الوطنية، وتحسين سُلُّ الحصول على تلك البيانات والإحصاءات. وثمة حاجة لاتخاذ خطوات عاجلة لتحسين نوعية البيانات المفصلة وتحسين تغطيتها وتوافرها لضمان عدم ترك أحد متخلقاً عن ركب التنمية.

١٨ - وأهداف التنمية المستدامة مصحوبة بغايات وسيحرى مزيد من البلورة لها من خلال مؤشرات تركز على النتائج القابلة للقياس. وهي ذات وجهة عملية، وتتسم بطابع عالمي، وقابلة للتطبيق على الجميع. وهي تأخذ في الحسبان مختلف الحقائق والقدرات ومستويات التنمية الوطنية وتحترم السياسات والأولويات الوطنية. وهي تستند إلى الأساس الذي أرسله الأهداف الإنمائية للألفية، وتسعى إلى إنجاز الأعمال غير المنتهية من الأهداف الإنمائية للألفية ومجاهدة التحديات الجديدة. وهي تشكل مجموعة متكاملة ولا تنقص من الأولويات العالمية لتحقيق التنمية المستدامة. وتحدد الغايات بوصفها غايات عالمية تطعيم بحيث تحدد كل حكومة غالباً ما هي مسترشدة في ذلك بالمستوى العالمي للطموح، ولكن معأخذ الظروف الوطنية في الاعتبار. وتضم الأهداف والغايات جوانب اقتصادية واجتماعية وبيئية وتعترف بالصلات فيما بينها لتحقيق التنمية المستدامة بجميع أبعادها.

#### أهداف التنمية المستدامة

- المدارف ١ - القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان
- المدارف ٢ - القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة
- المدارف ٣ - ضمان تمنع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار
- المدارف ٤ - ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع

المدارس ٥ - تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكن كل النساء والفتيات

المدارس ٦ - ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إداراً مستدامة



المدارس ٧ - ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة

المدارس ٨ - تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع المستدام، والعملية الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع

المدارس ٩ - إقامة بُنى تعبية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار

المدارس ١٠ - الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها

المدارس ١١ - جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة

المدارس ١٢ - ضمان وجود أنماط استهلاك وإناج مستدامة

المدارس ١٣ - اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وأثاره\*

\* مع التسليم بأن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ هي المنشىء الدولي والحكومي الدولي الرئيسي للتفاوض بشأن التصدي لتغير المناخ على الصعيد العالمي.

المدارس ١٤ - حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

المدارس ١٥ - حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي

المدارس ١٦ - التشجيع على إقامة مجتمعات مسلمة لا يُهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة ونحاضنة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات

المدارس ١٧ - تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة

## أهداف التنمية المستدامة وغاياتها

**الهدف ١ - القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان**

١-١ القضاء على الفقر المدقع للناس أجمعين أينما كانوا بحلول عام ٢٠٣٠، وهو يقاس حالياً بعدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من ١,٢٥ دولار في اليوم

١-٢ تخفيض نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعانون الفقر بجميع أبعاده وفقاً للتعریف الوطني بمقدار النصف على الأقل بحلول عام ٢٠٣٠

١-٣ استحداث نظم وتدابير حماية اجتماعية ملائمة على الصعيد الوطني للجميع ووضع حدود دنيا لها، وتحقيق تغطية صحية واسعة للفقراء والضعفاء بحلول عام ٢٠٣٠

١-٤ ضمان تغطية جميع الرجال والنساء، ولا سيما الفقراء والضعفاء منهم، بنفس الحقوق في الحصول على الموارد الاقتصادية، وكذلك حصولهم على الخدمات الأساسية، وعلى حق ملكية الأرضي والتصرف فيها وغيره من الحقوق المتعلقة بأشكال الملكية الأخرى، وبالميراث، وبالحصول على الموارد الطبيعية، والتكنولوجيا الجديدة الملائمة، والخدمات المالية، بما في ذلك التمويل المتناهي الصغر، بحلول عام ٢٠٣٠

١-٥ بناء قدرة الفقراء والفتات الضعيفة على الصمود والحد من تعريضها وتأثيرها بالظواهر المتطرفة المتصلة بالمناخ وغيرها من المخاطر والكوارث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بحلول عام ٢٠٣٠

١-٦ كفالة حشد موارد كبيرة من مصادر متنوعة، بما في ذلك عن طريق التعاون الإنمائي المعزز، من أجل تزويد البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، بما يكفيها من الوسائل التي يمكن التبادل بها من أجل تتنفيذ البرامج والسياسات الرامية إلى القضاء على الفقر بجميع أبعاده

١-٧ وضع إطار سياسية سليمة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، استناداً إلى استراتيجيات إنجائية مراعية لمصالح الفقراء ومراعية للمنظور الجساني، من أجل تسريع وتيرة الاستثمار في الإجراءات الرامية إلى القضاء على الفقر

**الهدف ٢ - القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة**

١-٨ القضاء على الجوع وضمان حصول الجميع، ولا سيما الفقراء والفتات الضعيفة، بمن فيهم الرضع، على ما يكتسبون من الغذاء المأمون والمغذي طوال العام بحلول عام ٢٠٣٠

٢-٢ وضع نهاية لجميع أشكال سوء التغذية، بحلول عام ٢٠٣٠، بما في ذلك تحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً بشأن توقف النمو والمزال لدى الأطفال دون سن الخامسة، ومعالجة الاحتياجات التغذوية للمرأهقات والنساء الحوامل والمرضعات وكبار السن بحلول عام ٢٠٢٥

٣-٢ مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية، ولا سيما النساء وأفراد الشعوب الأصلية والمزارعين الأسريين والرعاة والصياديـن، بما في ذلك من خلال ضمان المساواة في حصوـلهم على الأراضي وعلى موارد الإنتاج الأخرى والمدخلات والمعرفـات والخدمـات المالية وإمكانـية وصولـهم إلى الأسـواق وحصـولـهم على الفـرـص لـتحـقيقـ قـيمـةـ مضـافـةـ وـحـصـولـهمـ عـلـىـ فـرـصـ عملـ غـيرـ زـارـاعـيـ، بـحلـولـ عـامـ ٢٠٣٠ـ

٤-٢ ضمان وجود نظم إنتاج غذائي مستدامـةـ، وتنفيذ ممارسـاتـ زـارـاعـيـةـ متـبـنةـ تـودـيـ إـلـىـ زـيـادـةـ الإـنـتـاجـةـ وـالـمـاـصـيـلـ، وـتـسـاعـدـ عـلـىـ الـحـفـاظـ عـلـىـ النـظـمـ الـإـيكـوـلـوـجـيـةـ، وـتـعزـزـ الـقـدـرـةـ عـلـىـ التـكـيـفـ معـ تـغـيـرـ المـاخـابـ وـعـلـىـ مـواجهـةـ أـحـوالـ الطـقـسـ المتـطـرـفـ وـحـالـاتـ الـجـفـافـ وـالـفـيـضـانـاتـ وـغـيرـهـ مـنـ الـكـوارـثـ، وـتـخـيـرـ تـدـريـجيـاـ نـوـعـيـةـ الـأـرـاضـيـ وـالـتـرـبـةـ، بـحلـولـ عـامـ ٢٠٣٠ـ

٥-٢ الحفاظ على التنوع الجيني للبذور والنباتات المزروعة والحيوانات الأليفة وما يتصل بها من الأنواع البرية، بما في ذلك من خلال بنوك البذور والنباتات المتنوعة التي تدار إدارة سلـيمـةـ علىـ كـلـ مـنـ الصـعـيدـ الـوطـنـيـ وـالـإـقـلـيمـيـ وـالـدـولـيـ، وـضـمانـ الـوصـولـ إـلـيـهاـ وـتقـاسـمـ المـنـافـعـ النـاشـطةـ عـنـ استـخدـامـ الـمـوـاردـ الـجـينـيـةـ وـمـاـ يـتـصـلـ بـهاـ مـعـارـفـ تقـليـديةـ بـعـدـ وـإـنـصـافـ عـلـىـ التـحرـرـ المـتفـقـ عـلـىـ دـولـياـ، بـحلـولـ عـامـ ٢٠٢٠ـ

٦-٢ زيادة الاستثمار، بما في ذلك عن طريق التعاون الدولي المعزز، في بين التحتية الريفية، وفي البحوث الزراعية وخدمـاتـ الإـرشـادـ الزـارـاعـيـ، وفي تطوير التـكنـولوجـياـ وـبنـوكـ الجـينـاتـ الـحـيـوانـيـةـ وـالـنـبـاتـيـةـ منـ أجلـ تعـزيـزـ الـقـدرـةـ الإـنـتـاجـيـةـ الـزـارـاعـيـةـ فيـ الـبـلـدانـ النـاميـةـ، وـلاـ سـيـماـ فيـ أـقـلـ الـبـلـدانـ نـمـاـ

٧-٢ـ بـ منـعـ الـقيـودـ المـفـروـضـةـ عـلـىـ التـجـارـةـ وـتـصـحـيـحـ التـشـوهـاتـ فيـ الـأـسـوـاقـ الـزـارـاعـيـةـ الـعـالـمـيـةـ، بماـ فيـ ذـلـكـ عـنـ طـرـيقـ إـلـغـاءـ الـمـواـزـيـ جـمـيعـ أـشـكـالـ إـعـانـاتـ الصـادـراتـ الـزـارـاعـيـةـ، وـجـمـيعـ تـدـابـيرـ التـصـدـيرـ ذاتـ الـأـثـرـ الـمـائـلـ، وـفقـاـ لـتـكـلـيفـ جـوـلةـ الدـوـحةـ الـإـنـمـائـيـةـ

٨-٢ـ جـ اـعـتمـادـ تـدـابـيرـ لـضـمانـ سـلـامـةـ أـداءـ أـسـوـاقـ السـلـعـ الـأـسـاسـيـةـ وـمـشـتـقـاـهـاـ وـتـيسـيرـ الـحـصـولـ عـلـىـ الـمـعـلـومـاتـ عـنـ الـأـسـوـاقـ فيـ الـوقـتـ الـمـنـاسـبـ، بماـ فيـ ذـلـكـ عـنـ الـاحتـياـطـيـاتـ منـ الـأـغـذـيـةـ، وـذـلـكـ لـالـمسـاعـدةـ عـلـىـ الـحـدـ منـ شـدـةـ تـقـلـبـ أـسـعـارـهاـ

**المُدْفَعُ ٣ - ضمان مُقْتَعِ الْجَمِيعِ بِأَغْنَاطِ عِيشِ صَحِيَّةٍ وَبِالرَّفَاهِيَّةِ فِي جَمِيعِ الْأَعْمَارِ**

١-٣ خفض النسبة العالمية للوفيات النفايسية إلى أقل من ٧٠ حالة وفاة لكل ١٠٠٠٠٠ مولود حي بحلول عام ٢٠٣٠

٢-٣ وضع نهاية لوفيات حديثي الولادة والأطفال دون سن الخامسة التي يمكن تفاديهما بحلول عام ٢٠٣٠

٣-٣ وضع نهاية لأوبئة الإيدز والسل والملاريا والأمراض المدارية المهملة ومكافحة الالتهاب الكبدي الوبائي والأمراض المقلولة بالمياه والأمراض المعدية الأخرى بحلول عام ٢٠٣٠

٤-٣ تخفيف الوفيات المبكرة الناجمة عن الأمراض غير المعدية بقدر الثالث من خلال الوقاية والعلاج وتعزيز الصحة والسلامة العقلتين بحلول عام ٢٠٣٠

٥-٣ تعزيز الوقاية من إساءة استعمال المواد، بما يشمل تعاطي المخدرات وتناول الكحول على نحو يضر بالصحة، وعلاج ذلك

٦-٣ خفض عدد الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث المرور إلى النصف بحلول عام ٢٠٢٠

٧-٣ ضمان حصول الجميع على خدمات رعاية الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك خدمات ومعلومات تنظيم الأسرة والتوعية الخاصة به، وإدماج الصحة الإنجابية في الاستراتيجيات والبرامج الوطنية بحلول عام ٢٠٣٠

٨-٣ تحقيق التغطية الصحية الشاملة، بما في ذلك الحماية من المخاطر المالية، وإمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية الجيدة وإمكانية حصول الجميع على الأدوية واللقاحات الجيدة والفعالة والميسورة التكلفة.

٩-٣ الحد بدرجة كبيرة من عدد الوفيات والأمراض الناجمة عن التعرض للمواد الكيميائية الخطيرة وتلوث وتلوث الهواء والماء والتربة

١-٣ تعزيز تنفيذ الاتفاقية الإطارية لمنظمة الصحة العالمية لمكافحة التبغ في جميع البلدان، حسب الاقتضاء

٣-ب دعم البحث والتطوير في مجال اللقاحات والأدوية للأمراض المعدية وغير المعدية التي تعرّض لها البلدان النامية في المقام الأول، وتوفير إمكانية الحصول على الأدوية واللقاحات الأساسية بأسعار معقولة، وفقاً لإعلان الدوحة بشأن الاتفاق المتعلق بالجوانب المتعلقة

بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية وبالصحة العامة، الذي يؤكد حق البلدان النامية في الاستفادة بالكامل من الأحكام الواردة في الاتفاق بشأن الجوانب المتعلقة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بأوجه المرونة الالزامية لحماية الصحة العامة، ولا سيما العمل من أجل إمكانية حصول الجمجم على الأدوية

٣-ج زيادة التمويل في قطاع الصحة وتوظيف القوى العاملة في هذا القطاع وتطويرها وتدريرها واستبقائها في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، زيادة كبيرة

٣-د تعزيز قدرات جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، في مجال الإنذار المبكر والحد من المخاطر وإدارة المخاطر الصحية الوطنية والعالمية

المطلب الرابع: ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع

٤- ضمان أن يتمتع جميع البنات والبنين والفتيات والفتيةان بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيد، بما يؤدي إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة بحلول عام ٢٠٣٠

٢-٤ ضمان أن تتاح لجميع البنات والبنين فرص الحصول على نوعية جيدة من النماء والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل الابتدائي حتى يكونوا جاهزين للتعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠٣٠

٣-٤ ضمان تكافؤ فرص جميع النساء والرجال في الحصول على التعليم المهني والتعليم العالي الجيد والميسور التكلفة، بما في ذلك التعليم الجامعي، بحلول عام ٢٠٣٠

٤- زيادة عدد الشباب والكبار الذين توافر لديهم المهارات المناسبة، بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية، للعمل وشغل وظائف لائقة ول مباشرة الأعمال الحرة بنسبة [٨] في المائة بحلول عام ٢٠٣٠

٤-٥ القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة، بما في ذلك للأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والأطفال الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة، بحلول عام ٢٠٣٠

٦٤ ضمان أن يلّم جميع الشباب، و [X] في المائة على الأقل من الكبار، رجالاً ونساء على حد سواء، بالقراءة والكتابة والحساب بحلول عام ٢٠٣٠

٧-٤ ضمان أن يكتسب جميع المتعلمين المعرف والمهارات الالزمة لدعم التنمية المستدامة، بما في ذلك بحملة من السُّلُول من بينها التعليم لتحقيق التنمية المستدامة وأتباع أساليب العيش المستدامة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والترويج لثقافة السلام والاعتنف والمواطنة العالمية وتقدير التنوّع الثقافي وتقدير مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة، بحلول

عام ٢٠٣٠

٤-١ بناء المرافق التعليمية التي تراعي الفروق بين الجنسين، والإعاقة، والأطفال، ورفع مستوى المرافق التعليمية القائمة ومقاييسها تعليمية فعالة وآمنة وخالية من العنف للجميع

٤-٢ زيادة عدد المنح الدراسية المتاحة للبلدان النامية بنسبة [X] في المائة على الصعيد العالمي للبلدان النامية، وبخاصة لأقل البلدان غرباً والدول الجزئية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية، للالتحاق بالتعليم العالي، بما في ذلك منح التدريب المهني وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبرامج التقنية والهندسية والعلمية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية الأخرى، بحلول عام ٢٠٢٠

٤-٣ تحقيق زيادة قدرها [X] في المائة في عدد المعلمين المؤهلين، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي لتدريب المعلمين في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان غرباً والدول الجزئية الصغيرة النامية، بحلول عام ٢٠٣٠

المُدْفَعُ ٥ - تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

١-٥ القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات في كل مكان

٢-٥ القضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص، بما في ذلك الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي وغير ذلك من أنواع الاستغلال

٣-٥ القضاء على جميع الممارسات الضارة، من قبيل زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث (ختان الإناث)

٤-٥ الاعتراف بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي وتقديرها من خلال توفير الخدمات العامة والبني التحتية ووضع سياسات الحماية الاجتماعية وتعزيز تقاسم المسؤولية داخل الأسرة العيشية والعائلة، حسبما يكون ذلك مناسباً على الصعيد الوطني

٥-٥ كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية وال العامة

- ٦-٥ ضمان حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وعلى الحقوق الإنجابية، على النحو المتفق عليه وفقاً لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومنهاج عمل يبعضه والوثائق الختامية لمؤتمرات استعراضهما
- ٥-١ القيام بإصلاحات لتحويل المرأة حقوقاً متساوية في الموارد الاقتصادية، وكذلك إمكانية حصولها على حق الملكية والتصرف في الأراضي وغيرها من الممتلكات، وعلى الخدمات المالية، والميراث والموارد الطبيعية، وفقاً للقوانين الوطنية
- ٥-٢ تعزيز استخدام التكنولوجيا التمكينية، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أجل تعزيز تمكين المرأة
- ٥-٣ اعتماد سياسات سلية وتشريعات قابلة للإنفاذ وتعزيز السياسات والتشريعات القائمة من هذا القبيل للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات على جميع المستويات
- الهدف ٦ - ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة**
- ١-٦ تحقيق هدف حصول الجميع بشكل منصف على مياه الشرب المأمونة والميسورة التكلفة بحلول عام ٢٠٣٠
- ٢-٦ تحقيق هدف حصول الجميع على خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية ووضع نهاية للتغوط في العراء، وإيلاء اهتمام خاص لاحتياجات النساء والفتيات ومن يعيشون في ظل أوضاع هشة، بحلول عام ٢٠٣٠
- ٣-٦ تحسين نوعية المياه عن طريق الحد من التلوث ووقف إلقاء النفايات والمواد الكيميائية الخطيرة وتقليل تسرّبها إلى أدنى حد، وخفض نسبة مياه الصرف غير المعالجة إلى النصف، وزيادة إعادة التدوير وإعادة الاستخدام المأمونة بنسبة [X] في المائة على الصعيد العالمي، بحلول عام ٢٠٣٠
- ٤-٦ زيادة كفاءة استخدام المياه في جميع القطاعات زيادة كبيرة وضمان سحب المياه العذبة وإمدادها على نحو مستدام من أجل معالجة شح المياه، والحد بدرجة كبيرة من عدد الأشخاص الذين يعانون من ندرة المياه، بحلول عام ٢٠٣٠
- ٥-٦ تنفيذ الإدارة التكاملية لموارد المياه على جميع المستويات، بما في ذلك من خلال التعاون العابر للحدود حسب الاقتضاء، بحلول عام ٢٠٣٠

٦-٦ حماية وترميم النظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه، بما في ذلك الجبال والغابات والأراضي الرطبة والأهار ومسترددات المياه الجوفية والبحيرات، بحلول عام ٢٠٢٠

٦-٧ تعزيز نطاق التعاون الدولي ودعم بناء القدرات في البلدان النامية في مجال الأنشطة والبرامج المتعلقة بالمياه والصرف الصحي، بما في ذلك جمع المياه، وإزالة ملوحتها، وكفاءة استخدامها، ومعالجة المياه العادمة، وتكنولوجيات إعادة التدوير وإعادة الاستعمال، بحلول عام ٢٠٣٠

٦-٨ دعم وتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في تحسين إدارة المياه والصرف الصحي

المدارف ٧ - ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة

٦-٩ ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة بحلول عام ٢٠٣٠

٦-١٠ تحقيق زيادة كبيرة في حصة الطاقة المتجددة في مجموعة مصادر الطاقة العالمية بحلول عام ٢٠٣٠

٦-١١ مضاعفة المعدل العالمي للتحسن في كفاءة استخدام الطاقة بحلول عام ٢٠٣٠

٦-١٢ تعزيز التعاون الدولي من أجل تيسير الوصول إلى بحوث وتكنولوجيا الطاقة النظيفة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالطاقة المتجددة، والكفاءة في استخدام الطاقة وتكنولوجيا الوقود الأحفوري المتقدمة والأنظف، وتشجيع الاستثمار في البنية التحتية للطاقة وتكنولوجيا الطاقة النظيفة، بحلول عام ٢٠٣٠

٦-١٣ توسيع نطاق البنية التحتية وتحسين مستوى التكنولوجيا من أجل تقديم خدمات الطاقة الحديثة والمستدامة للجميع في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، بحلول عام ٢٠٣٠

المدارف ٨ - تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع المستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع

٦-١٤ الحفاظ على النمو الاقتصادي الفردي وفقاً للظروف الوطنية، وبخاصة على نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٧ في المائة على الأقل سنوياً في أقل البلدان نمواً

- ٢-٨ تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية الاقتصادية من خلال التنويع، والارتقاء بمستوى التكنولوجيا، والابتكار، بما في ذلك من خلال التركيز على القطاعات المتسنة بالقيمة المضافة العالية والقطاعات الكليفة العمالة
- ٣-٨ تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية والتي تدعم الأنشطة الإنتاجية، وفرص العمل اللائق، ومبادرة الأعمال الحرة، والقدرة على الإبداع والابتكار، وتشجع على إضفاء الطابع الرسمي على المشاريع المتأهبة الصغر والمتوسطة الحجم، وغيرها، بما في ذلك من خلال الحصول على الخدمات المالية
- ٤-٨ تحسين الكفاءة في استخدام الموارد العالمية في مجال الاستهلاك والإنتاج، تدريجياً، حتى عام ٢٠٣٠، والسعى إلى فصل النمو الاقتصادي عن التدهور البيئي، وفقاً للإطار العشري للبرامج بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين، مع اضطلاع البلدان المتقدمة النمو بدور الريادة
- ٥-٨ تحقيق العمالة الكاملة والمتوجهة وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال، بما في ذلك الشباب والأشخاص ذوي الإعاقة، وتكافؤ الأجر لقاء العمل المتكافئ القيمة، بحلول عام ٢٠٣٠
- ٦-٨ الحد بدرجة كبيرة من نسبة الشباب غير الملتحقين بالعمل أو التعليم أو التدريب بحلول عام ٢٠٢٠
- ٧-٨ اتخاذ تدابير فورية وفعالة لضمان حظر واستصال أسوأ أشكال عمل الأطفال، والقضاء على السخرة، وكذلك إنهاء عمل الأطفال بجميع أشكاله، بما في ذلك تجنيد الأطفال واستخدامهم كجنود، بحلول عام ٢٠٢٥
- ٨-٨ حماية حقوق العمل وتعزيز بيئة عمل سلالة وآمنة لجميع العمال، ومن فيهم العمال المهاجرون، وبخاصة المهاجرات، والعاملون في الوظائف غير المستقرة
- ٩-٨ وضع وتنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز السياحة المستدامة التي توفر فرص العمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية بحلول عام ٢٠٣٠
- ١٠-٨ تعزيز قدرة المؤسسات المالية المحلية على تشجيع إمكانية الحصول على الخدمات المصرفية والتأمين والخدمات المالية للجميع، وتوسيع نطاقها
- ١-٨ زيادة دعم المعونة من أجل التجارة للبلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا، بما في ذلك من خلال الإطار المتكامل المعزز للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة إلى أقل البلدان نموا

٨-ب وضع وتفعيل استراتيجية عالمية لتشغيل الشباب وتنفيذ الميثاق العالمي ل توفير فرص العمل الصادر عن منظمة العمل الدولية بحلول عام ٢٠٢٠

المدف ٩ - إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار

١-٩ إقامة بنى تحتية جيدة النوعية وموثوقة ومستدامة وقادرة على الصمود، بما في ذلك البنى التحتية الإقليمية والعاشرة للحدود، لدعم التنمية الاقتصادية ورفاه الإنسان، مع التركيز على تيسير سبل وصول الجميع إليها بتكلفة ميسورة وعلى قدم المساواة

٢-٩ تعزيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتحقيق زيادة كبيرة بحلول عام ٢٠٣٠ في حصة الصناعة في العمالة وفي الناتج المحلي الإجمالي، بما يتماشى مع الظروف الوطنية، ومضاعفة حصتها في أقل البلدان نموا

٣-٩ زيادة فرص حصول المشاريع الصناعية الصغيرة الحجم وسائر المشاريع، ولا سيما في البلدان النامية، على الخدمات المالية، بما في ذلك الائتمانات ميسورة التكلفة، وإدماجها في سلاسل القيمة والأسوق

٤-٩ تحسين البنى التحتية وتحديث الصناعات بحلول عام ٢٠٣٠ من أجل تحقيق استدامتها، مع زيادة كفاءة استخدام الموارد وزيادة اعتماد التكنولوجيات والعمليات الصناعية النظيفة والسليمة بيئياً، ومع قيام جميع البلدان باتخاذ إجراءات وفقاً لقدراتها

٥-٩ تعزيز البحث العلمي وتحسين القدرات التكنولوجية في القطاعات الصناعية في جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، بما في ذلك، بحلول عام ٢٠٣٠، تشجيع الابتكار وزيادة عدد العاملين في مجال البحث والتطوير بنسبة [x] في المائة لكل مليون شخص، وزيادة إنفاق القطاعين العام والخاص على البحث والتطوير

٦-٩ تيسير تطوير البنى التحتية المستدامة والقادرة على الصمود في البلدان النامية من خلال تحسين الدعم المالي والتكنولوجي والتقني المقدم للبلدان الأفريقية، وأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية

٧-ب دعم تطوير التكنولوجيا المحلية والبحث والابتكار في البلدان النامية، بما في ذلك عن طريق كفالة وجود بيئة مواتية من حيث السياسات للتنوع الصناعي وإضافة قيمة للسلع الأساسية بين أمور أخرى

٩-ج تحقيق زيادة كبيرة في فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والسعى إلى توفير فرص الوصول الشامل والميسور إلى شبكة الإنترنت في أقل البلدان نموا بحلول عام ٢٠٢٠

الهدف ١٠ - الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها

١-١ التوصل تدريجياً إلى تحقيق نمو الدخل ودعم استمرار ذلك النمو لأدنى ٤٠ في المائة من السكان بمعدل أعلى من المعدل المتوسط الوطني بحلول عام ٢٠٣٠

٢-١ تكين وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع، بغض النظر عن السن أو الجنس أو الإعاقة أو العرق أو الإثنية أو الأصل أو الدين أو الوضع الاقتصادي أو غير ذلك، بحلول عام ٢٠٣٠

٣-١ ضمان تكافؤ الفرص والحد من أوجه انعدام المساواة في النتائج، بما في ذلك من خلال إزالة القوانين والسياسات والمارسات التمييزية، وتعزيز التشريعات والسياسات والإجراءات الملائمة في هذا الصدد

٤-١ اعتماد سياسات، ولا سيما السياسات المالية وسياسات الأجور والحماية الاجتماعية، وتحقيق قدر أكبر من المساواة تدريجياً

٥-١ تحسين تنظيم ورصد الأسواق والمؤسسات المالية العالمية وتعزيز تنفيذ تلك التنظيمات

٦-١ ضمان تعزيز تمثيل البلدان النامية وإسهام صوتها في عملية صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية العالمية، من أجل تحقيق المزيد من الفعالية والمصداقية والمساءلة والشرعية للمؤسسات

٧-١ تيسير الهجرة وتقليل الأشخاص على نحو منظم وآمن ومنتظم ومتسم بالمسؤولية، بما في ذلك من خلال تنفيذ سياسات الهجرة المخططة لها والتي تتسم بحسن الإدارة

٨-١ تنفيذ مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا، بما يتماشى مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية

٩-ب تشجيع المساعدة الإنمائية الرسمية والتدفقات المالية، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى الدول التي تستند الحاجة إليها، ولا سيما أقل البلدان نموا، والبلدان الأفريقية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، وفقاً لخططها وبرامجها الوطنية

١٠-ج خفض من تكاليف معاملات تحويلات المهاجرين إلى أقل من ٣ في المائة، وإلغاء  
بنوات التحويلات المالية التي تربو تكاليفها على ٥ في المائة، بحلول عام ٢٠٣٠

المدف ١١ - جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقدرة على  
الصمود ومستدامة

١-١١ ضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وآمنة وميسورة  
التكلفة، ورفع مستوى الأحياء الفقيرة، بحلول عام ٢٠٣٠

٢-١١ توفير إمكانية وصول الجميع إلى نظم نقل مأمونة وميسورة التكلفة ويسهل الوصول  
إليها ومستدامة، وتحسين السلامة على الطرق، ولا سيما من خلال توسيع نطاق النقل العام،  
مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الأشخاص الذين يعيشون في ظل ظروف هشة والنساء  
والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، بحلول عام ٢٠٣٠

٣-١١ تعزيز التوسيع الحضري الشامل للجميع والمستدام، والقدرة على تخطيط وإدارة  
المستوطنات البشرية في جميع البلدان على نحو قائم على المشاركة ومتكملاً ومستداماً، بحلول  
عام ٢٠٣٠

٤-١١ تعزيز الجهد الرامي إلى حماية وصون التراث الثقافي والطبيعي العالمي

٥-١١ التقليل إلى درجة كبيرة من عدد الوفيات وعدد الأشخاص المتضررين، وتحقيق  
تحفيض بنسبة [x] في المائة في الخسائر الاقتصادية المتصلة بالنتائج المحلي الإجمالي التي تحدث  
بسبب الكوارث، بما في ذلك الكوارث المتصلة بالمياه، مع التركيز على حماية الفقراء  
والأشخاص الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة، بحلول عام ٢٠٣٠

٦-١١ الحد من الأثر البيئي السلبي الفردي للمدن، بما في ذلك عن طريق إيلاء اهتمام  
خاص لنوعية الهواء وإدارة نفايات البلديات وغيرها، بحلول عام ٢٠٣٠

٧-١١ توفير سبل استفاداة الجميع من مساحات حضراء وأماكن عامة، آمنة وشاملة  
للجميع ويمكن الوصول إليها، ولا سيما بالنسبة للنساء والأطفال وكبار السن والأشخاص  
ذوي الإعاقة، بحلول عام ٢٠٣٠

٨-١١ دعم الروابط الإيجابية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بين المناطق الحضرية والمناطق  
المحيطة بالمناطق الحضرية والمناطق الريفية، من خلال تعزيز تخطيط التنمية الوطنية والإقليمية

٩-١١ تحقيق زيادة بنسبة [x] في المائة في عدد المدن والمستوطنات البشرية التي تعتمد  
وتنفذ سياسات وخططها متكاملة من أجل شمول الجميع، وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد،

والتحفيض من تغير المناخ والكيف معه، والقدرة على الصمود في مواجهة الكوارث، ووضع تنفيذ الإدارة الكلية لمخاطر الكوارث على جميع المستويات، بما يتماشى مع إطار عمل هيرغور، بحلول عام ٢٠٢٠

١١- ج دعم أقل البلدان نموا، بما في ذلك من خلال المساعدة المالية والتكنولوجية، في إقامة المباني المستدامة والقادرة على الصمود باستخدام الموارد المحلية

المدارف ١٢ - ضمان وحد أعباء الاستهلاك وإنماج مستدامة

١-١٢ تنفيذ الإطار العلوي لبرامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين، مع قيام جميع البلدان بالتخاذل إجراءات وتولي البلدان المتقدمة النمو دور الريادة، مع مراعاة مستوى التنمية في البلدان النامية وقدراتها

٢-١٢ تحقيق الإدارة المستدامة والاستخدام الكفو للموارد الطبيعية، بحلول عام ٢٠٣٠

٣-١٢ تخفيض نصيب الفرد من النفايات الغذائية العالمية على صعيد أماكن البيع بالتجزئة والمستهلكين بمقدار النصف، والحد من خسائر الأغذية في مراحل الإنتاج وسلسل الإمداد، بما في ذلك خسائر ما بعد الحصاد، بحلول عام ٢٠٣٠

٤-١٢ تحقيق الإدارة السليمة بيئياً للمسواد الكيميائية والنفايات طوال دورة عمرها، وفقاً للأطر الدولية المتفق عليها، والحد بدرجة كبيرة من إطلاقها في الهواء والماء والتربة من أجل التقليل إلى أدنى حد من آثارها الضارة على صحة الإنسان والبيئة، بحلول عام ٢٠٢٠

٥-١٢ الحد بدرجة كبيرة من إنتاج النفايات، من خلال المعالجة والتخفيض وإعادة التدوير وإعادة الاستعمال، بحلول عام ٢٠٣٠

٦-١٢ تشجيع الشركات، ولا سيما الشركات الكبيرة وغير الوطنية، على اعتماد ممارسات مستدامة، وإدراج معلومات الاستدامة في دورة تقديم تقاريرها

٧-١٢ تعزيز ممارسات الشراء العام المستدامة، وفقاً للسياسات والأولويات الوطنية

٨-١٢ ضمان أن تتوافر للناس في كل مكان المعلومات ذات الصلة والوعي بالتنمية المستدامة وأعباء العيش في وئام مع الطبيعة بحلول عام ٢٠٣٠

٩-١٢ دعم البلدان النامية لتعزيز قدراتها العلمية والتكنولوجية للمضي قدما نحو تحقيق أعباء الاستهلاك والإنتاج الأكبر استدامة

١٢-ب وضع وتنفيذ أدوات لرصد تأثيرات التنمية المستدامة على السياحة المستدامة التي توفر فرص العمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية

١٢-ج ترشيد إعانت الوقود الأحفوري غير المسمة بالكافاءة والتي تشجع على الاستهلاك المسرف، عن طريق القضاء على تشوہات الأسواق، وفقاً للظروف الوطنية، بما في ذلك عن طريق إعادة هيكلة الضرائب والتخلص بالتدرج من الإعانت الضارة، حيثما وجدت، لإظهار آثارها البيئية، على أن تراعي في تلك السياسات على نحو كامل الاحتياجات والظروف الخاصة للبلدان النامية، والتقليل إلى أدنى حد من الآثار الضارة التي قد تناول من تسيتها، وعلى نحو يكفل حماية الفقراء والمجتمعات المحلية المتضررة.

#### المدى ١٣ - اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وأثره\*

\* مع التسليم بأن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ هي المنتدى الدولي والحكومي الدولي الرئيسي للتفاوض بشأن التصدي لتغير المناخ على الصعيد العالمي.

١٣-١ تعزيز المرونة والقدرة على الصمود في مواجهة الأخطار المرتبطة بالمناخ والكوارث الطبيعية في جميع البلدان، وتعزيز القدرة على التكيف مع تلك الأخطار

١٣-٢ إدماج التدابير المتعلقة بتغير المناخ في السياسات والاستراتيجيات والتخطيط على الصعيد الوطني

١٣-٣ تحسين التعليم وإذكاء الوعي والقدرات البشرية والمؤسسية للتخفيف من تغير المناخ، والتكيف معه، والحد من أثره والإنذار المبكر به

١٣-٤ تنفيذ ما تعهدت به الأطراف من البلدان المتقدمة النمو في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ من التزام هدف التعبئة المشتركة لمبلغ قدره ١٠٠ بليون دولار سنوياً بحلول عام ٢٠٢٠ من جميع المصادر لتلبية احتياجات البلدان النامية، في سياق إجراءات التخفيف الجدية وشفافية التنفيذ، وجعل الصندوق الأخضر للمناخ في حالة تشغيل كامل عن طريق تزويدة برأس المال في أقرب وقت ممكن

١٣-ب تعزيز آليات تحسين مستوى قدرات التخطيط والإدارة الفعاليين المتعلقات بتغير المناخ في أقل البلدان نمواً، بما في ذلك التركيز على النساء والشباب والمجتمعات المحلية والمهمشة

**المدف ١٤ - حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة**

١-١٤ منع التلوث البحري بجميع أنواعه والحد منه بدرجة كبيرة، ولا سيما من الأنشطة البرية، بما في ذلك الحطام البحري، وتلوث المغذيات، بحلول عام ٢٠٢٥

٢-١٤ إدارة النظم الإيكولوجية البحرية الساحلية على نحو مستدام وحمايةها، من أجل تجنب حدوث آثار سلبية كبيرة، بما في ذلك عن طريق تعزيز قدرتها على الصمود، واتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل تحقيق الصحة والإنتاجية للمحيطات، بحلول عام ٢٠٢٠

٣-١٤ تقليل تحمض المحيطات إلى أدنى حد ومعالجة آثاره، بما في ذلك من خلال تعزيز التعاون العلمي على جميع المستويات

٤-١٤ تنظيم الصيد على نحو فعال، وإنهاء الصيد المفرط والصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم ومارسات الصيد المدمرة، وتفيد خطط إدارة قائمة على العلم، من أجل إعادة الأرصدة السمكية إلى ما كانت عليه في أقرب وقت ممكن، لتصل على الأقل إلى المستويات التي يمكن أن تتيح إنتاج أقصى غلة مستدامة وفقاً لما تحدده خصائصها البيولوجية، بحلول عام ٢٠٢٠

٥-١٤ حفظ ١٠ في المائة على الأقل من المناطق الساحلية والبحرية، بما يتسق مع القانون الوطني والدولي واستناداً إلى أفضل المعلومات العلمية المتاحة، بحلول عام ٢٠٢٠

٦-١٤ حظر أشكال الإعاثات المقدمة لمصائد الأسماك التي تسهم في الإفراط في قدرات الصيد وفي صيد الأسماك، وإلغاء الإعاثات التي تساهم في صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، والإحجام عن استخدامات إعاثات جديدة من هذا القبيل، مع التسليم بأن المعاملة الخاصة والتفضيلية الملائمة والفعالة للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً ينبغي أن تكون جزءاً لا يتجزأ من مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن الإعاثات لمصائد الأسماك<sup>(٣)</sup>، بحلول عام ٢٠٢٠

٧-١٤ زيادة الفوائد الاقتصادية التي تتحقق للدول الخزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً من الاستخدام المستدام للموارد البحرية، بما في ذلك من خلال الإدارة المستدامة لمصائد الأسماك، وتربية الأحياء المائية، والسياحة، بحلول عام ٢٠٣٠

(٣) مع مراعاة ما يجري حالياً من مفاوضات في إطار منظمة التجارة العالمية، وخطوة الدولة الإنمائية، وولاية هونغ كونغ الوزارية.

- ١٤- أ زبادة المعارف العلمية، وتطوير قدرات البحث، ونقل التكنولوجيا البحرية، مع مراعاة معايير اللجنة الأرقيانوغرافية الحكومية الدولية ومبادئها التوجيهية المتعلقة بنقل التكنولوجيا البحرية، من أجل تحسين صحة المحيطات، وتعزيز إسهام التنوع البيولوجي البحري في تنمية البلدان النامية، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا
- ١٤- ب توفير إمكانية وصول صغار الصيادين الحرفيين إلى الموارد البحرية والأسواق
- ١٤- ج كفالة التنفيذ الكامل للقانون الدولي، على النحو المبين في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار للدول الأطراف فيها، بما في ذلك، عند الاقتضاء، النظم الإقليمية والدولية لحفظ المحيطات ومواردها واستخدامها المستدامين من جانب أطرافها
- المدارف ١٥ - حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي
- ١٥- ١ ضمان حفظ وترميم النظم الإيكولوجية البرية والنظم الإيكولوجية للمياه العذبة الداخلية وخدماتها، ولا سيما الغابات والأراضي الرطبة والجبال والأراضي الجافة، وضمان استخدامها على نحو مستدام، وذلك وفقاً للالتزامات بموجب الاتفاقيات الدولية، بحلول عام ٢٠٢٠
- ١٥- ٢ تعزيز تنفيذ الإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات، ووقف إزالة الغابات، وترميم الغابات المتدهورة وزيادة زرع الغابات وإعادة زرع الغابات بنسبة [X] على الصعيد العالمي، بحلول عام ٢٠٢٠
- ١٥- ٣ مكافحة التصحر، وترميم الأرضي والتربة المتدهورة، بما في ذلك الأرضي المتضررة من التصحر والجفاف والفيضانات، والسعى إلى تحقيق عالم خالي من ظاهرة تدهور الأرضي، بحلول عام ٢٠٢٠
- ١٥- ٤ ضمان حفظ النظم الإيكولوجية الجبلية، بما في ذلك تنوعها البيولوجي، من أجل تعزيز قدرتها على توفير النافع التي لا غنى عنها لتحقيق التنمية المستدامة، بحلول عام ٢٠٣٠
- ١٥- ٥ اتخاذ إجراءات عاجلة وهامة للحد من تدهور الموارد الطبيعية، ووقف فقدان التنوع البيولوجي، والقيام، بحلول عام ٢٠٢٠، بحماية الأنواع المهدّدة ومنع انقراضها
- ١٥- ٦ كفالة التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية، وتعزيز سبل الوصول إلى تلك الموارد

٧-١٥ اتخاذ إجراءات عاجلة لوقف الصيد غير المشروع للأنواع الحميمية من البارات والحيوانات والاتجار فيها، والتصدي لتجارات الأحياء البرية غير المشروعة، على مستوى العرض والطلب على السواء

٨-١٥ اتخاذ تدابير لمنع إدخال الأنواع الغريبة الغازية إلى النظم الإيكولوجية للأراضي والمياه وتقليل أثر ذلك إلى حد كبير، ومراقبة الأنواع ذات الأولوية أو القضاء عليها، بحلول عام ٢٠٢٠

٩-١٥ إدماج قيم النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي في عمليات التخطيط الوطني والمحلي، والعمليات الإغاثية، واستراتيجيات الحد من الفقر، والحسابات، بحلول عام ٢٠٢٠

١٠-١٥ حشد الموارد المالية من جميع المصادر وزيادتها زيادة كبيرة بغرض حفظ التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية واستخدامها استداماً مستداماً

١٥-ب حشد موارد كبيرة من جميع المصادر وعلى جميع المستويات بغرض تمكيل الإدارة المستدامة للغابات وتوفير ما يكفي من الموارد للبلدان النامية لتعزيز تلك الإدارة، بما في ذلك حفظ الغابات وإعادة زرع الغابات

١٥-ج تعزيز الدعم العالمي للجهود الرامية إلى مكافحة الصيد غير المشروع للأنواع الحميمية والاتجار بها، وذلك بوسائل تشمل زيادة قدرات المجتمعات المحلية على السعي إلى الحصول على فرص سبل كسب الرزق المستدامة

المدارف ١٦ - التشجيع على إقامة مجتمعات مسلمة لا يُهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة شاملة للجميع على جميع المستويات

١٦-١ الحد بدرجة كبيرة من جميع أشكال العنف وما يتصل به من معدلات الوفيات في كل مكان

٢-١٦ إلقاء إساءة المعاملة والاستغلال والاتجار بالبشر وجميع أشكال العنف ضد الأطفال وتعذيبهم

٣-١٦ تعزيز سيادة القانون على الصعدين الوطني والدولي وضمان تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة

٤-١٦ الحد بقدر كبير من التدفقات غير المشروعة للأموال والأسلحة، وتعزيز استرداد الأصول المسروقة وإعادتها ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة، بحلول عام ٢٠٣٠

- ٥-١٦ الحد بدرجة كبيرة من الفساد والرشوة بجميع أشكالهما
- ٦-١٦ إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة ومحاسبة للمساءلة على جميع المستويات
- ٧-١٦ ضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتجاجات وشامل للجميع ومشاركة وتأييده على جميع المستويات
- ٨-١٦ توسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية في مؤسسات الحكومة العالمية
- ٩-١٦ توفير هوية قانونية للجميع، بما في ذلك تسجيل المواليد، بحلول عام ٢٠٣٠
- ١٠-١٦ كفالة وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية، وفقاً للتشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية
- ١١-١٦ تعزيز المؤسسات الوطنية ذات الصلة، بوسائل منها التعاون الدولي، سعياً لبناء القدرات على جميع المستويات، ولا سيما في البلدان النامية، لمنع العنف ومكافحة الإرهاب والجريمة
- ١٢-١٦ تعزيز القوانين والسياسات غير التمييزية لتحقيق التنمية المستدامة
- المدى ١٧ - تعزيز وسائل التنفيذ وتشجيع الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة**
- الشئون المالية**
- ١-١٧ تعزيز تعبئة الموارد المحلية، بوسائل تشمل تقديم الدعم الدولي إلى البلدان النامية، لتحسين القدرات المحلية في مجال تحصيل الضرائب وغيرها من الإيرادات
- ٢-١٧ تنفيذ البلدان المتقدمة النمو لالتزامها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية تنفيذاً كاملاً، بما يشمل تقديم ٧٪ في المائة من دخلها القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية إلى البلدان النامية، على أن يُقدم ما يتراوح من ١٥٪ إلى ٢٠٪ في المائة منها إلى أقل البلدان نمواً
- ٣-١٧ حشد موارد مالية إضافية من مصادر متعددة من أجل البلدان النامية
- ٤-١٧ مساعدة البلدان النامية في تحقيق القدرة على تحمل الديون على المدى الطويل من خلال تنسيق السياسات الرامية إلى تعزيز التمويل بديون وتخفيض أعباء الديون وإعادة هيكلتها، حسب الاقتضاء، ومعالجة مسألة الديون الخارجية للبلدان الفقيرة المنقلة بها لإنراجها من حالة المديونية الحرجية
- ٥-١٧ اعتماد نظم لتشجيع الاستثمار لأقل البلدان نمواً وتنفيذها

### التكنولوجيا

٦-١٧ تعزيز التعاون الإقليمي والدولي بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي فيما يتعلق بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار والوصول إليها، وتعزيز تبادل المعرف وفق شروط متفق عليها، بوسائل تشمل تحسين التنسيق فيما بين الآليات القائمة، ولا سيما على مستوى الأمم المتحدة، ومن خلال آلية عالمية لتسهيل التكنولوجيا عندما يتم الاتفاق عليها

٧-١٧ تعزيز تطوير تكنولوجيات سليمة بيئةً ونقلها وعميمها ونشرها إلى البلدان النامية بشروط مواتية، بما في ذلك الشروط التسهيلية والتفضيلية، وذلك على النحو المتفق عليه

٨-١٧ التفعيل الكامل لبنك التكنولوجيا وأالية بناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار لصالح أقل البلدان نمواً بحلول عام ٢٠١٧، وتعزيز استخدام التكنولوجيات التمكينية، ولا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

### بناء القدرات

٩-١٧ تعزيز الدعم الدولي لتنفيذ بناء القدرات في البلدان النامية تنفيذاً فعالاً ومحدد الأهداف من أجل دعم الخطط الوطنية الرامية إلى تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة، بوسائل تشمل التعاون بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

### التجارة

١٠-١٧ تعزيز نظام تجاري متعدد الأطراف عالمي وقائم على القواعد ومفتوح وغير تميزي ومنصف في إطار منظمة التجارة العالمية، بوسائل منها اعتماد المفاوضات الجارية في إطار خطة الدوحة الإنمائية التي وضعتها تلك المنظمة

١١-١٧ زيادة صادرات البلدان النامية زيادة كبيرة، ولا سيما بعرض مضاعفة حصة أقل البلدان نمواً من الصادرات العالمية بحلول عام ٢٠٢٠

١٢-١٧ تحقيق التنفيذ المناسب التوفيق لوصول منتجات جميع أقل البلدان نمواً إلى الأسواق بدون رسوم جمركية أو حصص مفروضة، تماشياً مع قرارات منظمة التجارة العالمية، بوسائل منها كفالة جعل قواعد المنشآت التفضيلية النطبقة على واردات أقل البلدان نمواً شفافة وبسيطة، وكفالة مساعدة تلك القواعد في تيسير الوصول إلى الأسواق

### **المسائل النُّظمية**

#### **اتساق السياسات والمؤسسات**

١٣-١٧ تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي على الصعيد العالمي، بوسائل تشمل تنسيق السياسات وتحقيق اتساقها

١٤-١٧ تعزيز اتساق السياسات من أجل تحقيق التنمية المستدامة

١٥-١٧ احترام العيز السياسي والقيادة المختصين بكل بلد لوضع وتنفيذ سياسات للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة

#### **شراكات أصحاب المصلحة المتعددين**

١٦-١٧ تعزيز الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، واستكمالها بشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين لجمع المعرف والخبرات والتكنولوجيا والموارد المالية وتقاسمها، وذلك هدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة في جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية

١٧-١٧ تشجيع وتعزيز الشراكات العامة وبين القطاع العام والقطاع الخاص وشراكات المجتمع المدني الفعالة، بالإضافة من الخبرات المكتسبة من الشراكات ومن استراتيجياتها لتعبئة الموارد

#### **البيانات والرصد والمساءلة**

١٨-١٧ تعزيز تقديم الدعم لبناء قدرات البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان غرباً والدول الجزرية الصغيرة النامية، لتحقيق زيادة كبيرة في توافر بيانات عالية الجودة ومناسبة التوقيت وموثوقة ومفصلة حسب الدخل، ونوع الجنس، والسن، والعرق، والانتماء العرقي، والوضع كمهاجر، والإعاقة، والموقع الجغرافي وغيرها من الخصائص ذات الصلة في السياقات الوطنية، بحلول عام ٢٠٢٠

١٩-١٧ الاستفادة من المبادرات القائمة لوضع مقاييس للتقدم المحرز في تحقيق التنمية المستدامة تكمل الناتج المحلي الإجمالي، ودعم بناء القدرات الإحصائية في البلدان النامية، بحلول عام ٢٠٣٠

## **مرفق رقم (2)**

وثيقة نتائج المنتدى الوزاري رفيع المستوى حول أهداف التنمية المستدامة - المنظور العربي واعتبارها أهداف ذات أولوية للمنطقة العربية، والذي أقره مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في دورته الاستثنائية التي عقدت يوم 15/6/2014

(7)

# الأمم المتحدة

E

Distr.  
LIMITED  
E/ESCWA/SDPD/2014/WG.1/I/Rev  
26 March 2014  
ORIGINAL: ARABIC



اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

المنتدى العربي الرفيع المستوى حول التنمية المستدامة  
عمان، ٤-٢ نيسان/أبريل ٢٠١٤

## أهداف التنمية المستدامة... منظور عربي

الإسكوا

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي. والأراء الواردة فيها هي آراء المؤلف، وليس بالضرورة، آراء الإسكوا.

14-00096

## ورقة الإسکوا للمناقشة

# أهداف التنمية المستدامة... منظور عربي<sup>١</sup>

أيار / مايو ٢٠١٤

## المحتويات

٣	أولاً- المقدمة
٤	ثانياً- المنهجية والإطار المفاهيمي
٧	ثالثاً- السياق الإقليمي العربي والتقدم المحرز بشأن الأهداف الإنمائية للألفية
٩	رابعاً- التحديات والأولويات الرئيسية في المنطقة العربية
٩	ألف- الفقر وأوجه عدم المساواة
١١	باء- الصحة
١٣	جيم- البطالة
١٤	DAL- عدم المساواة بين الجنسين
١٥	هاء- مؤسسات غير فعالة
١٦	واو- التعليم
١٧	زال- التعاون الدولي في مجال التجارة والتكنولوجيا والتمويل
١٩	حاء- المدن والمساكن والبنية التحتية
٢١	طاء- ندرة المياه
٢٢	باء- انعدام الأمن الغذائي
٢٤	كاف- أمن الطاقة
٢٥	خامساً- أهداف وغايات التنمية المستدامة المقترحة
٢٦	سادساً- الخلاصة
٢٨	الملحق ١- أهداف وغايات التنمية المستدامة... منظور عربي
٣٢	الملحق ٢- قائمة الأوراق الخلفية
٣٣	قائمة المراجع

<sup>١</sup> أعدت هذه الوثيقة شعبة التنمية المستدامة والإنتاجية (ريم النجداوي وجنى البابا) وشعبة التنمية الاقتصادية والعلومة (خالد أبو إسماعيل ونيرانجان سارانجي)، بمتطلبات من إدارات الإسکوا الأخرى.

<sup>٢</sup> تعكس النسخة الثالثة المنقحة من هذه الوثيقة ملاحظات المشاركين في المنتدى العربي الرفيع المستوى حول التنمية المستدامة الذي عقد في عمان خلال الفترة من ٢ إلى ٤ نيسان /أبريل ٢٠١٤. نشرت النسخة الأولى في شهر آذار /مارس ٢٠١٤.

## أولاً- المقدمة

يقت مجتمع التنمية على مفترق طرق. ففي حين تكاثف الجهد المبذولة على المستويات العالمي والإقليمي والوطني لإتمام الأعمال غير المنجزة للأهداف الإنمائية للألفية قبل نقطة النهاية المحددة وهي عام ٢٠١٥، أطلقت عملية دوليتان حكوميتان دوليتان من المتوقع أن تشكلا أجندة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: )١) وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وفقاً للتكليف الصادر عام ٢٠١٠ عن الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية؛ ب) صياغة مجموعة من الأهداف الإنمائية المستدامة، وفق ما قررته مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة عام ٢٠١٢ (ريو+٢٠). وقد تقارب هاتان العمليتان، ومن المتوقع عليهما الآن على نطاق واسع أنه ينبغي أن تشكل مجموعة واحدة ومتوازنة من الأهداف شاملة لجميع الأمم جوهر خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وعلى هذا النحو، أنشأت الجمعية العامة في كانون الثاني / يناير ٢٠١٣ الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية لتوجيه صياغة أهداف التنمية المستدامة. وهناك ستة بلدان عربية أعضاء في الفريق، هي: الإمارات العربية المتحدة وتونس والجزائر والمملكة العربية السعودية ومصر والمغرب. ومن آذار / مارس عام ٢٠١٣ إلى شباط / فبراير ٢٠١٤، اضطلع الفريق بمراحله جمع الآراء، ليدخل فيما بعد مرحلة ترمي إلى تحقيق توافق في الآراء تبنتها تحضير اقتراح بشأن أهداف التنمية المستدامة ليعرض على الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة في أيلول / سبتمبر ٢٠١٤ لتنظر فيها وتتخذ الإجراءات المناسبة. وعلاوة على ذلك، أنشئ المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعنى بالتنمية المستدامة كنتيجة أخرى لمؤتمر ريو+٢٠ ل توفير القيادة السياسية والتوجهات للتنمية المستدامة، وهو يشكل منتدى لاستعراض الالتزامات والأهداف المتعلقة بالتنمية المستدامة.

ضمن هذا السياق العام، وبالبناء على العملية التشاورية التي لا زالت الإسکوا تتضطلع بها، أعدت الإسکوا هذه الوثيقة كمساهمة إقليمية عربية في الجهود الحكومية الدولية الجارية لصياغة أهداف التنمية المستدامة (انظر الإطار ١ لتسلیط الضوء على أبرز الخطوات ضمن العملية التشاورية). وتقترح الورقة على وجه التحديد مجموعة من أهداف التنمية المستدامة تخدم المنطقة العربية وتعكس ضرورات التنمية الإقليمية فيها. ومن المتوقع أن تساعد هذه الوثيقة البلدان العربية المشاركة في المفاوضات الدولية التي ستحدد شكل أهداف التنمية المستدامة في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٤، لضمان أن ينعكس على نحو كاف منظور المنطقة العربية وأولوياتها. وتأتي هذه الوثيقة في وقت مناسب إذ يستعد الفريق المفتوح العضوية للشروع في التفاوض بشأن اقتراح أهداف التنمية المستدامة.

على هذا النحو، تتجه هذه الوثيقة بشكل أساسي إلى البلدان العربية الأعضاء في الفريق العامل المفتوح العضوية، ثم البلدان العربية جميعها بوصفها أعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة التي ستتصادق على الاقتراح في أيلول / سبتمبر ٢٠١٥ وتشترك في مناقشات المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعنى بالتنمية المستدامة. وبشكل أعم، من المأمول أن تفيد الوثيقة كامل أعضاء الفريق العامل المفتوح وأعضاء الجمعية العامة من خارج المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، تستفيد من الوثيقة جامعة الدول العربية (من خلال مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب ومجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة) والقمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية، نظراً لإمكانية "الإثراء المتبادل" مع البرامج المدعومة من جامعة الدول العربية، بما في ذلك الإطار الاستراتيجي العربي للتنمية المستدامة الذي يجري إعداده بدعم من الإسکوا. وفي الواقع، ستشكل أهداف التنمية المستدامة أحد سبل رصد التقدم المحرز في تنفيذ الإطار الاستراتيجي.

تم عرض النسخة الأولى من الوثيقة الحالية والتي أعدت في شهر آذار/مارس ٢٠١٤ للنقاش في المنتدى العربي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الأول الذي نظمته الإسكوا والشركاء<sup>٣</sup> في عمان خلال الفترة من ٢-٤ نيسان /أبريل ٢٠١٤. ومن المتوقع أن يصبح المنتدى الآلي الرائد لتعزيز نهج متكامل ومتوازن لمختلف أبعاد التنمية المستدامة على المستوى الإقليمي وتقديم منظورات إقليمية بصفد جدول الأعمال العالمي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وفر المنتدى أيضاً مناسبة للبلدان الأعضاء للتحضير للاستعراض الوزاري السنوي لعام ٢٠١٤، الذي سيعقد خلال دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي القادمة في أواخر حزيران /يونيو وأوائل تموز /يوليو ٢٠١٤. على هذا النحو، قدم المنتدى العربي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة فرصة لتقدير التحديات التي تواجه البلدان العربية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ومناقشة الوسائل الكفيلة بالحفاظ على مكاسب التنمية في المستقبل. وقدّم المشاركون في المنتدى ملاحظات بشأن هذه الوثيقة أخذتها الإسكوا بالاعتبار في إعداد هذه النسخة المُنْقَحة التي سبقت عرضها للمناقشة خلال مؤتمر أولويات التنمية المستدامة في المنطقة العربية لأهداف التنمية المستدامة بعد عام ٢٠١٥، الذي ينظمه القطاع الاجتماعي في جامعة الدول العربية يومي ١٠ و ١١/٥/٢٠١٤ في عمان.

**ثانياً- المنهجية والإطار المفاهيمي**

تضم المنطقة العربية مجموعة من البلدان المتعددة على نطاق واسع بالمعايير الاقتصادية والديموغرافية وبمعايير الموارد الطبيعية، وعلى هذا النحو، يمكن النظر إليها كنموذج 'مصغر' للعالم. ولذا سيكون المفترض الحالي، الذي يعكس بالدرجة الأولى الأولويات والاعتبارات الإقليمية، قابلًا للتطبيق عالميًّا. مع ذلك، لا يتوقع أن تكون الغايات جميعًا بالقدر نفسه من الأهمية لجميع البلدان العربية، كمثل بعض الغايات التي تتعلق بقضايا الغذاء والماء والطاقة. غير أن البلدان العربية معنية جميعها وستستفيد مباشرةً أو بشكل غير مباشر من تحقيق هذه الأهداف.

ومن الجدير تتبّع القراء أن المقصود ليس أن تكون مجموعة أهداف التنمية المستدامة المقترحة شاملة، بل تسلّط الضوء على مجموعة مركّزة من الأولويات الإقليمية، استناداً إلى استعراض نفدي للغايات والأهداف التي اقترحها المجتمع العالمي من حيث ملاءمتها للمنطقة العربية ومن حيث تأثيراتها الجانبية الإيجابية المحتملة. وفي الواقع، لا يتوقع أن تكون أهداف التنمية المستدامة قادرة على النقاط وتناول تحديات التنمية المستدامة كلها بشمولية، أو أن تحاول ذلك، ومن غير المستحسن ولا الممكن اختزال التنمية المستدامة إلى مجموعة ضيقة من الأهداف.

لقد أعدت الإسکوا هذه الوثيقة لتعكس نتائج العمليات التشاورية العربية التي اضطلعت بها الإسکوا والشركاء على مدى العاشرين الماضيين بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة، والتي شاركت فيها طائفة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك ممثلي الحكومات والخبراء ومنظمات المجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة (أنظر الإطار ١ لتسليط الضوء على أبرز الخطوات ضمن العملية التشاورية). وعلاوة على ذلك، تستند الوثيقة إلى مجموعة من الأوراق الخلفية التي أعدت لتقييم المقررات والمناقشات الدولية بشأن خطة التنمية لما بعد ٢٠١٥ / أهداف التنمية المستدامة والسباق الإقليمي (أنظر المرفق ألف للحصول على قائمة الأوراق الخلفية). وما أهداف التنمية المستدامة وغيرها المترافقحة في هذه الورقة إلا انعکاس للخبرة والمعرفة المترافقحة بين:

- (٤) أهمية إدماج كافة ركائز التنمية المستدامة ضمن أهداف التنمية المستدامة، وهذا ما أجمع عليه المجتمع الدولي؛

<sup>٣</sup> جرى تنظيم هذا المنتدى بالتعاون بين الإسكوا وجامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ووزارة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة البيئة في المملكة الأردنية الهاشمية.

(ب) الأهداف التي يمكن تتنفيذها عملياً في المنطقة العربية في العقدين المقبلين. وعلى هذا النحو، أهداف التنمية المستدامة المقترحة طموحة، لكن بالإمكان مع ذلك اعتمادها وتنفيذها على الصعيد الوطني إذا توفرت بيئة عالمية وإقليمية داعمة؛

(ج) الأهداف التي يمكن اعتمادها على الصعيد العالمي مع الأخذ بالاعتبار مناقشات الفريق العامل المفتوح بباب العضوية؛

(د) الحاجة إلى إكمال الأعمال غير المنجزة للأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية، استناداً إلى أحدث تقييم للتقدم المحرز حتى الآن وللغيرات الباقة؛

(هـ) أوجه الترابط والتآزر بين مختلف الأهداف والغايات بحيث يعزز كل من الأهداف والغايات المفردة الآخر؛ وعلى أية حال، تشكل الأهداف والغايات المقترحة مزيجاً متوازناً من الأهداف التنموية القائمة على النتائج وتلك القائمة على العمليات، ما يضمن أن توفر هذه الأهداف فضاءً لسياسات الوطنية المناسبة وتلقط الصورة الكبيرة في أن معاً.

اختبرت الأهداف والغايات في إطار المبادئ العالمية المتضمنة في إعلان الألفية ومبادئ ريو (وخصوصاً مفهوم المسؤوليات المشتركة ولكن المتباعدة) والوثيقة الختامية لريو+٢٠، وتأخذ بالاعتبار النقلات التحويلية الخمسة التي وردت في تقرير فريق الشخصيات البارزة حول خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بالإضافة إلى وثائق الأمم المتحدة الرئيسية الأخرى ذات الصلة.

وعلى الصعيد الإقليمي، يسترشد اختيار الأهداف والغايات بالأولويات والتحديات المدرجة في نتائج القمم العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية، خصوصاً إعلان الرياض عام ٢٠١٣، وتأخذ بالحسبان الرسائل المبنية عن منشورات التنمية الرئيسية الإقليمية الأخيرة، خصوصاً التقرير العربي للأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٢ الذي شاركت في إعداده جامعة الدول العربية والأمم المتحدة<sup>٦</sup>، والتكامل العربي: سبيلاً لنهاية إنسانية<sup>٧</sup>، ومنظور إقليمي بشأن خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥<sup>٨</sup>.

وتسند الوثيقة إلى فرضية أن الهدف النهائي لأي تدخل في مجال التنمية هو تحقيق رفاه الإنسان وفقاً لمبادئ ومعايير حقوق الإنسان، وأن التنمية ينبغي أن تكون مدرومة بمبادئ المساوة والاستدامة. على هذا النحو، تسعى الأهداف والغايات المقترحة إلى تحقيق تمنع الجميع بمنافع التنمية، بما في ذلك مسائل الإنصاف وإمكان الحصول على الخدمات والمنافع والقدرة على تحمل تكاليف هذه الخدمات وجودتها الخ، وذلك ضمن حدود الموارد الطبيعية لكوكب الأرض.

وكمسألة مفاهيمية ذات أولوية، بذلت محاولات لتحقيق تكامل وتوازن قدر الإمكان، عبر الأهداف وضمن كل هدف، للركائز الرئيسية الثلاث المتضمنة في المفهوم السائد للتنمية المستدامة: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية<sup>٩</sup>. وحظي البعد السياسي بمكانة بارزة نظراً لأهميته بالنسبة للمنطقة العربية.

<sup>٦</sup> شراكة عالمية جديدة: اجتذب الفقر وتحويل الاقتصادات من خلال التنمية المستدامة. تقرير فريق الشخصيات البارزة حول خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (متاح على <http://www.post2015hip.org/wp-content/uploads/2013/05/UN-Report.pdf>). النقلات التحويلية الخمسة هي: عدم تجاهل أحد؛ وضع التنمية المستدامة في صلب جدول الأعمال؛ تحويل الاقتصادات نحو الوظائف والنمو الشامل للجميع؛ إحلال السلام وبناء مؤسسات فعالة ومحققة وخاضعة للمساءلة من الجميع؛ صياغة شراكة عالمية جديدة.

<sup>٧</sup> الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ٢٠١٣، التقرير العربي للأهداف الإنمائية للألفية ٢٠١٣: مواجهة التحديات ونظرية لما بعد ٢٠١٥ (E/ESCWA/EDGD/2013/1).

<sup>٨</sup> الإسكوا ٢٠١٤، التكامل العربي سبيلاً لنهاية إنسانية (E/ESCWA/OES/2013/3).

<sup>٩</sup> الإسكوا ٢٠١٣، خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥: منظور إقليمي (E/ESCWA/OES/2013/2).

<sup>١٠</sup> انظر كاميرون ألين، ريم النجداوي، جنى اليابا، ٢٠١٣، القضايا المفاهيمية ذات الأولوية لأهداف التنمية المستدامة: نحو نهج عربي لأهداف التنمية المستدامة (ورقة نقاش مقدمة إلى الاجتماع التشاركي العربي حول أهداف التنمية المستدامة، تونس، ١٩-١٨ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٣).

ووالواقع أن المقتراح يعكس القناعة بأن التنمية المستدامة لن تتحقق أبداً دون إحلال السلام والاستقرار. وفي المنطقة العربية، يرتبط تحقيق السلام باحتلال فلسطين، الذي ينبغي أن ينتهي. وبالإضافة إلى ذلك، واعترافاً بأهمية وجود مؤسسات فعالة كأساس تستند إليه ركائز التنمية الأخرى، بذلك جهود لإدماج القضايا المؤسسية في الأهداف جميعاً، بالإضافة إلى تكريس هدف محدد لهذا الموضوع.

**الإطار ١ – أبرز الخطوات ضمن العملية التشاورية العربية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة**

أجرت الإسكوا وشركاؤها سلسلة من المشاورات مع أصحاب المصلحة الحكوميين وغير الحكوميين خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٣ للمساعدة على صقل منظور إقليمي لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة. وتشكل المناسبات المذكورة أدناه قائمة جزئية للاجتماعات، التي نجم عن بعضها إعلانات ووثائق غدت العملية الكلية.

- الاجتماع التشاوري الإقليمي لمنظمات المجتمع المدني حول خطة الأمم المتحدة لما بعد عام ٢٠١٥ (٣ / ٢٠١٣، بيروت)،
- منتدى التنمية العربي لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية: أولويات التنمية لأجندة ما بعد عام ٢٠١٥ في المنطقة (٤ / ٢٠١٣، عمان)،
- جلسة تشاورية حول أهداف التنمية المستدامة خلال اجتماع التنفيذ الإقليمي لمؤتمر ريو+٢٠ (٥ / ٢٠١٣ دبي)،
- مشاورات حول أهداف التنمية المستدامة أثناء ورشة عمل إقليمية حول تحديث مبادرة التنمية المستدامة في المنطقة العربية (٨ / ٢٠١٣، عمان)،
- مشاورات أثناء ورشة عمل إقليمية حول رسم خارطة طريق عربية للاستثمار في الاقتصاد الأخضر كادة لتفعيل برامج التنمية المستدامة في المنطقة (٨ / ٢٠١٣، عمان)،
- الاجتماع التشاوري العربي حول أهداف التنمية المستدامة (١١ / ٢٠١٣، تونس)،
- مناقشات بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ أثناء الدورة السادسة للجنة المرأة (١٢ / ٢٠١٣، الكويت)،
- ورشة العمل الإقليمية حول تمكين الشباب في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (١٢ / ٢٠١٣، تونس).
- المنتدى العربي الرفيع المستوى حول التنمية المستدامة (٤ / ٢٠١٤، عمان) الذي شكل الاجتماع التحضيري الإقليمي للدورة المقبلة للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعنى بالتنمية المستدامة والاستعراض الوزاري العربي السنوي اللذين سيركزان كلاهما على الدروس المستفادة من الأهداف الإنمائية للألفية وأفق ما بعد عام ٢٠١٥،
- ولاتزال العملية مستمرة، وتشمل المعالم البارزة في عام ٢٠١٤:
- مؤتمر أولويات التنمية المستدامة في المنطقة العربية لأهداف التنمية المستدامة بعد عام ٢٠١٥ والدورة الثالثة لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب (٥ / ٢٠١٤) اللذين سيناقشان هذه الوثيقة تمهيداً لتقديمها إلى القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية المقبلة (١ / ٢٠١٥، تونس)،
- الدورة الاستثنائية لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة (٥ / ٢٠١٤) الذي سيستعرض الإطار الاستراتيجي العربي للتنمية المستدامة تمهيداً لتقديمه إلى القمة العربية المذكورة أعلاه.

وقد أبرزت أدبيات الإسكوا<sup>١٠</sup> أهمية العوامل الثقافية التي شكلت عقبات أمام التنمية في عدد من البلدان العربية. ويعتقد أن الثقافة أحد الأبعاد الهامة للتنمية التي يجب إيلاءها العناية الضرورية بحيث تعزز

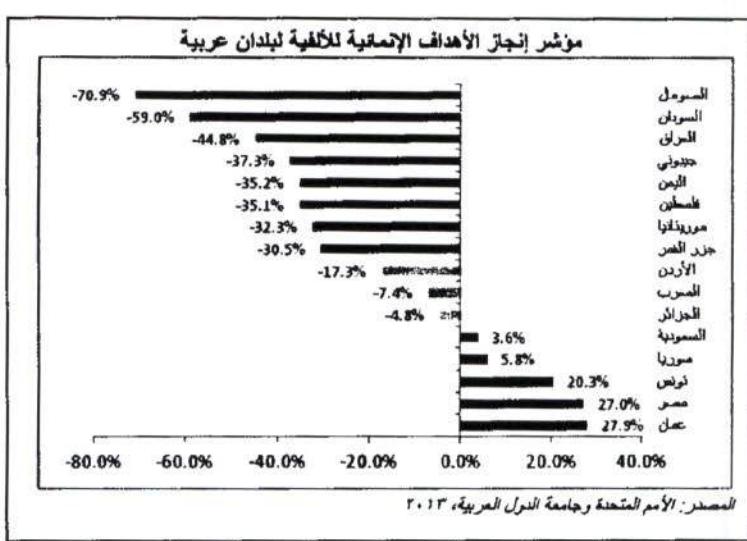
<sup>١٠</sup> أسرف الاجتماع عن "وثيقة بيبي" التي دعت إلى أن تولي أهداف التنمية المستدامة الاهتمام الواجب بالسلام والأمن الدوليين والقضاء على الفقر وقطاعات الأغذية والطاقة، المياه والنقل والحد من تدهور الأراضي والجفاف والتصحر والحفاظ على التنوع البيولوجي والحد من الكوارث والتأهب لحالات الطوارئ وإدارة النفايات (الوثيقة متوفرة على الصفحة الإلكترونية للجتماع <http://www.escwa.un.org/information/meetingdetails.asp?referenceNum=2044E>).

الأبعاد الأخرى. ويمكن أن ينظر إلى الثقافة على أنها تشمل عنصرين رئيسيين هما: أ) المعرف والمهارات المتراكمة من خلال التعليم النظامي، ولكن أيضاً من خلال التدريب مدى الحياة؛ و ب) القيم والموافق والسلوكيات. وقد بذلت جهود لإدماج هذه العناصر الثقافية في مختلف الأهداف. فمثلاً، جرى التركيز في مجال التعليم على تعزيز المهارات لدى شرائح المجتمع جميعاً، بالإضافة إلى زيادة البحوث والتطوير، دعماً لبناء المعرفة. ويطلب تحقيق المساواة بين الجنسين قبل كل شيء تغييراً في الثقافة لوقف كافة الممارسات التمييزية، في حين تعكس استدامة الأراضي والطاقة والمياه أيضاً الحاجة إلى التغيير الثقافي لتحسين الكفاءة والحد من الهدر.

وبنفي التأكيد على أن أهداف التنمية المستدامة لا ينبغي أن تفتح الباب لإعادة التفاوض بشأن أي من الاتفاques الدولية والالتزامات العالمية التي انتهت عن مؤتمرات القمة الرئيسية السابقة المعنية بالتنمية المستدامة أو تخفيض هذه الاتفاques والالتزامات، بل على العكس من ذلك، ينبغي أن توفر صياغة هذه الأهداف والغايات زخماً سياسياً شاملًا للبناء على الالتزامات السابقة والمعني إلى تحقيقها.

وأخيراً، تجدر الإشارة إلى أن هذه الوثيقة ركزت فقط على الأهداف والغايات ولم تستكشف المؤشرات التي سيعين استخدامها لرصد التنفيذ في المستقبل. هكذا فإن المسائل المتعلقة بتوفير البيانات وجمعها، رغم أهميتها، خارجة عن نطاق هذه الوثيقة وقد تركت لمرحلة لاحقة.

### ثالثاً. السياق الإقليمي العربي والتقدم المحرز بشأن الأهداف الإنمائية للألفية



دعت المطالبات الشعبية التي جرى التعبير عنها في عدد من البلدان العربية خلال ٢٠١١ الاحتجاجات المدنية عام ٢٠١١ إلى الحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة. فعلى مدى عقود عديدة، لم تُحترم في بعض البلدان العربية حقوق الإنسان والحرريات المدنية ولم تعالج التحديات الإنمائية.<sup>١١</sup> ونتيجة لذلك، تفاقم الظلم وترسخ الافتقار إلى المساواة الاجتماعية والاقتصادية. وعلاوة على ذلك، أضاف احتلال فلسطين، الاحتلال الوحيد المتبقى في التاريخ الحديث في العالم، إلى تحديات التنمية في المنطقة وغذى التناقض فيما بين البلدان العربية.

ومن المسلم به عموماً أن قضايا الحرية والعدالة تمثل بعض دوافع اشتغال الانقسامات العربية. كما ساهم نموذج التنمية الاقتصادية المتبعة في معظم البلدان العربية في الشعور بالظلم. ففي الواقع، تبني العديد من البلدان العربية الاقتصاد الريعي، المدعوم أساساً بالإيرادات المتأتية من صادرات النفط في البلدان الغنية به وبالمعونة الخارجية والتحويلات المالية في حالة البلدان غير النفطية. وبالإضافة إلى ذلك، فاقم الافتقار إلى مؤسسات قوية وشفافة والفساد والمحسوبيّة في بعض بلدان المنطقة التفاوتات في

<sup>١٠</sup> الإسكوا، ٢٠١٢، تقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان العربية في ٢٠١١، الأهداف الإنمائية في زمن التحول: نحو تنمية تضمينية شاملة (E/ESCWA/EDGD/2011/7).

<sup>١١</sup> الإسكوا، ٢٠١٤.

الدخل، إذ جنت معظم ثمار النمو المصالح التجارية المرتبطة بالسلطة السياسية. ومما زاد الوضع سوءاً تزايد الشعور بين الناس، وخاصة الشباب، بأن عائدات النمو لم يُعد استثمارها أو توزيعها بانصاف بين شرائح المجتمع المختلفة. وربما ساهم تزايد أوجه عدم المساواة والفقر والبطالة والإحساس بالظلم في تهيئة بيئة حاضنة للتطرف والنزاع الطائفي.

والآن تعرق المنطقة النزاعات التي تنتشر في العديد من البلدان العربية، كما زادت حدة التوترات الطائفية والأعمال الإرهابية. وعمقت تفقات المشردين داخلياً واللاجئين الحالة الهشة وغير المستقرة، مما يرفع من مخاطر الآثار الجانبية السلبية.

يزيد عدد السكان في المنطقة العربية الآن على ٣٦٠ مليون شخص.<sup>١٢</sup> وتمثل هذه الكتلة الديموغرافية الشابة نسبياً فرصة لا تزال غير مستغلة. وعلاوة على ذلك، أضاعت المنطقة العربية الفرصة التي كان بوسع التكامل الإقليمي أن يوفرها. فقد انحصرت محاولات التكامل في مجالات اقتصادية ضيقة ولم تتمتد إلى البلدان العربية جميعاً.<sup>١٣</sup>

وفي حين يدعم التراث التاريخي والتقافي والروحي المشترك والقرب الجغرافي إمكانات التكامل الإقليمي، تتميز المنطقة العربية بتغيرات قوية على عدة جبهات. فعلى وجه الخصوص، تضم المنطقة بلداناً نصيب الفرد من الدخل فيها بين الأعلى في العالم كما تضم بعض أشد البلدان فقرًا في العالم. والتفاوتات من حيث التقدم المحرز نحو الأهداف الإنمائية للألفية ملحوظة بين البلدان وفي المناطق الفرعية.<sup>١٤</sup> فقد أحرز بعض البلدان العربية تقدماً قوياً في معظم المؤشرات، في حين حققت بلدان أخرى تقدماً محدوداً أو لم تحرز أي تقدم. ومن غير المحتمل أن يتحقق أقل البلدان نمواً الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، بسبب النزاعات والحروب المديدة ونقص الموارد وضعف البنية التحتية الأساسية.

الرسالة الرئيسية لتقرير الأهداف الإنمائية للألفية العربي لعام ٢٠١٣ هي أن المنطقة فشلت في تحويل ثروتها إلى تحسن متناسب مع هذه الثروة في رفاهية الإنسان لجميع البلدان الأعضاء فيها. هكذا، في حين حققت المنطقة إنجازات كبيرة في الالتحاق بالمدارس والتكافؤ بين الجنسين في التعليم، فإنها لا تزال متخلفة عن الركب في العديد من الأهداف الإنمائية للألفية، خاصة بالنسبة للجوع وإمكانية الحصول على مياه صالحة للشرب، وكذلك في خفض وفيات الأمهات والرضع، وخصوصاً في أقل البلدان نمواً. وهذا يبرز بوضوح في مؤشر إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية<sup>١٥</sup> الذي يلخص التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بتقدير التفاوت بين الأداء الفعلي والأداء المستهدف.

كذلك كان التقدم نحو الأهداف الإنمائية للألفية غير متساوٍ ضمن البلدان أيضاً إذ تخفي الأرقام المجمعة أوجه التفاوت الكبيرة، مثلًا بين الأغنياء والقراء وبين المناطق الريفية والحضرية وبين الرجال والنساء.

وتعاني المنطقة من مستوى توفر المياه العذبة للفرد الواحد أدنى مما في أي منطقة في العالم، وينتضافر ذلك مع تناقص توفر الأراضي الصالحة للزراعة وتدهور الأراضي وتفاقم آثار تغير المناخ، ما يثير تساؤلات جدية حول الأمن الغذائي. ويُسَد العجز الغذائي إلى حد كبير بالواردات والاستغلال المفرط

<sup>١٢</sup> وفقاً لمؤشرات البنك الدولي للتنمية العالمية لعام ٢٠١٢، بما في ذلك جميع الدول العربية الـ ٢٢ الأعضاء في جامعة الدول العربية.

<sup>١٣</sup> الإمساكوا ٢٠١٤.

<sup>١٤</sup> لتحليل ذي صلة للأهداف الإنمائية للألفية، اتفقت جامعة الدول العربية مع الأمم المتحدة على التصنيف الإقليمي التالي للبلدان العربية: مجلس التعاون لدول الخليج العربي: الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، المملكة العربية السعودية، سلطنة عمان، دولة قطر، دولة الكويت؛ وأقل البلدان نمواً: جزر القمر، جيبوتي، السودان، الصومال، موريتانيا، اليمن؛ المغرب العربي: تونس، الجزائر، ليبيا، المغرب؛ المشرق: الأردن، الجمهورية العربية السورية، العراق، فلسطين، لبنان، مصر. انظر الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ٢٠١٢.

<sup>١٥</sup> انظر التفاصيل حول المؤشر في الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ٢٠١٣.

للموارد المحدودة، ما يجعل المنطقة عرضة للصدمات الطبيعية والاقتصادية. وفي حين أصبحت موارد الطاقة، مثل النفط والغاز، العمود الفقري للإنتاج والتجارة الإقليمية، ليست بلدان المنطقة العربية جماعها غنية بالطاقة. كما أصبح أمن الطاقة يشكل مصدر قلق للبلدان المستوردة للنفط في المنطقة بسبب تقلب وتزايد أسعار النفط، وأوجه القصور في الاستخدام والإنتاج.<sup>١١</sup>

وما زال ضعف الترابط بين الفقر-العملة النمو يمكن في صميم التحديات الإنمائية التي تواجه البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل في المنطقة. كذلك ينبغي أن يكون النمو الاقتصادي مصحوباً بالحكم الرشيد والاستدامة البيئية. ولسوء الحظ، أدى الافتقار إلى الحكم الرشيد في المنطقة العربية إلى تبديد الثروة النفطية الكبيرة بأنمط إنتاج وتشغيل واستهلاك غير مستدامة أدت إلى بعض من أعلى مستويات كثافة الطاقة لكل دولار من الناتج المحلي الإجمالي في العالم. كما أعادت سياسات إدارة الموارد الطبيعية غير الملائمة أي مسعى جدي للبحث العلمي في الطاقة المتتجدد وفي بعض البلدان كاليمن أدى ذلك إلى الاستفادة السريع لموارد المياه الأرضية. هكذا يشكل سوء إدارة الموارد الطبيعية في البلدان العربية المثال الأقوى على الإخفاقات المضاغعة في الحكومة والسياسات الاقتصادية.<sup>١٢</sup>

وباختصار، لا بد أن تتصدى المنطقة للتحديات المستمرة من منظور الأهداف الإنمائية للألفية مثل الفقر والبطالة، وانعدام الأمن الغذائي ونقص التغذية، وأوجه التفاوت بين الجنسين، ووفيات الأطفال ووفيات الأمهات أثناء النفاس، وإمكانية الحصول على المياه الصالحة للشرب، والجفوة بين المناطق الريفية والحضارية وكذلك بين الأغنياء والفقرا. غير أن إطار الأهداف الإنمائية للألفية لا يأخذ بالاعتبار نوعية الإنجازات، مثل نوعية خدمات التعليم والصحة الالزامية لتحسين نوعية الحياة. كما لا تبرز الحكومة، على وجه الخصوص، في الأهداف الإنمائية للألفية، وأهمية الحكم الرشيد لتحقيق التنمية باللغة الواضحة في البلدان المتأثرة بـ "الربيع العربي". ولذا، بالإضافة إلى التصدي للأعمال غير المنجزة للأهداف الإنمائية للألفية التي تظل أولويات شاملة، ينبغي لأي برنامج عمل لما بعد عام ٢٠١٥ للمنطقة أن يستجيب للاحتجاجات الناشئة والتحديات بنجاح متكامل يجمع ما بين الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ومبادئ الحكم الرشيد وحقوق الإنسان والمساواة.<sup>١٣</sup> وبالإضافة إلى ذلك، ستستفيد الدول العربية من زيادة التكامل الإقليمي إلى جانب تعزيز الشراكات العالمية لتحقيق التنمية. وتناقش هذه القضايا جميعها في الأقسام أدناه.

#### رابعاً. التحديات والأولويات الرئيسية في المنطقة العربية

##### الفـ- الفقر وأوجه عدم المساواة

الفقر المدقع، مقاساً بنسبة من دخلهم أقل من ١,٢٥ دولار أمريكي في اليوم، منخفض نسبياً في المنطقة العربية، ومع ذلك فإن المنطقة ستفقد في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.<sup>١٤</sup> فقد انخفض الفقر المدقع بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٠ من ٥٥,٥ في المائة إلى ٤١ في المائة، لكنه زاد إلى ٧,٤ في المائة في عام ٢٠١٢.<sup>١٥</sup> وكانت الزيادة في الفقر بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٢ ملحوظة في المشرق، ما يشير إلى الأثر المباشر للنزاعات وعدم الاستقرار السياسي. وفي عام ٢٠١٢ كانت أعلى

<sup>١١</sup> آلين وأخرون ٢٠١٣.

<sup>١٢</sup> برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠١١، تقرير تحديات التنمية العربية ٢٠١١: نحو الدولة التنموية في المنطقة العربية، القاهرة: المركز الإقليمي للدول العربية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

<sup>١٣</sup> خالد أبو إسماعيل، إلياز كونشيوك، نارين براساد، نيرانجان سارانجي، ٢٠١٤، منظور عربي لجدول أعمال ما بعد عام ٢٠١٥: الغايات الوطنية والأولويات الإقليمية والأهداف العالمية.

<sup>١٤</sup> الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ٢٠١٣.

<sup>١٥</sup> التقديرات الإقليمية / الإقليمية الفرعية هي للمجموعة المشتركة من البلدان التي تتتوفر عنها بيانات لعام ١٩٩٠ ولعام ٢٠١٢. وإذا أخذت بالحسبان بلدان أخرى تتتوفر عنها أحدث البيانات، كالسودان والعراق، يرتفع مؤشر وقوع الفقر المدقع للمنطقة إلى ٨,٢ في المائة.

نسبة للفرد المدقع في أقل البلدان نمواً ٢١,٦ في المائة، مرتفعة من ١٣,٩ في المائة في عام ١٩٩٠. علاوة على ذلك، هناك في المنطقة العربية تركيز كبير لمن يعيشون على دخل يتراوح ما بين ١,٢٥ دولاراً و٣ دولارات في اليوم، كما تشهد على ذلك الفجوة الحادة في معدل الفقر إذا أزبح خط الفقر إلى أعلى. وفي الواقع، تبين التقييمات الوطنية للبلدان الفردية معدل فقر أعلى بكثير مما يشير إليه خط الفقر على ١,٢٥ دولار المثبت عالمياً.<sup>١</sup>

يبين أداء المنطقة العربية من حيث معدل النمو الاقتصادي، الذي بلغ حوالي ٢ في المائة على مدى العقود الثلاثة الماضية، وتبيّن وجهات الفقر ونقص التغذية خلال الفترة ذاتها الافتقار إلى الترابط. وهذا يدل على أنه لم يكن هناك توزيع متكافئ لمكاسب التنمية، وأن عمليات النمو كانت عموماً إقتصانية، ما قد يفرض الاستقرار السياسي والاجتماعي. مثلاً، لم يكن النمو الاقتصادي في مصر لصالح الفقراء ولا لصالح الطبقة الوسطى أثناء العقد الذي سبق ثورة عام ٢٠١١.<sup>٢</sup>

ولازال أوجه عدم المساواة المتعددة تهدد إنجازات التنمية والتماسك الاجتماعي في المنطقة. ففي حين أن التفاوت في الدخل في المنطقة العربية معتدل نسبياً، طبقاً لمعامل جيني، إلا أن هذا لا يعكس الواقع على الأرض. فرصد الأهداف الإنمائية للألفية الحالي على كل من الصعد الوطني والإقليمي والعالمي يخفي أوجه عدم المساواة على المستويات دون الوطنية وأشكالاً أخرى من عدم المساواة. وحيث تفصل البيانات - مثلاً، حسب دخل الجماعات أو المناطق الحضرية والريفية أو العمر أو الإعاقة أو حسب المجموعة العرقية أو نوع الجنس - تظهر مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية في كثير من الأحيان تخلف بعض المجموعات عن الركب إلى حد بعيد. وقد سلطت دراسة حديثة العهد للإسكوا عن المنطقة العربية الضوء على استقطابات متعددة على المستويين الإقليمي والوطني وعلى مستوى المدينة وبين المدن،<sup>٣</sup> ودعت إلى بذل جهود أقوى لمعالجتها.

وليس الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية عامة ولا شاملة ولا قائمة على الحقوق. فثلاثة أربع سكان المنطقة لا يتلقون أية مساعدات اجتماعية، أما الرابع الآخر فمشمول بالتأمين الاجتماعي والمساعدة الاجتماعية ضمن الاقتصاد النظامي.<sup>٤</sup> وفي العديد من البلدان العربية تمثل الإعانات (إعانات الأغذية والوقود) جزءاً كبيراً من الإنفاق الحكومي، يبلغ ١٤-٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، لكن السكان الميسورين هم الذين يستأثرون بمعظم المنافع.<sup>٥</sup> وهناك حاجة إلى تقييم لنظام الإعانات، خصوصاً إعانات الوقود، ولتصفيتها بغية تحسين أثر السياسات على السكان المستهدفين. و يحتمل أن يساعد ذلك أيضاً على تحسين تخصيص الحكومات للموارد معأخذ تأثير ذلك على الفئات الأكثر انكشافاً على المخاطر بالاعتبار.

<sup>١</sup> انظر أيضاً برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠١١.

<sup>٢</sup> أبو إسماعيل وسلامي ٢٠١٣. نهج جديد لقياس الطبقة الوسطى: مصر. ورقة عمل للإسكوا رقم ٢ (E/ESCWA/EDGD/2013/WP.2).

<sup>٣</sup> الإسكوا ٢٠١١. تقليل الفوارق الحضرية في منطقة الإسكوا: نحو إنشاء مدن للجميع (E/ESCWA/SDD/2011/1).

<sup>٤</sup> البنك الدولي ٢٠١٢.

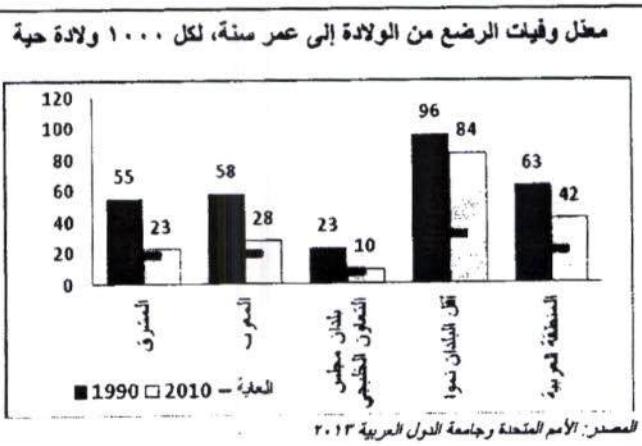
<sup>٥</sup> بنام فتوح ولو را القطيري ٢٠١٢.

**مجالات العمل:** هناك حاجة في المنطقة العربية إلى وضع مقاييس أكثر دقة للفقر وعدم المساواة، بالإضافة إلى تعزيز الجهود الرامية إلى خفض الفقر. ويمكن أن يوفر تعين خطوط فقر مختلفة لمجموعات البلدان المختلفة على أساس مستوى المعيشة، كمستوى الإنفاق للفرد الواحد، بدلاً من خط فقر دولي ثابت، معلومات أفضل عن حالة الفقر.<sup>٦٦</sup> وينبغي التركيز على جعل عمليات النمو الاقتصادي أكثر شمولاً واستدامة، إذ ينبغي أن تعزز هذه العمليات مشاركة شرائح المجتمع جميعاً واستفادتها من التقاسم المنصف للنمو دون إهمال الأجيال المقبلة ودون الإضرار بقاعدة الموارد الطبيعية والخدمات الإيكولوجية التي تعتمد عليها الإنسانية. وال الحاجة كبيرة وملحة إلى توفير نظام حماية اجتماعية شامل<sup>٦٧</sup> يحمي الفقراء والفنانين الأكثر انكشافاً، بما في ذلك ذوي الإعاقة، من الصدمات الطبيعية والبشرية المنشأة ومخاطر الكوارث وأوجه انعدام الأمن الاقتصادي.

#### باء- الصحة

الصحة أساس ومؤشر للتنمية المستدامة. لا تزال المناطق الأكثر فقراً في البلدان العربية محرومـة من الحصول على خدمات صحية أساسية، ما يؤدي إلى ارتفاع معدل انتشار وفيات الرضيع والأطفال، وكذلك معدلات وفيات الأمهات أثناء النفاس. ولم يؤذ النمو الاقتصادي في المنطقة إلى توفر مرافق رعاية صحية أفضل، كما أن التفاوتات بين البلدان من حيث الحصول على الخدمات الصحية آخذة في الاتساع. فقد خفضت بلدان المشرق والمغرب العربي ودول مجلس التعاون الخليجي جميعاً معدلات وفيات الرضيع بأكثر من ٥٠ في المائة، وأصبح تحقيق هدف عام ٢٠١٥ في متناول اليد. مع ذلك، تظل أقل البلدان نمواً متخلفة عن الركب إلى أبعد حد ولم تخفض معدلات وفيات الرضيع بغير ١٣ في المائة فقط في العقدين الأخيرين. وهناك وجة سيئة في حالة وفيات الأطفال دون سن الخامسة.<sup>٦٨</sup> ولأن معدلات وفيات الرضيع لا تزال مرتفعة في أقل البلدان نمواً، فإن التقدم المحرز في المنطقة ككل في معدل وفيات الرضيع أبطأ بكثير مما يتطلبه تحقيق الهدف الإنمائي بحلول عام ٢٠١٥.

ولا زال الانتشار المرتفع لوفيات الأمهات في أقل البلدان نمواً، بالمقارنة مع غيرها من المناطق الفرعية، شكلاً آخر من الأشكال المتطرفة للحرمان وعدم المساواة في الحصول على الخدمات الصحية وخدمات الرعاية للأمهات. فقد انخفضت بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٠ معدلات وفيات الأمهات بأكثر من ٦٠ في المائة في منطقتـي المشرق والمغرب الفرعـيين، وحققت دول مجلس التعاون الخليجي إنجازات ملحوظة، إذ كان التقدم الذي



أحرزته أفضل من مما أحرزت المناطق المتقدمة. ولكن، على النقيض من ذلك، كانت هناك في أقل البلدان نمواً ٦٧٦ حالة وفاة لكل ١٠٠,٠٠٠ مولود حي في عام ٢٠١٠ وينبغي أن تدعم هذه البلدان على نحو عاجل لزيادة الاستثمار في الخدمات الصحية.

<sup>٦٦</sup> انظر الورقة الخلفية من تأليف أبو إسماعيل وأخرين (٢٠١٤).

<sup>٦٧</sup> انظر توصية منظمة العمل الدولية بشأن الحد الأدنى للحماية الاجتماعية الوطنية (ILO 2012).

<sup>٦٨</sup> انظر الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ٢٠١٣.

<sup>٦٩</sup> انظر الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ٢٠١٣.

إن نوعية الخدمات الصحية في المنطقة العربية أخذة في التدهور، كما يتزايد الإنفاق الشخصي عليها، ما يقل إمكان حصول الفقراء عليها. وعموماً يشكل الإنفاق الشخصي على الخدمات الصحية في المنطقة العربية حوالي ٥٠٪ في المائة من إجمالي النفقات الصحية، مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ حوالي ١٨٪ في المائة.<sup>٣١</sup> والإنفاق الشخصي على الخدمات الصحية مرتفع بسبب الافتقار إلى التغطية وتدني جودة الخدمات الطبية المقدمة من الدولة، ما يجعل الناس يفضلون مقدمي الرعاية الخاصة.<sup>٣٢</sup>

في البلدان العربية، يعاني ٤٥,١٪ في المائة من البالغين من السمنة، ما يشير إلى أن عباء سوء التغذية عباء مزدوج.<sup>٣٣</sup> وفي المناطق الأكثر ثراءً في البلدان العربية، العادات غير الصحية أخذة في الارتفاع، مثل التدخين وقلة الحركة والعادات الغذائية غير الصحية إلخ، التي كثيراً ما تؤدي إلى أمراض مزمنة، كأمراض القلب والأوعية الدموية والسكري، من بين غيرها من الأمراض.<sup>٣٤</sup> ومن جهة أخرى، فقد أثبتت الدراسات ارتباط بعض الأمراض غير السارية مثل السرطان وأمراض القلب والأوعية الدموية بالتلاؤث البيئي والتدهور الإيكولوجي.

وتشكل الأمراض المعدية تحدياً رئيسياً للصحة في أفراد البلدان العربية وفي حالات النزاع والأزمات عندما يعيش اللاجئون في ظروف بيئة سيئة. ومن بين الأمراض المعدية الرئيسية في المنطقة، انخفض معدل الإصابة بالسل ببطء، لكنه لا يزال عالياً في أقل البلدان نمواً. وتواجه خمسة بلدان من أقل البلدان نمواً في المنطقة مخاوف صحية خطيرة تتعلق بالملاريا.<sup>٣٥</sup> ويواجه بعض المناطق أيضاً تزايداً خطيراً في الإصابة بالتهاب الكبد من فئة باء وففة جيم. وتشير الإحصاءات إلى تزايد عدد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في المنطقة العربية مما يستدعي العمل بجهة ضمن الإطار الاستراتيجي العربي للاستجابة لفيروس نقص المناعة البشري والإيدز.<sup>٣٦</sup>

**مجالات العمل:** من المهم للبلدان في المنطقة العربية توفير مزيد من فرص الحصول على خدمات الرعاية الصحية جيدة، بما في ذلك خدمات الرعاية الصحية الإنجابية، وخصوصاً للفقراء. كما أن خفض وفيات الرضيع والأمهات، خصوصاً في أقل البلدان نمواً، وزيادة تغطية التطعيم، وكذلك خفض عباء بعض الأمراض كالسل وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض المرتبطة بأنماط الحياة غير الصحية كلها شروط مسبقة لضمان حياة صحية. والوقاية من الأمراض المعدية والمزمنة على حد سواء أقل كلفة من التعامل معها بعد وقوعها وانتشارها، وتتطلب مواجهة المخاطر الصحية المختلفة مقاربة متكاملة تعكس التفاعلات بين العوامل الاجتماعية والبيئية والإيكولوجية والصحة العامة.<sup>٣٧</sup> إن التوعية بالعلاقة بين البيئة والصحة من شأنه أيضاً أن يعزز العمل على حماية البيئة.

<sup>٣٠</sup> الاستثمار في صحة الأم، التعلم من ماليزيا وسري لانكا، البنك الدولي ٢٠٠٣.

<sup>٣١</sup> البنك الدولي ٢٠٠٣.

<sup>٣٢</sup> الإسكندرية ٢٠١١.

<sup>٣٣</sup> انظر الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية عام ٢٠١٣.

<sup>٣٤</sup> حنان عبد الرحيم وأخرون ٢٠١٤، الأمراض غير المعدية في العالم العربي، مجلة "The Lancet" المجلد ٣٨٣، العدد ٩٩١٤، الصفحة ٣٦٧-٣٥٦، ٢٥ يناير ٢٠١٤.

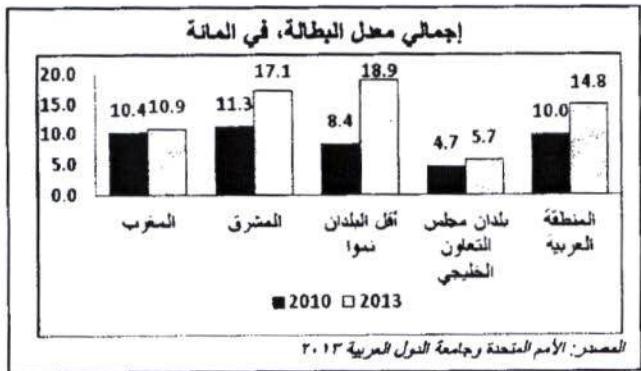
<sup>٣٥</sup> الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ٢٠١٣.

<sup>٣٦</sup> وافق مجلس وزراء الصحة العرب على الإطار الاستراتيجي العربي للاستجابة لفيروس نقص المناعة البشري والإيدز (٢٠١٤-٢٠٢٠) خلال دورته العادية رقم ٤١ عام ٢٠١٤. انظر مقال برنامج الأمم المتحدة المشترك المعنى بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز المتوفّر على صفحة الإنترنت.

<sup>٣٧</sup> <http://www.unaids.org/en/resources/presscentre/featurestories/2014/march/20140317arabaidssstrategy>

تقرير الفريق الرفيع المستوى من الشخصيات البارزة على جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

## جيمـ البطالة



شكل الفقر إلى فرص عمل لائقه خصوصاً بين الشباب أحد المحركات الرئيسية للثورة التونسية والمصرية لعامي ٢٠١١-٢٠١٠. فلم تكن السياسات الاقتصادية في المنطقة كافية لاستيعاب من يدخلون سوق العمل، كما يدل على ذلك تزايد معدلات البطالة التي وصلت إلى ١٥% في المائة في عام ٢٠١٣. ومعدلات البطالة في أقل البلدان نمواً وببلدان المشرق مرتفعة جداً بشكل خاص، إذ تصل إلى ١٩% في المائة و١٧% في المائة على التوالي. ونتيجة للحالة الاقتصادية والسياسية في بعض البلدان، تدهورت أحوال سوق العمل وارتفعت البطالة، خاصة للشباب الأكثر تعليماً. فعلى سبيل المثال، في تونس في عام ٢٠١١، بلغت نسبة العاطلين عن العمل من بين الحاصلين على درجة جامعية ٣٢% في المائة وكانت النسبة للإناث بينهم أكبر إذ بلغت ٤٤% في المائة.<sup>٣٨</sup> ومعدل بطالة الشباب في المنطقة العربية من بين أعلى المعدلات في العالم، فهناك عاطل عن العمل من بين كل أربعة من الشباب، كما أن بطالة الشابات في المنطقة أسوأ من ذلك، إذ يبلغ معدلها حوالي ٤٠% في المائة.

لم تزد المكافآت التي تحققت في تعليم المرأة كثيراً من مشاركتها في قوة العمل النظامية في المنطقة العربية. فمعدل مشاركة الإناث في قوة العمل هو الأدنى بين جميع المناطق ويقف عند نصف المتوسط العالمي الذي يبلغ ٥١% في المائة. وبالمثل، ظلت نسبة عاملة المرأة إلى عدد النساء هي الأدنى من بين جميع المناطق في العالم وأقل بكثير من المتوسط العالمي، رغم أنها زالت ببطء من ١٦% في المائة عام ١٩٩١ إلى ١٩% في المائة عام ٢٠١١.

انخفاض الاستثمار العام خلال التسعينيات، في عصر الإصلاح الاقتصادي، على افتراض أن القطاع الخاص سيملأ الفجوة. غير أن الاستثمار الخاص لم يلب التوقعات وحذّر الاستثمار الأجنبي المباشر قطاعي التعدين والعقارات اللذين لم يخلقوا فرص عمل كافية.

ويواجه معظم البلدان العربية في المنطقة تحدياً قاسياً فيما يتعلق باستحداث فرص العمل. فتبعداً لتقديرات لغير دول مجلس التعاون الخليجي، يتغير على البلدان أن تستحدث ٩٢ مليون فرصة عمل إذا كان لها أن تتوصل إلى تحقيق عاملة كاملة بحلول عام ٢٠٣٠.<sup>٣٩</sup> ويستند هذا التقدير إلى افتراض أن معدل مشاركة القوة العاملة النسائية سيزيد إلى ٣٥% في المائة بحلول عام ٢٠٣٠،أخذًا بالاعتبار وجهة التزايد الراهنة. وتقدر كلفة استحداث فرص العمل في المنطقة بمتوسط استثمار سنوي يبلغ ٢٢٠ مليار دولار، وهو ما يقرب من ٥٠% في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لهذه البلدان في عام ٢٠٠٩. كذلك فإن معدل الاستثمار المطلوب أعلى بكثير لأقل البلدان نمواً، إذ يبلغ حوالي ١٠٠% في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ومن المستحيل تحقيق ذلك ما لم تقدم مساعدة خارجية.

ولا يزال عمل الأطفال أحد الشواغل في المنطقة العربية رغم أنه أقل مما في المناطق النامية عموماً. فوفقاً لأحدث تقديرات منظمة العمل الدولية، يعمل حوالي ٩٠٢ مليون من الأطفال (١٧-٥ سنوناً).<sup>٤٠</sup> غير أن العدد الفعلي للأطفال العاملين قد يكون أعلى بكثير لأنهم يعملون على الأغلب في القطاع غير النظامي، ما يجعل من الصعب تحديد عددهم.

<sup>٣٨</sup> المعهد التونسي للقرية التالية والدراسات الكمية، ٢٠١٢.

<sup>٣٩</sup> برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١١.

<sup>٤٠</sup> برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١١.

<sup>٤١</sup> يشير هذا الرقم إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، انظر منظمة العمل الدولية، ٢٠١٣.

**مجالات العمل:** يتضمن اتباع نهج فعال لاستحداث فرص العمل تحفيز الطلب على اليد العاملة، مثلاً بتشجيع القطاعات الاقتصادية التي يتحمل أكثر أن تولد المزيد من فرص العمل في القطاعين العام والخاص كليهما، ولكن خاصة في القطاع الخاص. ويحتاج ذلك استثماراً إنتاجياً، ما يتطلب أن يأخذ القطاع العام خطوة إلى الأمام لتهيئة الظروف المواتية لتنوير الاستثمار الخاص وكذلك تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. كما أن زيادة تنوع الاقتصادات بتشجيع التصنيع، وأيضاً بتشجيع الأنشطة الريفية غير الزراعية، مجال تدخل سياساتي حيوى الأهمية. وبالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى دعم ظروف السوق التقنية لاستحداث المزيد من فرص توظيف النساء والشباب، نظراً لأن معدلات البطالة للنساء العربيات والشباب العرب هي الأعلى في العالم. ولا يجب النظر فقط إلى الأرقام المطلقة لفرص العمل وإنما إلى مدى ارتباطها بالتنمية الشاملة والمستدامة.

#### دالـ عدم المساواة بين الجنسين

أخلت تحسينات في المنطقة العربية من حيث المساواة بين الجنسين في مجالات الصحة والتعليم، كما تشهد الزيادة في متوسط العمر المتوقع للمرأة والانخفاض في معدلات وفيات الأمهات، بالإضافة إلى التحسن في معدلات محو الأمية بين النساء والالتحاق بالمستويات التعليمية جديعاً. مع ذلك، لا يزال هناك عدم مساواة بين الرجل والمرأة في المجالات الاقتصادية والسياسية والقانونية. و الواقع أن المرأة تقاضى أجرًا أقل من الرجل في الوظائف المشابهة، وتستفيد أقل بكثير من الرجل من فرص العمل ومن الموارد الاجتماعية والاقتصادية، كما من النظم القانونية التي تتضوّي على تمييز. وقد بلغ معدل مشاركة المرأة في المنطقة العربية ٢٦% في المائة فقط في عام ٢٠١٠، وهو أقل معدل بين جميع المناطق ونصف المتوسط العالمي الذي يبلغ ٥١% في المائة. وانخفضت في المنطقة العربية الوظائف للمرأة بأجر خارج القطاع الزراعي من ١٨% إلى ١٦,٨% في المائة خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٠. وتتقاضى المرأة في المتوسط أجرًا أقل مما يتقاضى الرجل.<sup>٤٢</sup>

وعلى الرغم من التحسن النسبي الكبير خلال العقد الماضي، لا تزال مشاركة المرأة في البرلمان وغير ذلك من الأنشطة السياسية منخفضة مقارنة بالأرقام العالمية، ولم ترتفع الآليات الوطنية للمرأة إلى الدور الفاعل الذي يتوقع منها على أساس أن المرأة صاحبة مصلحة أساسية في التنمية. ولا تمكن الاستهانة بدور المساواة بين الجنسين في تحقيق الأهداف الإنمائية جمعها. وهناك ضرورة لإحداث تغييرات بنوية في البلدان العربية لتمكين المرأة في مجالات لا تقتصر على التعليم.

كذلك فإن تمثيل المرأة في المنطقة العربية منخفض في المناصب الإدارية العليا، مثل المشرعين وكبار المسؤولين والمدراء (النسبة للمنطقة أقل من ١٠% في المائة، مقارنة بحوالي ٢٥% في المائة على المستوى العالمي).

وتتزوج واحدة من بين كل سبعة فتيات في المنطقة العربية قبل أن تصل مرحلة البلوغ.<sup>٤٣</sup> بالإضافة إلى ذلك فإن معدلات الزواج المبكر أحذة في الزيادة بين السكان اللاجئين في المنطقة، إذ تفيد تقارير أن ٥٠% في المائة من السوريات اللاجئات يتزوجن قبل سن ١٨.<sup>٤٤</sup> وبعد زواج الأطفال فوق كل شيء انتهاكاً لحقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، فإن من يتزوجن مبكراً أكثر عرضة لترك المدرسة والحمل في وقت مبكر، ولذا لا يشاركن في الحياة الاقتصادية مشاركة كافية، كما يعتقد أن الزواج المبكر يعرض الفتيات أكثر للعنف الزوجي.

<sup>٤٢</sup> الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ٢٠١٣.

<sup>٤٣</sup> فرزانه روبي فهمي وشيماء إبراهيم، أيار / مايو ٢٠١٣، القضاء على زواج الأطفال في المنطقة العربية (مكتب المراجع السكانية، موجز سياسات).

<sup>٤٤</sup> <http://www.unwomen.org/~media/Headquarters/Attachments/Sections/Library/Publications/2013/7/Report-web%20pdf.pdf>، صفحة 29.

وما زال العنف ضد النساء والفتيات مسألة هامة لم تعالج كفاية في المنطقة العربية، وهو يردع النساء والفتيات عن المشاركة الكاملة في جميع جوانب المجتمع.<sup>٤٠</sup> وعلى الرغم من الدور النشط الذي تضطلع به منظمات المجتمع المدني ومختلف التدخلات الاستراتيجية الوطنية في بعض البلدان العربية، ما زال البحث في العنف ضد المرأة من المحرمات الاجتماعية، ما يؤدي إلى افتقار إلى المعلومات، كما لا يزال الإطار التشريعي الذي يتناول هذه المسألة مجزأً وتتيح مصادر التشريعات المتباينة لمرتكبي العنف المنزلي الإفلات من العقاب.

من جهة أخرى، هناك تفاوت بين الرجل والمرأة في ما يخزن الحصول على الموارد الطبيعية لسبل العيش، بما في ذلك ملكية الأرض. ومع ذلك، فغالباً ما يقع العبء الأكبر في تأمين المياه والغذاء والمسكن اللائق على النساء، وخاصة في أقل البلدان نمواً.

**مجالات العمل:** ضمان المساواة بين الجنسين عنصر أساسي للتنمية في المنطقة وينبغي دمج المنظور الجنسي في جميع مجالات التنمية المستدامة. وهناك حاجة إلى الالتزام على المستويات جميعها، على مستوى الحكومة الوطنية ولكن أيضاً على المستويين المحلي والفردي، بتعزيز صوت المرأة وقيادتها وضمان مشاركتها من خلال حفز تغيرات تحويلية في ثلاثة مجالات أساسية: أ) تحرر النساء والفتيات من العنف؛ ب) منع الزواج المبكر للفتيات؛ ج) تعزيز قدرات المرأة وتكافؤ فرص حصولها على الموارد وضمان أن يكون للمرأة صوت وضمان قيادتها ومشاركتها.

#### هـ- مؤسسات غير فعالة

بيّنت الانتفاضات العربية أن التنمية والنمو الاقتصادي ينبغي ألا يكونا معنيين فقط بتوليد الثروة، بل أيضاً بتوزيع الثروة وبالمشاركة عن طريق الحكومة الديمقراطية. وقد رفعت التغيرات الأخيرة في المنطقة توقعات المواطنين العرب فيما يتعلق باقامة مؤسسات عامة فعالة وشفافة خاضعة للمساءلة وتستجيب لاحتياجاتهم. ويواجه بناء مؤسسات فعالة العديد من التحديات في المنطقة العربية، أحدها أن المؤسسات أفرغت من الكوادر المؤهلة. وعلاوة على ذلك، لا تزال الحاجة موجودة لتوسيع مساحة الحرية أمام أصوات السكان العرب ومنظمات المجتمع المدني العربية لتمكنهم من أن يصبحوا أصحاب مصلحة فاعلين.

ومن الصعب قياس الحكومة، إذ ليس هناك مؤشر فريد يمكنه التقاط القوة الحقيقة للحكومة بجميع أبعادها، ومعظم هذه الأبعاد غير موضوعية. غير أن المنظمات الدولية بذلك جهوداً في قياس مؤشرات للحكومة غير مباشرة، أحدها مؤشر الصوت والمساءلة، الذي طوره البنك الدولي. وتحتل الدول العربية التي تمرّ بتحولات سياسية متعددة من حيث الصوت والمساءلة، كما أن المنطقة العربية ككل، لا تزال تحتل مرتبة دنیا بالمقارنة مع المناطق الأخرى حسب معظم مؤشرات الحكومة، ما يشير إلى تضaffer الثروة الوطنية مع سوء الإدارة. وهناك مؤشر آخر، هو "مؤشر برتسمان للتحول (BTI)"، الذي يقيم مكانة الديمقراطية في مختلف البلدان على مقياس من ١ إلى ١٠ (١٠ الأفضل)، وفقاً لخمسة معايير (الدولية والمشاركة السياسية وسوادة القانون واستقرار المؤسسات الديمقراطية والتكمال السياسي والاجتماعي). وكانت البلدان العربية التي توفرت لها بيانات مؤشر برتسمان للتحول (١٧ بلدًا عربياً) في مرتبة أقل من ٦٠٪ في عام ٢٠١٢.<sup>٤١</sup>

<sup>٤٠</sup> الإسكوا، ٢٠١٣، مكافحة العنف المنزلي ضد النساء والفتيات: سياسات لتمكن المرأة في المنطقة العربية (E/ESCWA/ECW/2013/4).

<sup>٤١</sup> كما جمعتها الإسكوا في نشرة التنمية الاجتماعية، المجلد ٤، العدد ٢.

**مجالات العمل:** إنشاء مؤسسات قادرة وفعالة في المنطقة العربية حاجة ماسة لإرساء أساس مستقر للمجتمعات للعيش بسلام واستقرار. وعلى وجه الخصوص، يحتاج الأفراد في البلدان العربية إلى استعادة الثقة في حكوماتهم، ولذا من المهم تعزيز المساءلة والشفافية للموازنات العامة، مثلاً، من خلال الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعزيز خدمات الحكومة الإلكترونية، وكذلك مكافحة الفساد والمحاسبة وضمان استقلال السلطة القضائية. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تشمل أولويات الإصلاح المباشرة بناء الدستور وانتخابات حرة نزيهة ومشاركة سياسية وإرساء آليات عدالة انتقالية لتجاوز الماضي نحو بناء الأمة.<sup>٤٧</sup> ويتطلب تحقيق التنمية المستدامة إدماج البيئة ضمن الإطار المؤسسي على المستويين الإقليمي والوطني.

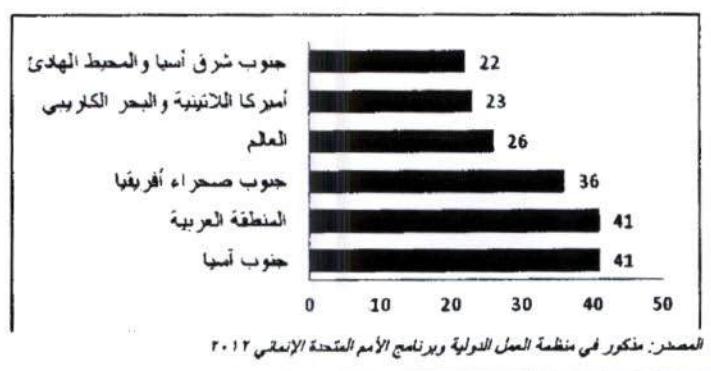
#### وأو- التعليم

استمرت البلدان العربية تاريخياً في التعليم الابتدائي والثانوي، ما أدى إلى معدلات التحاق مثيرة للإعجاب وأيضاً إلى زيادة في متوسط سنوات الدراسة للكبار (١٥ سنة فما فوق) من ١٠,٣ سنة في عام ١٩٦٠ إلى ١٥,٤ في السنوات الأولى للألفية. ويواصل العديد من البلدان في المنطقة زيادة الإنفاق على التعليم، الذي وصل أكثر من ٥% في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٠. ومع ذلك، إذا نظر إلى نتائج نوعية التعليم من حيث أداء الطالب بالمقارنة مع المعايير الدولية أو من حيث الربط بين التعليم وسوق العمل، تبين أن هذه النتائج ليست مرضية. ويؤثر تزايد كلفة التعليم أيضاً تأثيراً سلبياً على معدلات إتمام الدراسة الابتدائية وكذلك الثانوية.

وقد ارتفعت معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية في المنطقة العربية، وزادت أيضاً المساواة بين الجنسين في الالتحاق بالمدارس، لكن لا يعني ذلك بالضرورة أن الأطفال يتلernون أو أنهم حاضرون في غرف الصف يومياً. والأهم من ذلك، أن مستويات التعليم متغيرة عن البلدان الأخرى بالمعايير الدولية. وبين تقييم الوجهات الدولية للرياضيات والعلوم (TIMSS) أن معظم البلدان العربية لا يزال متخلفاً عن المتوسطات الدولية. ولم يتمكن أي من البلدان العربية الـ ١٤ التي شاركت في التقييم من الحصول على أكثر من ٥٠ نقطه من نقاط مستوى الإنجاز الدولي. وبشكل مشابه، بين تقييم آخر يعرف باسم برنامج التقييم الدولي للطلبة (PISA) أيضاً انخفاضاً في مستويات الأداء.

وفي حين كان أداء المنطقة حسناً في زيادة الالتحاق بالمرحلة الابتدائية، إلا أن تكلفة التعليم

مؤشر عدم المساواة المعدل في التعليم، متوسط الخسارة، ٢٠١٠



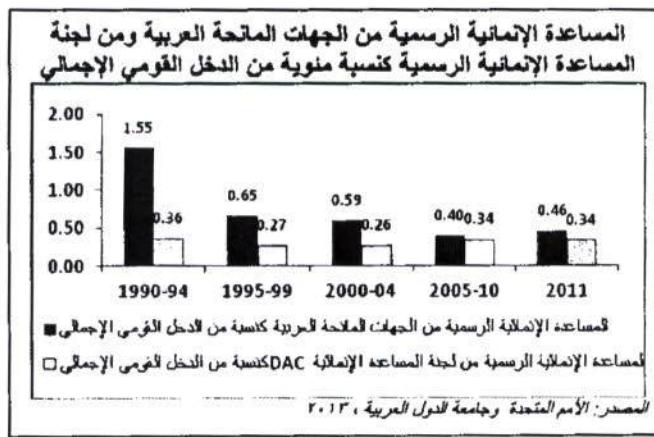
العالية لا زالت حاجزاً قوياً أمام تحسن معدل إكمال التعليم الابتدائي، الذي يقاس بمعدل إجمالي الالتحاق بأخر صف في المدرسة الابتدائية، وخصوصاً بين الأسر المعيشية الفقيرة. كما يؤثر الزواج المبكر للفتيات وانعدام الأمن في بعض أجزاء من المنطقة سلباً على معدلات الإنجاز. وعلى الرغم من التقدم الكبير في كثير من البلدان، حتى في أقل البلدان نمواً، يتطلب بلوغ هدف تعميم التعليم الابتدائي بحلول

عام ٢٠١٥ جهداً هائلاً. وبالإضافة إلى ذلك، يؤدي الافتقار إلى التعليم الجيد إلى نقص المهارات في أسواق العمل، خاصة للشباب.<sup>٨</sup>

وهذا أيضاً أدلة على التفاوت بين فئات الدخل إذ أن أداء الطلبة ذوي الخلفية الفقيرة أقل من أداء من هم من خلفية أكثر ثراء. فبإمكان الطلبة من الفئة الأخيرة الالتحاق بالمدارس الخاصة وأن يكون لهم مدرسوون خاصون، ويساهم ذلك في اتساع التفاوت بين أداء الطلبة الأغنياء وأداء الطلبة الفقراء. وبين مؤشر عدم المساواة في التعليم، الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن متوسط الخسارة في الإنجاز التعليمي بسبب عدم المساواة في المنطقة العربية يبلغ ٤١ في المائة، وهو أعلى من المناطق النامية الأخرى جميعاً، ويتساوی مع جنوب آسيا.<sup>٩</sup>

**مجالات العمل:** هناك حاجة في المنطقة العربية إلى ضمان تكافؤ الفرص في التعليم للجميع، كي يتمكن الأطفال فتيات وفتيات، وخصوصاً من الأسر المعيشية الفقيرة، من إكمال الدورة التعليمية للمرحلتين الابتدائية والثانوية. ويتطلب ضمان جودة التعليم تطوير آليات قوية للرصد في النظام التعليمي، بما في ذلك تقييمات الأداء باستخدام المعايير الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاستثمار في برامج التدريب على المهارات والتعليم المهني للشباب والكبار في السن والأشخاص ذوي الإعاقة ذو أهمية بالغة في تطوير قوة عمل ماهرة يمكن أن تستجيب لأوضاع سوق العمل. كذلك يتبعن أن تكون لزيادة فرص الحصول على التعليم العالي، باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والريادة الابتكارية والبحث والتطوير في التكنولوجيا، أولوية هامة لبلدان المنطقة لتلبية الاحتياجات على وجه أفضل، كما للمساعدة على إنشاء اقتصاد معرفة. ولا بد من تبني المناهج التربوية والتعليمية التي تغرس مبادئ التنمية المستدامة وأنماط الإنتاج والاستهلاك الرشيدة لدى النساء.

## زال التعاون الدولي في مجال التجارة والتكنولوجيا والتمويل



حالة الاقتصاد الكلي والوضع المالي للبلدان العربية، وخصوصاً للبلدان التي تعاني عدم استقرار سياسي، صعبة. فقد انخفض النمو الاقتصادي وتدهورت الحسابات المالية وزادت مستويات الديون في هذه البلدان، وأثر ذلك على بلدان المنطقة جميعها بدرجات متفاوتة، إما مباشرة أو بطريقة غير مباشرة.

وما زال النشاط الاقتصادي على مستويات منخفضة، كما انخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في البلدان

الأكثر تأثراً بعدم الاستقرار السياسي. كذلك انخفضت الإيرادات الحكومية، وزاد الإنفاق الحكومي خلال الانتفاضات لتلبية مطالبات المتظاهرين بزيادة الأجور والإعانات والمساعدة الاجتماعية، وتدهور رصيد المالية العامة في السنوات الأخيرة. فقد كان (١,٥٪) في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة العربية في الأعوام ٢٠١٠-٢٠٠٠، ليتدهور إلى (-٢,٦٪) في المائة خلال فترة ٢٠١٢-٢٠١١. ونتيجة

<sup>٨</sup> منظمة العمل الدولية / برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠١٢.

<sup>٩</sup> ورد في منظمة العمل الدولية / برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠١٢.

لزيادة العجز العالمي، لا يزال الضغط على الدين الحكومي يتزايد. والدين العام مرتفع نسبياً، إذ يبلغ ٥٧ في المائة من إجمالي الناتج المحلي في المنطقة العربية.

وانخفضت التزامات المساعدة الإنمائية الخارجية إلى المنطقة العربية، وكانت أيضاً شديدة القلب، ما يشتد القيود على الفسحة المالية المتاحة لأقل البلدان نمواً وللبلدان المتوسطة الدخل. وبالإضافة إلى ذلك، يتطلب التصدي للتحديات المستمرة، مثل تغير المناخ والبطالة والسلام والأمن، الحصول على آليات تمويل عالمية جديدة، وكذلك الحصول على تكنولوجيا أ淨ف. ووفقاً لمبدأ ريو المتعلق بالمسؤوليات المشتركة لكن المتباعدة، الذي تعرف به جميع مؤتمرات القمة الرئيسية بشأن التنمية المستدامة واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، يتوجب على البلدان التي تحمل أكبر قدر من المسؤولية التاريخية عن المساهمة في المشاكل البيئية للأرض، مثل البلدان المتقدمة اليوم، الالتزام بمزيد من العمل. وهكذا، هناك ضرورة لمزيد من الالتزام من جانب البلدان المتقدمة والمساءلة حول ذلك لدعم أقل البلدان نمواً والبلدان النامية الأخرى في معالجة العجز في التنمية. غير أن ذلك يجب أن لا يعيق العمل على المستوى الإقليمي.

بشكل عام، الحواجز التجارية في البلدان العربية محدودة، إذ أن بلدان المنطقة اتخذت تدابير لتحرير التجارة. مع ذلك، لا زال هناك العديد من القيود والمحظوظ التي تعيق حركة التصدير من المنطقة إلى البلدان المتقدمة. وبالإضافة إلى ذلك، يواجه العديد من البلدان العربية عقوبات تجارية من شركائه التجاريين الرئيسيين مفروضة على سلع وخدمات لأغراض الاستخدام العام.

ويمكن أن يؤدي تنفيذ الآليات الدولية الناظمة لحقوق الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا إلى تكاليف عالية فيما يتعلق بالحصول على التكنولوجيا، وسيؤثر ذلك على البلدان الفقيرة سلباً ويضع حواجز أمام تسييرها. وهذا أمر هام بالنسبة للمنطقة فيما يتعلق بمحالين، مما: الحصول على التكنولوجيا الخضراء بما في ذلك تكنولوجيات التخفيف من آثار تغير المناخ والتآكل معه، والأدوية الضرورية والمنقذة للحياة. وقد شهد العقدان الماضيان زيادة في تسجيل براءات الاختراع في معظم مجالات التكنولوجيا، ساهمت فيها الاتفاقيات الدولية، مثل اتفاق منظمة التجارة العالمية الخاص "بالجوانب المتعلقة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية" ومعاهدة التعاون بشأن البراءات للمنظمة العالمية للملكية الفكرية. فعلى سبيل المثال، تستأثر خمسة بلدان فقط بما يقرب من ٨٠ في المائة من البراءات في مجال تكنولوجيات الطاقة النظيفة.<sup>٦١</sup>

والمنطقة العربية أضاعت العديد من الفرص التي كان يمكن للتكامل الإقليمي العربي أن يتيحها في ضوء تشارك البلدان العربية في التراث التاريخي والثقافي وفي القرب الجغرافي. وقد أدرك البلدان العربية أهمية إنشاء كتلة قوية وقابلة للتكييف والصمود تحمي الاستقلال وتقوي الاقتصادات وووّقت في منتصف القرن العشرين اتفاقيات لضمان السلام والأمن وكذلك لإنشاء وحدة اقتصادية عربية. وها قد مرت ستة عقود، ولم تحقق البلدان العربية حتى الآن سوى عدد قليل من أغراض تلك الاتفاقيات.<sup>٦٢</sup> فقد اقتصرت محاولات التكامل على المجالات الاقتصادية الضيقة ولم تمت لتشمل مجالات التعاون الأوسع.

<sup>٦١</sup> استناداً إلى البنك الدولي ٢٠١٣ (مؤشرات التنمية في العالم).

<sup>٦٢</sup> برنامج الأمم المتحدة للبيئة، المكتب الأوروبي للبراءات، المركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة، ٢٠١٠، براءات الاختراع والطاقة النظيفة: سد الفجوة بين الأنظمة والسياسات.

<sup>٦٣</sup> الإسكوا - تقرير التكامل العربي ٢٠١٤.

مجالات العمل، ينبغي على الجهات المانحة الإقليمية والعالمية أن تتعهد بتنفيذ التزاماتها تجاه دعم الاحتياجات الإنمائية للبلدان استناداً إلى مبدأ "المسؤوليات المشتركة ولكن المتباعدة". وينبغي على أقل البلدان نمواً والبلدان ذات الدخل المتوسط المقيدة بالحيز المالي المحلي أن تحشد الدعم الدولي من خلال المعونة الولية والاستثمار الأجنبي المباشر ودور القطاع الخاص، وفي نهاية المطاف، من خلال التحويلات المالية. وقد لا تكون المساعدات كافية لتحقيق أهداف التنمية، لذا فإن علاقات الشراكة ضرورية لتوفير الدعم للبلدان التي تحتاجه. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين النظر في تعينة الموارد المحلية من خلال فرض ضرائب والقيام بإصلاحات في مجال الإعانت، مع الأخذ بالاعتبار مصالح الفئات المهمشة. كذلك تتراءأ أهمية القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية وفي لعب دور مكمل لدور القطاع العام. وبالإضافة إلى السياسات المحلية الداعمة لتحقيق اقتصادات أقوى، يمكن للبلدان العربية الاستفادة من قدر أكبر من التكامل الإقليمي، اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً. وعلى الصعيد العالمي، هناك حاجة أكبر لأن تأخذ الآليات الدولية بالاعتبار البلدان الفقيرة والبلدان النامية وتوفير فرص أوسع لها للحصول على التكنولوجيا السليمة ببيئها وعلى الأدوية الأساسية والمنفذة للحياة كجزء من توفير السلع العامة وليس فقط لتحقيق مكاسب تجارية.

#### حاءـ المدن والمساكن والبنية التحتية

على مدى الأعوام الـ ٤ الماضية، زاد عدد السكان العرب ثلاثة أضعاف، ويعيش أكثر من نصفهم الآن في المدن. ومن المتوقع أن تزداد الهجرة إلى المدن بحيث يشهد عام ٢٠٥٠ تضاعف عدد سكان المدن العربية. وبصاحب نمو عدد سكان المدن العربية توسيع في رقعتها الجغرافية، وبما أن ذلك أحياناً على حساب التراث الثقافي والطبيعي الذي يرسم هوية العالم العربي.<sup>٣</sup> وإن التوسيع الحضري السريع من شأنه أن يرفع من قابلية تأثر هذه المدن بالكوارث الطبيعية كالجفاف والفيضانات والزلزال والعواصف، حيث أن أكثر من ٣٧ مليون من السكان العرب تأثروا بالكوارث الطبيعية وتکبدوا خسائر فاقت ٢٠ مليار دولار خلال الفترة ١٩٨٠ - ٢٠٠٨<sup>٤</sup>. وقد تم عام ٢٠١٠ إعداد إستراتيجية عربية للحد من مخاطر الكوارث.<sup>٥</sup>

وفي بعض البلدان، أثر تدفق اللاجئين من الدول المجاورة بسبب الصراعات (مثل تدفق النازحين السوريين إلى الأردن ولبنان) على التماسك الاجتماعي في بعض المناطق، كما أفادت تقارير عن انتهاكات لحقوق الإنسان في أوساط اللاجئين.<sup>٦</sup> وبالإضافة إلى ذلك، زاد تدفق اللاجئين من الضغوط على تأمين الحصول على موارد المياه الشحيحة أصلاً والخدمات الأخرى في كل من المناطق الحضرية والريفية على حد سواء. وكان هناك في عام ٢٠١٠ في المنطقة العربية ٧,٤ مليون لاجئ و٩,٨ مليون مشرد داخلياً و١٥ مليون عامل مهاجر من خارج المنطقة العربية.<sup>٧</sup>

من ناحية أخرى، رغم التحسن الكبير في المنطقة العربية فيما يتعلق بحماية وتعزيز حقوق ذوي الإعاقة، فإنهم لا زالوا يواجهون حواجز كبيرة في الحصول على خدمات الرعاية الصحية والتعليم

<sup>٣</sup> برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، حالة المدن العربية ٢٠١٢؛ تحديات التحول الحضري (الطبعة الثانية - كنون الأول / ديسمبر ٢٠١٢).

<sup>٤</sup> مكتب الأمم المتحدة للحد من الكوارث <http://www.unisdr.org/arabstates/activities>.

<sup>٥</sup> اعتمدت الإستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث لعام ٢٠٢٠ في ديسمبر / كانون الأول ٢٠١٠ من قبل مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة، وصادقت عليها القمة العربية التنموية الثانية عام ٢٠١١.

<sup>٦</sup> هيومن رايتس ووتش، تقرير العالم ٢٠١٤ (٢٠١٤\_٠.pdf) ([http://www.hrw.org/sites/default/files/wr2014\\_web\\_0.pdf](http://www.hrw.org/sites/default/files/wr2014_web_0.pdf)).

<sup>٧</sup> برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ٢٠١٢.

وفرص العمل، ما أدى لديهم إلى انخفاض معدلات الإللام بالقراءة والكتابة ونتائج صحية أسوأ وزيادة في التعرض للقرف والعنف.<sup>٨</sup>

وهناك ضغط كبير على الحكومات لتوفير مساكن وبيئة تحتية (المياه والصرف الصحي والكهرباء والطرق) ملائمة وميسورة لتلبية احتياجات السكان المتزايدين. وعلاوة على ذلك، تفتقر المدن الثانوية إلى القدرات الإدارية التي تمكنها من التعامل مع مثل هذا التوسيع.<sup>٩</sup> وينبغي تحديث إمدادات المياه وأنظمة الصرف الصحي الموجودة وتوسيعها، وهو أمر صعب من الناحية الفنية والمالية.<sup>١٠</sup> وتواجه احتياجات سكان المناطق الريفية من حيث البنية التحتية مجموعة مختلفة من التحديات، ذلك أن تلبية البنية التحتية في المناطق النائية عادة ما يكون مكلفاً وغير مجز اقتصادياً على المدى القصير، ومع ذلك هناك حاجة شديدة له إذا كان للتنمية الريفية أن تتحقق وللأنشطة الزراعية أن تنمو. وفي ضوء شح المياه، يتكرر انقطاع خدمات إمدادات المياه ليصبح أمراً سائداً في العديد من البلدان العربية.

#### تضمين الإعاقة في أهداف التنمية المستدامة

يرى المكتب العربي للمنظمة الدولية للمعوقين ضرورة السعي لجعل العالم عادلاً، ومنصفاً، شاملاً وتضميناً وداعماً، متحرراً من المواقف السلبية تجاه الأشخاص جميعاً، بينهم الأشخاص ذوي الإعاقة. ويوصي المكتب بأن يلحظ ذلك في سياغة أجندـة التنمية العالمية لما بعد ٢٠١٥ من خلال ما يلي:

- اعتماد إطار عمل جديد داعم يرتكز على المبادئ الحقوقية التي كرستها الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛
- ضمان تمثيل الأشخاص ذوي الإعاقة بمختلف فئاتهم، في كل مراحل بلورة الأجندة العالمية للتنمية، وخطط التنمية الإقليمية والوطنية؛
- التأكيد من أن جميع الغايات والأهداف المدرجة لها طبيعة شاملة وداعمة للأشخاص ذوي الإعاقة؛
- إدراج أهداف خاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة وبكل الفئات ذات الحاجات الإضافية.

المصدر: توصية المكتب العربي للمنظمة الدولية للمعوقين خلال مؤتمر الإقليمي الثاني (القاهرة، ٢٤-٢٢ نوفمبر ٢٠١٤)

وقد بين تقرير الأهداف الإنمائية للألفية العربي لعام ٢٠١٣ أن التخلص غير المنظم من مياه الصرف الصحي في العديد من البلدان العربية أدى إلى تلوث موارد المياه والنظم الإيكولوجية الساحلية، ما يؤدي بدوره إلى مشاكل صحية رئيسية يتعرض لها السكان. ويقيم حوالي ٢٨ في المائة من سكان مدن المنطقة في أحياط فقيرة، وفي أقل البلدان نمواً يعيش أكثر من ثلثي سكان الحضر في أحياط فقيرة. ولذا هناك حاجة إلى اتباع نهج متكمـل في تصميم وتـقـيـر خـدـمات اجـتمـاعـية ذات جـودـة، بغـية معـالـجة الشـوـاغـل المـتـعلـقـة بالـمنـاطـق الـريـفـية والـحـضـرـية، مع مراعاة الاستدامة البيئية.

وفي حين أن معدل جمع النفايات الصلبة البلدية في المنطقة مرتفع إلى حد ما، فإن التخلص من النفايات في أماكن مفتوحة أو في مرمى نفايات غير مضبوطة، وليس في مطامر النفايات الصحية، يؤدي إلى تلوث التربة والهواء والمياه ويسبب خطراً على الصحة والبيئة. من ناحية أخرى، معدل توليد النفايات الصلبة للفرد الواحد في دول الخليج من بين أعلى المعدلات في العالم.

تدرج عادة إدارة النفايات الصلبة ضمن نطاق اختصاص السلطات المحلية التي تنفذ الخطط المحلية. مع ذلك، يمكن لعدد من البلدان العربية تفويض المزيد من الصلاحيات للبلديات، ذلك أن هيأكل الحكومة البالغة المركزية في معظم البلدان العربية تتضـعـف سـلـطـةـ الـحـكـومـاتـ الـمـحـلـيةـ، ولا يـجـريـ التنـسـيقـ بـيـنـ دورـ الحكومـاتـ المـركـزـيةـ وـدورـ الحكومـاتـ الـمـحـلـيةـ.

<sup>٨</sup> مؤتمر الإسكوا وجامعة الدول العربية، العقد العربي لذوي الاحتياجات الخاصة وما بعده: تعزيز المعرفة والبنية التحتية للسياسة لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة في المنطقة العربية" (القاهرة، ٣١-٣٠ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٣).

<sup>٩</sup> برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ٢٠١٢.

<sup>١٠</sup> الإسكوا، تقرير تنمية المياه، ٥، قضـاياـ فيـ الإـدـارـةـ الـمـسـتـدـامـةـ لـموـاردـ المـيـاهـ وـخـدـماتـ المـيـاهـ (E/ESCWA/SDPD/2013/4).

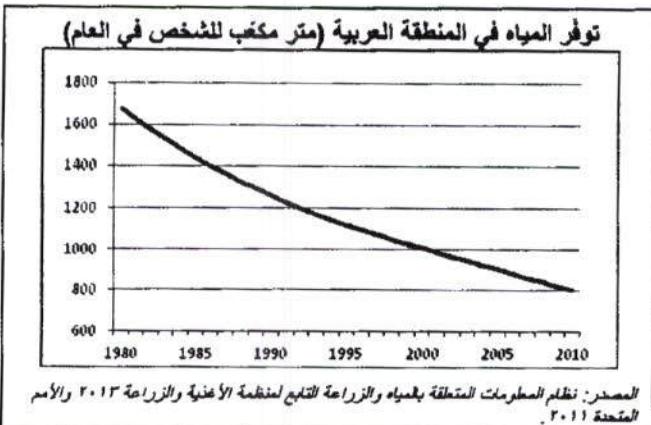
وتبرز الحاجة في المنطقة العربية لتعزيز النقل المستدام ضمن المدن الكبرى وخارجها، نظراً لأهمية هذا القطاع في تسهيل حركة انتقال الأشخاص من جهة وتسهيل النشاط الاقتصادي في الصناعة والتجارة والسياحة والزراعة. وهو قطاع يستهلك حوالي ١٨ في المائة من الطاقة الأولية في المنطقة<sup>١١</sup> وينتاج عنه انبعاثات للغازات السامة المؤذنة للهواء بالإضافة إلى غازات الدفيئة. ويتزايد الإقبال على اقتناء السيارات الخاصة في المنطقة العربية، يساهم فيه الانتشار المحدود لوسائل النقل العام وتدني مستوى الخدمات فيها.

**مجالات العمل:** من المهم أن ترفع الحكومات العربية مستوى الخدمات في المناطق الريفية لتوازي المناطق الحضرية، وأن تحسن معدل الحصول على خدمات المياه والصرف الصحي في جميع المناطق. كما أن هناك حاجة إلى آليات تمويل لتأمين مساكن للأسر المعيشية الفقيرة بأسعار معقولة ومناسبة لتجنب توسيع المستوطنات العشوائية. وينبغي أن تتحول إدارة النفايات الصلبة إلى مصدر للدخل واستحداث فرص العمل في المنطقة مما يفتح الباب أمام التحول نحو اقتصاد أخضر. والإصلاحات الامرکزية ضرورية لتمكين الحكومات المحلية ولزيادة المساءلة. وتبرز الحاجة في المنطقة لتعزيز النقل المستدام وضمان الحق في شبكة نقل جماعي لائقه ودامجه، بالإضافة إلى أهمية إدارة مخاطر الكوارث الطبيعية والحفاظ على التراث التقافي والطبيعي. وتنبغي تلبية حاجات جميع أفراد المجتمع، بما في ذلك اللاجئين وذوي الإعاقة، من أجل احترام كرامة الجميع.

#### طاء. ندرة المياه

اعترفت الجمعية العامة عام ٢٠١٠ بشكل صريح بحق الإنسان بالحصول على المياه والصرف الصحي.<sup>١٢</sup> والعلاقة وثيقة بين الحصول على الماء والصرف الصحي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية المنصفة، وهذا هو أحد مبادئ الإدارة المتكاملة لموارد المياه.

المنطقة العربية فريدة تماماً من حيث تضافر التحديات المتداخلة التي تواجهها فيما يتعلق بالمياه. فنصيب المنطقة من توفر المياه العذبة هو الأدنى في العالم، كما أن النسبة الأكبر من مواردها من المياه العذبة عابرة للحدود. وعلاوة على ذلك، ستكون لتغير المناخ آثار سلبية على توفر المياه العذبة في السنوات القادمة، بما في ذلك من خلال زيادة توافر الظواهر المناخية الشديدة وتتسرب مياه البحر. ومن الجلي أن هناك تنافساً متزايداً في الطلب على المياه بين السكان الذين يتزايد عددهم وبين الصناعات النامية والأنشطة الزراعية المتعددة، وستشكل ندرة المياه مستقبلاً عائقاً للتنمية وتهديداً للأمن المائي وال الغذائي في الدول العربية، خاصة وأن الموارد توزع بشكل غير متكافئ والحكومة والمؤسسات ذات العلاقة ضعيفة. وتستهلك الزراعة بشكل غير



<sup>١١</sup> الإسكوا، ٢٠١١، السياسات والتدابير للترويج للاستخدام المستدام للطاقة في قطاع النقل في منطقة الإسكوا E/ESCWA/SDPD/2011/2).

<sup>١٢</sup> قرار الجمعية العامة رقم ٢٩٢٧٤، حق الإنسان في الحصول على المياه والصرف الصحي .(<http://www.un.org/es/comun/docs/?symbol=A/RES/64/292&lang=E>)

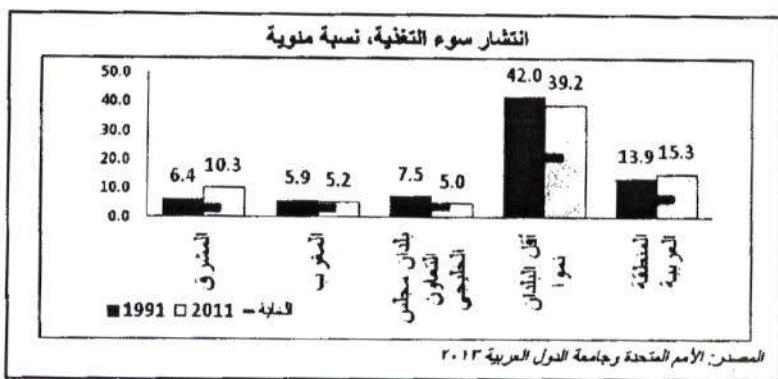
كفو أكثر من ٨٥ في المائة من موارد المياه في المنطقة، وهناك أيضاً خسائر إضافية في شبكات توزيع المياه. وليس القطاع الزراعي مستهلكاً رئسياً للمياهحسب، بل هو أيضاً مساهم رئيسي في تلوث المياه في المنطقة بسبب الاستخدام غير المنضبط للأسمدة الكيميائية والمبيدات الحشرية. ولا يزال مستوى معالجة مياه الصرف الصحي منخفضاً، كما يتزايد التخلص من مياه الصرف الصحي غير المعالجة. وتعتمد دول الخليج على المياه المحللة اعتماداً بالغاً بكلفة اقتصادية وبينية كبيرة.

والافتقار إلى فرص الحصول على المياه والافتقار إلى مرافق الصرف الصحي المحسنة، خصوصاً في المناطق الريفية، جانبان من جوانب فشل توفير خدمات اجتماعية عامة. كذلك فإن توفير فرص الحصول على مياه، كما ترمي إليه الأهداف الإنمائية للألفية، غير كاف دون النظر في نوعية المياه ودورها إدارتها. وقدر أن حوالي ١٧ في المائة من مجموع السكان في المنطقة العربية لا يحصلون على مصادر مياه شرب محسنة (أسوأ من المتوسط العالمي البالغ ١١ في المائة)، و٢٠ في المائة السكان لا يحصلون على مرافق صرف صحي محسنة. وتقيم غالبية من لا تتوفر لهم هذه الخدمات في المناطق الريفية، وفي أقل البلدان نمواً في المناطق الريفية والحضارية على حد سواء.<sup>١٣</sup>

ولا يعكس إطار الأهداف الإنمائية للألفية الخصوصيات الإقليمية المشار إليها أعلاه فيما يتعلق بالموارد المائية على نحو كاف. من هنا، بذلت الإسكوا وشركاؤها جهوداً لتحسين رصد مؤشرات إمدادات المياه والصرف الصحي والإبلاغ عنها (مبادرة MDG+).<sup>١٤</sup>

**مجالات العمل:** قضايا كفاءة وحوكمة استخدام المياه والفرص الكافية والمتساوية للحصول على المياه ونوعية المياه هي على رأس الأولويات الإقليمية التي لها أثر هام على رفاه الإنسان والبيئة وجهود التنمية الاقتصادية الشاملة. ويتquin فهم تأثير المناخ على احتياجات الأمن المائي جيداً، كما ينبغي اعتماد تدابير مناسبة للتكيف. وتكنولوجيات المياه الملائمة، ومنها التكنولوجيات المقتصدة للمياه وتكنولوجيات المعالجة، أدلة هامة لتمكن الإدارة الجيدة للمياه وينبغي تعزيز الحصول عليها. وهناك حاجة إلى تشجيع الإدارة المتكاملة للموارد المائية، بما فيها المياه المشتركة، واتخاذ إجراءات على جميع المستويات، بدءاً من الحكومات المركزية إلى السلطات المحلية والأفراد، لضمان المحافظة على المياه واستخدامها بكفاءة وحماية مستجمعات المياه وتغذيتها.

#### ياعـ. انعدام الأمن الغذائي



سوء التغذية في المنطقة (مقارنة بـ ٣٠ مليوناً في عام ١٩٩١). وتضم أقل البلدان نمواً غالبية من يعانون سوء التغذية، ومع ذلك، فإنهم يتزايدون أيضاً في المشرق. كما زادت النسبة المئوية للأطفال

يشكل الجوع وسوء التغذية أحد أبرز مظاهر الفقر غير المتعلقة بالدخل. وفي المنطقة العربية، ارتفع عدد من يعيشون على أقل من الحد الأدنى لاستهلاك الطاقة الغذائية من ١٣,٩ في المائة في عام ١٩٩١ إلى ٣١٥,٣ في المائة عام ٢٠١١. ويعني ذلك إجمالاً أن حوالي ٥٥ مليوناً يعانون حالياً من

<sup>١٣</sup> الإسكوا ٢٠١٣.  
<sup>١٤</sup> الإسكوا ٢٠١٣.

الناقصي الوزن من حوالي ١٤,٥ في المائة في تسعينات القرن الماضي إلى حوالي ١٥,٣ في المائة في عام ٢٠١٠، ويعود ذلك أساساً إلى الزيادة الحادة في أقل البلدان نمواً، رغم أن أداء المناطق الفرعية الأخرى كان جيداً إلى حد ما في هذا المجال. وفي عام ٢٠١٠، في أقل البلدان نمواً، عانى ٣٥ في المائة من الأطفال (أكثر من طفل واحد من بين كل ثلاثةأطفال) نقص الوزن مقارنة بـ ٣١ في المائة في عام ١٩٩٠، وكان ربع الأطفال دون سن الخامسة يعانون التقرم.<sup>٦٠</sup> كما يتبيّن أنه كانت هناك بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٠ في المشرق وفي أقل البلدان نمواً زيادة في التقرم. وتشير هذه النتائج إلى الحرمان المتعدد الأوجه الذي يواجهه الأطفال وكذلك الأمهات في مجالات فرص الحصول على الأغذية والمياه النظيفة والصرف الصحي، وكذلك فرص تعليم الأمهات. ويرتبط انعدام الأمن الغذائي في المنطقة ارتباطاً وثيقاً بالضغط على البيئة وبنقص المياه، بالإضافة إلى السياسات التي أهملت التنمية الريفية.

من ناحية إنتاج الغذاء، يواجه تحسين إنتاج الغذاء في المنطقة العربية قيوداً بيئية واجتماعية-اقتصادية على حد سواء. فمن الناحية البيئية، تمثل ندرة المياه وتدور الأرضي والتصرّف تحديات كبيرة بالنسبة للبلدان العربية المنتجة للأغذية. وتظلّ السياسات والممارسات الزراعية وتقديم الدعم إلى المزارعين غير كافية لمواجهة التحدّي، ولا يزال هناك استخدام لتقنيات ريفي غير فعالة وتوسيع في الزراعة في الأراضي الهامشية. ويقدر أن ثلاثة أرباع مساحة الأرضي القابلة للاستغلال الزراعي قد تأثرت بتدور الأرضي،<sup>٦١</sup> بما في ذلك تعرية التربة والملوحة، وهي ظاهرة ستزداد حدة مع تغير المناخ. وسيكون لتدور الأرضي أثر على المراعي الطبيعية وحملتها الرعوية.

وتشمل القيود الاجتماعية على الإنتاج الزراعي إهمال المناطق الريفية والفقيرة من حيث الاستثمارات في البنية الأساسية الريفية وخدمات دعم المزارعين، كما أن معدلات الفقر أعلى كثيراً في المناطق الريفية، و ما زال الاقتصاد الريفي غير الزراعي مقيداً جداً، ما يؤثر سلباً على الإنتاج الزراعي.

ووفقاً للمنظمة العربية للتنمية الزراعية،<sup>٦٢</sup> الإنتاجية الزراعية في المنطقة أدنى من المستويات الدولية لمعظم المحاصيل. ويقدر مستوى هدر الأغذية بنحو ١,٣ مليار طن سنوياً. وهكذا يفقد ١٣ في المائة من إنتاج الحبوب في مرحلة ما بعد الحصاد و ٢٠-١٠ في المائة في مرحلة التخزين. وتقدر قيمة مجموع فقدان الأغذية بتريليون دولار.

وتسورد البلدان العربية ٥٠ في المائة على الأقل من الأغذية التي تستهلكها، والمنطقة هي أكبر مستورد للحبوب، ما يؤثر على سيادتها ويعرضها للصدمات الناجمة عن تقلبات أسعار السلع الأساسية الزراعية، كما بَيَّنت الأزمة في عام ٢٠٠٨. ومن المؤسف أيضاً أن المنطقة العربية تسورد معظم احتياجاتها من البذور من الخارج.



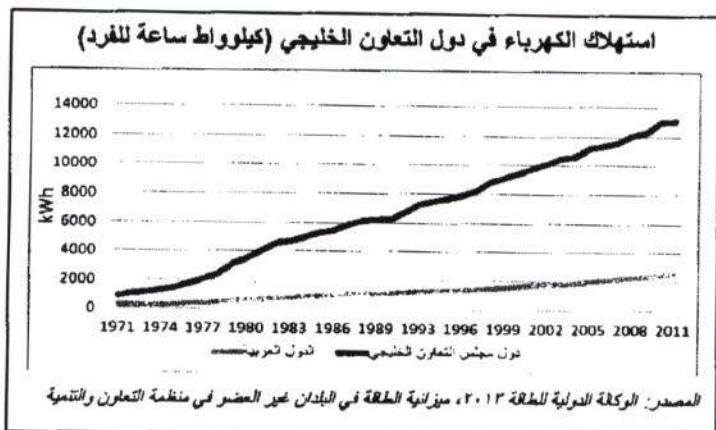
<sup>٦٠</sup> انظر الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ٢٠١٣.

<sup>٦١</sup> الإسكوا ٢٠٠٧ تقييم تدور الأرضي ومنه: دراسات لحالات مختارة من منطقة الإسكوا (E/ESCWA/SDPD/2007/4).

<sup>٦٢</sup> <http://www.aoad.org/eng/news-28-11-2013-1.htm>

**مجالات العمل:** الحاجة ملحة للقضاء على انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بكافة أشكاله من خلال سياسات وبرامج وأطر قانونية ملائمة. وهناك حاجة إلى تغييرات في السياسات الزراعية في المنطقة العربية وتعزيز إنتاجية صغار المزارعين وتحسين مستوى معيشتهم. إن محاولة معالجة انعدام الأمن الغذائي بترك الأمور على حالها سيسعف إلى حد كبير موارد المياه والموارد البيئية. وتبيّن الدراسات أنه لا تزال هناك إمكانيات لزيادة الإنتاجية الزراعية في بلدان عربية مختارة بكلفة بسيطة (أو مدحومة)، وينبغي استغلال الكثير من التكنولوجيات المتوفرة. وعلاوة على ذلك، هناك إمكانية هامة لخفض فاتورة الواردات الغذائية بالحد من هدر المحاصيل من المزرعة إلى المستهلك. وإن مقاربة الأمن الغذائي من منظور الترابط بين الغذاء والطاقة والمياه من شأنه أن يعزز من استدامة نظم الإنتاج.

## كافد أمن الطاقة



الطاقة عامل تمكيني أساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وخلق فرص العمل، وتشكل الطاقة رابطاً بين النمو والعدالة الاجتماعية والبيئة.<sup>٦٨</sup>

هناك تباين واسع في المنطقة العربية بين البلدان المنتجة للنفط والغاز والبلدان غير المنتجة لهما. وتسود في دول الخليج أنماط استهلاك للطاقة مرتفعة وغير كفؤة، وقد زاد استهلاك الكهرباء فيها

بأكثر من الصيف خلال الفترة بين عامي ١٩٩٩ و٢٠١١.<sup>٦٩</sup> ولا ينبعي أن تظل بلدان مجلس التعاون الخليجي قائمة بميزة توفر إمدادات طويلة الأجل، بل ينبعي أن تسعى إلى تحويل مواردها من النفط إلى منتجات ذات قيمة مضافة. وهذا ينطبق بشكل خاص على الغاز الطبيعي الذي ترتفع كلفة تصديره. من ناحية أخرى، تعاني البلاد غير المنتجة للنفط أو الغاز من فاتورة الطاقة الضخمة ومعونات دعم استهلاك الطاقة المكلفة. وفي الوقت نفسه، ما زال أكثر من ٢٠ في المائة من السكان في المنطقة العربية لا يتمتعون بخدمات الطاقة الحديثة، كما يتكرر انقطاع إمدادات الكهرباء في بعض المناطق.<sup>٧٠</sup>

ويرتبط أمن الطاقة في المنطقة العربية بالأمن المائي ارتباطاً كبيراً لعدد من الأسباب. وأحد العوامل الهامة، وهو ذو صلة خصوصاً ببلدان مجلس التعاون الخليجي، هو تكلفة تحلية المياه. فمثلاً، تستهلك تحلية المياه باستخدام تقنية التقطير الومضي المتعدد المراحل حوالي ٥ كيلوواط ساعة من الاستخدام الإجمالي للطاقة لتحلية متر مكعب واحد من المياه. ويتوقع أن يصل استهلاك الكهرباء لأغراض تحلية المياه إلى ثلاثة أضعاف في العقدين القادمين.<sup>٧١</sup> كذلك بالنسبة للبلدان المنتجة للنفط، ستقلل زيادة الاستهلاك المحلي من النفط لتلبية الطلب المتزايد على المياه إيرادات النفط والغاز، ما يتحمل أن يكون له أثر على النمو الاقتصادي. وهذا يشكل سبباً إضافياً للاستثمار في تكنولوجيات الطاقة المتجدد.

<sup>٦٨</sup> مبادرة الأمين العام للأمم المتحدة حول الطاقة المستدامة للجميع .<http://www.se4all.org/our-vision>

<sup>٦٩</sup> وكالة الطاقة الدولية، ٢٠١٣، ميزان الطاقة للدول غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

<sup>٧٠</sup> هنتاري، ورقة خلفية أعدت لهذه الوثيقة.

<sup>٧١</sup> تحلية المياه باستخدام الطاقة المتجددة (وكالة الطاقة الدولية - برنامج تحليل نظم تكنولوجيا الطاقة والوكالة الدولية للطاقة المتجددة موجز تكنولوجيا ١١٢ - آذار / مارس ٢٠١٢).

**مجالات العمل:** هناك حاجة لضمان حصول جميع سكان المنطقة على الطاقة المستدامة. ومن المهم للبلدان العربية جمعياً، بما في ذلك دول مجلس التعاون الخليجي، زيادة الاستثمار في كفاءة الطاقة وتطبيقات الطاقة المتعددة (على وجه التحديد الطاقة الشمسية والرياح) من منظور اجتماعي-اقتصادي، وأيضاً استجابة للشواغل العالمية بشأن تغير المناخ. ولا يمكن التقليل من أهمية الجهود البحثية لتطوير وتكيف تكنولوجيات طاقة مناسبة محلياً. فاختيار التكنولوجيا الملائمة للطاقة المتعددة أمر بالغ الأهمية، وسيعتمد على الظروف الوطنية. ولا ينبغي أن تأتي زيادة حصة الطاقة المتعددة في مزاج الطاقة على حساب استنزاف المياه والأمن الغذائي وإزالة الغابات. ومن هنا، ليس الوقود الحيوى خياراً للمنطقة.

#### خامساً- أهداف وغايات التنمية المستدامة المقترنة

يدعو اعتبار نتائج الأقسام السابقة من منظور تنمية بشرية واسع إلى إعادة التفكير في النهج التي تتبعها المنطقة حيال أهداف التنمية. ويحتاج هذا التفكير إلىأخذ أولويات التنمية ومعوقاتها في الاعتبار. وتلعب معوقات التنمية دوراً أساسياً في التأثير على نتائج عملية التنمية. ويمكن النظر إليها "كشروط ضرورية" لتمكن صانعي السياسات من معالجة الأولويات الإنمائية. وبطبيعة الحال، فإن بعض القيود الإنمائية أكثر ضغطاً من غيرها، تبعاً للسوق في البلد المعنى.<sup>٧٢</sup>

وهناك مسألة رئيسية أخرى ينبغي أخذها بالاعتبار وهي الترابط بين الأهداف. فينبعى لتسريع خفض الجوع وتعزيز الأمن الغذائي أن يتراافق النمو الاقتصادي مع العمل العام الهدف والحاصل. وسيكون التصدى لتحديات الأمن الغذائي أقل فعالية إن لم تؤخذ بالاعتبار العناصر المتصلة بالمياه والأراضي والطاقة والحكومة والإنصاف والفسحة المالية من بين أمور أخرى. ويتماشى هذا مع المناقشات الإقليمية بشأن النهج الإنمائي المترابطة، مثل علاقة المياه - الطاقة - الغذاء، كطار محسن لتخطيط التنمية وتنفيذها. وبشكل مشابه، الفقر والافتقار إلى التعليم الابتدائي هما من العوامل الرئيسية التي تؤثر على صحة الأطفال الرضع والأمهات، ولبقاء المرأة على قيد الحياة بعد الولادة أثر مباشر على معدل وفيات الأطفال، كما أن الفتيات والنساء اللواتي يتلقين بالتعليم الثانوي يحصلن على فرص أكبر لتأخير الحمل ويكون بإمكانهن الحصول على خدمات الرعاية الصحية للأمهات. ومن المرجح أن يؤدي التعليم العالي إلى خفض الفقر، وهكذا. وتلعب التمسك بهذا المنظور وترجمته إلى سياسات تنمية على الصعيدين الوطني والإقليمي دوراً حاسماً في تحديد نتائج التنمية، كما أنه المبدأ الرئيسي للدعوة إلى الأهداف الإنمائية 'كحزمة'، وليس كأهداف معزولة أحدها عن الآخريات.

وبالنظر أبعد من إطار الأهداف الإنمائية للألفية، هناك حاجة إلى اتباع نهج جديدة لوضع الأهداف والغايات والمؤشرات لإعادة تعريف التقى المحرز على أساس التوافق مع اعتبار التنمية الشاملة والعادلة والمستدامة.<sup>٧٣</sup> ولدى التوسع في تبني خط التحليل هذا، يصبح السؤال المناسب هو: أي مجموعة من الأهداف والغايات يحتمل أن تكون لها ردود فعل أقوى تعظم الأثر العام على إنجازات التنمية؟ وإننا إذ نعتبر حقائق التنمية السابقة وترتبط أهداف التنمية المشار إليه أعلاه أساساً منطقياً، نقترح الأهداف الإنمائية العشرة التالية لتعكس تطلعات التنمية المستقبلية في المنطقة:

١. القضاء على الفقر المدقع
٢. توفير العمل اللائق
٣. توفير التعليم الجيد والتعلم مدى الحياة للجميع

<sup>٧٢</sup> انظر أبو إسماعيل وأخرون لبحث أكثر تفصيلاً.

<sup>٧٣</sup> ساكيكو فوكودا-بار ٢٠١٢، هل يجب الاستمرار في وضع الأهداف لما بعد ٢٠١٥ وكيف؟، ورقة عمل إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية رقم ١١٧.

٤. تمكين الفتيات والنساء، وتحقيق المساواة بين الجنسين والإعمال الكامل لحقوق الإنسان للمرأة

٥. ضمان حياة صحية

٦. ضمان الحصول على المياه والمصرف الصحي للجميع وتعزيز الاستخدام المستدام والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية

٧. ضمان الحصول على الطاقة المستدامة للجميع

٨. القضاء على انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة

٩. تعزيز المدن والمستوطنات البشرية المستدامة الدامجة وضمان السكن اللائق

١٠. تأمين مجتمعات يسودها السلم ومؤسسات فعالة

١١. تعزيز الشراكات العالمية لتحقيق التنمية المستدامة

لكل واحد من الأهداف المذكورة أعلاه، تم اقتراح عدد من الغايات (أنظر الملحق ١) من منظور إقليمي عربي. وكما ورد في القسم الثاني من هذه الوثيقة، ليست الأهداف المدرجة شاملة في أي حال من الأحوال؛ بل إنها تركز على قضايا رئيسية بهدف لفت الانتباه إلى أولويات المنطقة. والغرض من الأهداف والغايات، مثلاً في تلك مثل الأهداف الإنمائية للألفية، هو أن تكون بمثابة نقطة تلاقى للجهات الفاعلة المختلفة وتحفيز الإجراءات والإرادة السياسية نحو تحقيق هذه الأولويات الشاملة. ومن هنا الحاجة إلى تنسيق إعداد التقارير ورصد التقدم المحرز. ومن الضروري تعزيز النظم الإحصائية للبلدان العربية لجمع وتحليل البيانات على المستويات التفصيلية، وكذلك وضع آليات لتحسين إمكانية الحصول على البيانات والإحصاءات لنجاح عمليات الرصد والإبلاغ. وعلاوة على ذلك، ونظرًا للتفاوت بين بلدان المنطقة، يتضح بأن تدعم المنطقة الأهداف العالمية التي ترتبط بمجموعة من الغايات التي يمكن تحديدها على الصعيد الوطني وتكييفها لضمان ملاءمتها وتملكها على الصعيد الوطني.

### سادساً. الخلاصة

إن المرحلة الحالية هي حتماً مرحلة حاسمة بالنسبة للتنمية، إذ يجري وضع خطة عالمية جديدة للتنمية ستجمع المنظورات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية جميعها في منظور واحد. ولدى المنطقة العربية فرصة ذهبية للتأثير على العملية العالمية، خصوصاً من خلال تمثيل البلدان العربية الستة في عضوية الفريق العامل المفتوح باب العضوية. وهناك التزام يجعل هذا البرنامج الجديد داعماً للأولويات الإقليمية العربية.

بهذه الروحية، اقترحت هذه الوثيقة مجموعة من أحد عشرة هدف للتنمية المستدامة من منظور المنطقة العربية. وقد تم تبرير اختيار الأهداف والغايات بإجراء تحليل مقتضب لما يلي: أ) السياق الإقليمي العربي؛ وب) التحديات والأولويات الإقليمية الرئيسية المبنية عن نتائج وثائق الإسكوا وغيرها من الوثائق الإقليمية؛ ج) مجالات العمل الازمة لتحقيق التغيرات التحولية المنشودة. وكلما أمكن، تم عرض التقدم المحرز بشأن الأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة، كما خُذلت أوجه التصور في الأهداف الإنمائية للألفية كإطار للرصد. واستفادت الوثيقة من ملاحظات المشاركين في المنتدى العربي الرفيع المستوى المعنى بالتنمية المستدامة، الذي نظمته الإسكوا وشركاؤها في عمان خلال الفترة من ٤-٢ نيسان / أبريل ٢٠١٤، حيث تم تضمين هذه النسخة المدققة من الورقة أبرز ما جاء من ملاحظات.

وكما هو مبين في الجزء التمهيدي من هذه الوثيقة، القصد هو القيام بمساهمة إقليمية في عملية عالمية تسعى إلى صياغة مجموعة من أهداف التنمية المستدامة الشاملة كجزء من خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وقد بذلك جهود لتحديد عدد قليل من ضرورات التنمية للمنطقة، ولم تبذل أية محاولة لمعالجة جميع عناصر التنمية المستدامة. على هذا النحو، يُؤمل أن يكون هذا المقترن عملياً ومفيداً للمفاوضين العرب، وهم يشارعون في التفاوض بشأن أهداف التنمية المستدامة، التي يتوقع أن تستمر حتى اعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ من قبل الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول / سبتمبر عام ٢٠١٥.

ومن المتожxi فيما يتعلق بالخطوات المقبلة أن تناقش الوثيقة مرة ثانية أثناء مؤتمر أولويات التنمية المستدامة في المنطقة العربية لأهداف التنمية المستدامة بعد عام ٢٠١٥ (عمان، ١٠ - ١١ أيار/مايو ٢٠١٤) ولاحقاً خلال دورة مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب لعام ٢٠١٤. وعقب اعتماد المجلس للوثيقة، سيقدم هذا المقترن إلى القمة العربية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ في تونس. وفي مسار مواز، ستقدم الوثيقة لقرارها من مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة نظراً للروابط المشتركة للوثيقة مع "الإطار الاستراتيجي العربي للتنمية المستدامة" الذي يجري إعداده حالياً بدعم من الإسكوا.

### الملحق ١ - أهداف وغايات التنمية المستدامة... منظور عربي

الهدف	الغايات بحلول عام ٢٠٣٠ (اقتصادية واجتماعية وبيئية ومؤسسية)
١- القضاء على الفقر المدقع	<ul style="list-style-type: none"> <li>- القضاء على الفقر عند أقل من ١,٢٥ دولار أمريكي في اليوم الواحد</li> <li>- خفض النسبة المئوية XX للسكان الذين يعيشون بأقل من ٢ دولار في اليوم في أقل البلدان نمواً، والنسبة المئوية XX للسكان الذين يعيشون بأقل من ٢,٧٥ دولار في اليوم في البلدان المتوسطة الدخل الدنيا، والنسبة المئوية للسكان XX الذين يعيشون بأقل من ٤ دولارات في اليوم في البلدان المتوسطة الدخل العليا<sup>٦٢</sup></li> <li>- خفض الالا مساواة المرتفعة ضمن البلد الواحد وبين البلدان والتقاوالت بين المناطق الحضرية والريفية</li> <li>- زيادة تعطيلية نظام الحماية الاجتماعية للفقراء والأكثر انكشافاً، بما في ذلك الأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة، تتضمن الحماية من مخاطر الكوارث الطبيعية والبشرية المنشأ</li> </ul>
٢- توفير العمل اللائق	<ul style="list-style-type: none"> <li>- توليد ١٠٠ مليون وظيفة للمواطنين العرب، بما في ذلك في القطاع العام والقطاع الخاص (تراكمية بحلول عام ٢٠٣٠)<sup>٦٣</sup></li> <li>- تقليل الفجوة بين عمال الذكور والإإناث في سوق العمل (رفع نسبة عمال الإناث إلى عمال الذكور إلى X)</li> <li>- خفض معدلات بطالة النساء والشباب</li> <li>- تعفين حد للأجور وفقاً لخطوط الفقر الوطنية تؤمن الحصول على السلع والخدمات الأساسية</li> <li>- تعينة الموارد للاستثمار الإنتاجي، والتوزيع الصناعي، خصوصاً في القطاعات الكثيفة العمالة، لزيادة فرص العمل</li> </ul>
٣- توفير التعليم الجيد والتعلم مدى الحياة للجميع	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تحسين معدلات الإكمال في التعليمين الابتدائي والثانوي</li> <li>- تحسين الحد الأدنى من أداء الطلاب ليتساوى على الأقل مع المعايير الدولية (TIMSS)</li> <li>- زيادة برامج تعزيز المهارات والمعرفة والبرامج المهنية للجميع، ومن فيهم الشباب وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة</li> <li>- الحد من عدم المساواة في فرص التعليم بين المناطق</li> <li>- زيادة فرص الحصول على التعليم العالي باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والريادة الابتكارية والبحث والتطوير في التكنولوجيا</li> </ul>
٤- تكين الفتيات والنساء، وتحقيق المساواة بين الجنسين، والإعمال الكامل لحقوق الإنسان للمرأة	<ul style="list-style-type: none"> <li>- الحيلولة دون جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات والقضاء عليها</li> <li>- إنهاء زواج الأطفال</li> <li>- إنهاء التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والاقتصادية والعلمة</li> </ul>

<sup>٦١</sup> انظر أبو إسماعيل وأخرين، ٢٠١٤.

<sup>٦٢</sup> برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، سيناريو إذا كان للعاملة الكاملة وكذلك لارتفاع نسبة مشاركةقوى العاملة النسائية أن يتحقق.

<ul style="list-style-type: none"> <li>- خفض وفيات الرضع والأطفال بـ <math>XX</math> في أقل البلدان نمواً في المنطقة</li> <li>- خفض معدل وفيات الأمهات بـ <math>XX</math> في أقل البلدان نمواً في المنطقة</li> <li>- خفض البدانة بين السكان عامة، بما في ذلك الأطفال والشباب</li> <li>- ضمان تطعيم جميع الأطفال دون سن ٥ سنوات ضد الأمراض المعدية</li> <li>- خفض عبء الأمراض الرئيسية، المعدية والمزمنة على حد سواء</li> <li>- زيادة فرص الحصول على خدمات رعاية صحية ذات جودة، بما في ذلك خدمات الرعاية الصحية الخاصة بالصحة الإنجابية، خاصة للفقراء</li> <li>- القضاء على وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠</li> </ul>	<p><b>٥- ضمان حياة صحية</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- تأمين الحصول على مياه الشرب الكافية والمأمونة والصرف الصحي والنظافة الصحية</li> <li>- تشجيع الإدارة المتكاملة للموارد المائية، بما فيها المياه المشتركة</li> <li>- الحد من تسرب الملوثات إلى المصطحات المائية</li> <li>- زيادة الاستخدام المستدام وتنمية موارد المياه بنسبة <math>XX</math> في المائة</li> <li>- زيادة معالجة مياه النفايات المترهلة والصناعية واستخدام المياه غير التقليدية</li> <li>- اعتماد سياسات واستراتيجيات وممارسات فعالة لاستخدام المستدام والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية</li> <li>- تخفيض معدل خسائر الفقد في المياه</li> <li>- تحسين مؤشرات كفاءة استخدام المياه في جميع الأنشطة والاستخدامات</li> <li>- زيادة الإنفاق العام على البنية التحتية الحديثة للمياه والصرف الصحي</li> <li>- تطوير وتنفيذ سياسات التكيف مع تغير المناخ</li> <li>- تعزيز الحصول على تكنولوجيات المياه الملائمة</li> </ul>
<ul style="list-style-type: none"> <li>- زيادة حصة الطاقة الشمسية والرياح في مزيج الطاقة</li> <li>- تخفيض معدل خسائر الفقد في الطاقة</li> <li>- تحسين مؤشرات كفاءة استخدام الطاقة في جميع الأنشطة والاستخدامات</li> <li>- زيادة الإنفاق العام على البنية التحتية الحديثة للطاقة</li> <li>- تطوير وتنفيذ سياسات الحد من تغير المناخ</li> <li>- تعزيز الحصول على تكنولوجيات الطاقة الملائمة</li> <li>- زيادة الاستثمارات في البحث والابتكار لتكنولوجيات الطاقة المتجددة</li> </ul>	<p><b>٦- ضمان الحصول على المياه والصرف الصحي للجميع وتعزيز الاستخدام المستدام والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- ضمان الحصول على المياه والصرف الصحي للجميع وتعزيز الاستخدام المستدام والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية</li> </ul>
<ul style="list-style-type: none"> <li>- جدول أعمل ما بعد عام ٢٠١٥: الغايات الوطنية والأولويات الإقليمية والأهداف العالمية.</li> </ul>	<p><b>٧- ضمان الحصول على الطاقة المستدامة للجميع</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- ضمان الحصول على الطاقة المستدامة للجميع</li> </ul>

<sup>٧١</sup> بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠٣٠، خفض معدل وفيات الرضع في المنطقة بنسبة ٤٠ في المائة، ومعدل وفيات الأمهات بنسبة ٢٤ في المائة. معدل التخفيض لأقل البلدان نمواً هو أكثر بكثير من المتوسط للمنطقة. للاطلاع على أهداف محددة بالبلد ومنهجية مفصلة حول كيفية وضع الغايات، انظر خالد أبو إسماعيل، الياز كوهشك، نارين براساد، نيرانجان سارانجي، ٢٠١٤، منظور عربي لجدول أعمال ما بعد عام ٢٠١٥: الغايات الوطنية والأولويات الإقليمية والأهداف العالمية.

<ul style="list-style-type: none"> <li>- حصول الجميع على غذاء سليم ومتتنوع ومغذي وبسعر ميسور، على مدار السنة</li> <li>- القضاء على سوء التغذية بكافة أشكاله (نقص التغذية، نقص المغذيات الدقيقة، وإفراط التغذية) مع إيلاء عناية خاصة للقضاء على التقرّم</li> <li>- تحسين كافة أنظمة الإنتاج الغذائي والزراعي لتكون أكثر إنتاجية واستدامة ومرؤنة وكفاءة، وتقليل الأثر البيئي السلبي إلى أدنى حد دون تعريض أمن الغذاء والتغذية إلى خطر</li> <li>- حصول جميع صغار منتجي الغذاء والزراعة، وخاصة النساء منهم، على المدخلات والمعرفة والموارد الإنتاجية والخدمات الملائمة لزيادة إنتاجيتهم بشكل مستدام وتحسين دخلهم ومرؤونهم</li> <li>- خفض مساحة الأراضي المتدهورة ومكافحة التصحر</li> <li>- تحسين كفاءة أنظمة الغذاء ما بعد الحصاد (الحصاد، المناولة والتخزين، المعالجة والتوضيب، النقل والاستهلاك) وتقليل هدر نفايات المحاصيل من المزرعة إلى المستهلك بنسبة ٥٠ في المائة</li> <li>- زيادة الإنفاق العام على برامج الزراعة المستدامة</li> <li>- اعتماد تكنولوجيات توفير الطاقة والمياه في الزراعة وفي صناعة الأغذية</li> <li>- تقليل مساحات الأراضي المزروعة بمارسات غير مستدامة</li> <li>- الحفاظ على المخزون السمكي وتنميته</li> <li>- الحفاظ على إنتاجية الغابات</li> </ul>	<p>٨- القضاء على انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>- ضمان الحق في السكن اللائق وتحسين أوضاع الأحياء الفقيرة</li> <li>- تعزيز النقل المستدام وضمان الحق في شبكة نقل جماعي لائق وآمنة ودامجة وبكلفة ميسورة</li> <li>- خفض الوفيات المبكرة الناتجة عن تلوث الهواء</li> <li>- ضمان إمكانية حصول الأشخاص والأنشطة الصناعية على خدمات بنية تحتية ذات نوعية رفيعة</li> <li>- زيادة نسبة النفايات المعاد تدويرها</li> <li>- تقليل عدم المساواة في الحصول على الخدمات بين المدن والمناطق المهمشة</li> <li>- تقوية الحكومات المحلية</li> <li>- تأمين مدن شاملة للجميع وإمكانية تنقل الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في المدن والمستوطنات</li> <li>- تعزيز القدرات المتوفرة لإدارة مخاطر الكوارث الطبيعية والبشرية المنشآت</li> <li>- حماية التراث الثقافي والطبيعي</li> </ul>	<p>٩- تعزيز المدن والمستوطنات البشرية المستدامة والداعمة وضمان السكن اللائق</p>

<p><input checked="" type="checkbox"/> إزالة العقبات أمام الإعمال الكامل لحق تقرير المصير للشعوب التي تعيش في ظل الاحتلال الاستعماري والأجنبي</p> <p><input checked="" type="checkbox"/> ضمان حقوق الإنسان للأجئين</p> <p><input checked="" type="checkbox"/> ضمان الحق في حرية التعبير وتكون الجمعيات والجمع والحصول على المعلومات</p> <p><input checked="" type="checkbox"/> ضمان سيادة القانون واستقلال القضاء</p> <p><input checked="" type="checkbox"/> ضمان المساواة في الحصول على العدالة</p> <p><input checked="" type="checkbox"/> تحسين الشفافية والمساءلة في إدارة الأموال العامة</p> <p><input checked="" type="checkbox"/> الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتعزيز خدمات الحكومة الإلكترونية</p>	<p><b>١٠- تأمين مجتمعات يسودها السلام ومؤسسات فعالة</b></p>
<p><input checked="" type="checkbox"/> زيادة صافي المساعدة الإنمائية الرسمية لمجموع البلدان والبلدان الأقل نمواً، كنسبة من الدخل القومي الإجمالي لبلدان لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي</p> <p><input checked="" type="checkbox"/> زيادة نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من بلدان لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمانحين الإقليميين، إلى احتياجات التنمية، خاصة في أقل البلدان نمواً</p> <p><input checked="" type="checkbox"/> زيادة نسبة واردات البلدان المتقدمة الآتية من البلدان النامية والأقل نمواً المفعة من الرسوم الجمركية (حسب القيمة وباستثناء الأسلحة)</p> <p><input checked="" type="checkbox"/> إزالة الحواجز التجارية المفروضة من قبل البلدان المتقدمة على السلع الزراعية والأقمشة والألبسة الآتية من البلدان النامية</p> <p><input checked="" type="checkbox"/> ضمان حصول الجميع على الأدوية المنقذة للحياة</p> <p><input checked="" type="checkbox"/> تحسين القدرات المؤسساتية والملكية والمساءلة الوطنية في ما يخص استخدام المساعدات الإنمائية</p> <p><input checked="" type="checkbox"/> ضمان المزيد من التعاون في نقل التكنولوجيا السليمة بيئياً ودعم العمل على التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه وإدارة خطر الكوارث الطبيعية</p>	<p><b>١١- تعزيز الشراكات العالمية لتحقيق التنمية المستدامة</b></p>

## الملحق ٢- قائمة الأوراق الخلفية

### أوراق باللغة العربية

- أديب نعمة، ٢٠١٤، أفكار بقصد أجندة ما بعد ٢٠١٥
- محمد عادل الهناتي، ٢٠١٤، قضايا التنمية ذات الأولوية بالمنطقة العربية: مقترن أهداف محددة للتنمية المستدامة للمنطقة العربية

### أوراق باللغة الإنجليزية

- Khalid Abu-Ismail, Aljaz Kuncic, Naren Prasad and Niranjan Sarangi, 2014, An Arab Perspective on the Post 2015 Agenda: National targets, regional priorities and global goals
- Lana Baydas, 2014, Gender Equality and Women's Empowerment in the Post-2015 Development Agenda: Regional Perspective
- Cameron Allen, Reem Nejdawi and Jana El-Baba, 2013, SDG Priority Conceptual Issues: Towards an Arab Approach for the Sustainable Development Goals (Discussion paper submitted to the Arab Regional Consultative Dialogue on the Sustainable Development Goals, Tunisia, 18-19 November 2013)

### قائمة المراجع

- أبو إسماعيل وسارانجي ٢٠١٣، نهج جديد لقياس الطبقة الوسطى: مصر. ورقة عمل للإسكوا رقم ٢ (E/ESCWA/EDGD/2013/WP.2).
- الإسكوا ٢٠٠٧، تقييم تدهور الأراضي ومنعه: دراسات لحالات مختارة من منطقة الإسكوا (E/ESCWA/SDPD/2007/4).
- الإسكوا ٢٠١١، السياسات والتدابير للترويج للاستخدام المستدام للطاقة في قطاع النقل في منطقة الإسكوا (E/ESCWA/SDPD/2011/2).
- الإسكوا ٢٠١٢، تقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان العربية ٢٠١١، الأهداف الإنمائية في زمن التحول: نحو تنمية تضمينية شاملة (E/ESCWA/EDGD/2011/7).
- الإسكوا ٢٠١٣، تقرير تنمية المياه ٥، قضايا في الإدارة المستدامة لموارد المياه وخدمات المياه (E/ESCWA/SDPD/2013/4).
- الإسكوا ٢٠١٣، خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥: منظور إقليمي (E/ESCWA/OES/2013/2).
- الإسكوا ٢٠١٣، مكافحة العنف المنزلي ضد النساء والفتيات: سياسات لتمكين المرأة في المنطقة العربية (E/ESCWA/ECW/2013/4).
- الإسكوا ٢٠١٤، التكامل العربي سبيلاً لنهاية إنسانية (E/ESCWA/OES/2013/3).
- الإسكوا، نشرة التنمية الاجتماعية المجلد ٤، العدد ٢.
- الإسكوا، ٢٠١١، تقليص الفوارق الحضرية في منطقة الإسكوا: نحو إنشاء مدن للجميع (E/ESCWA/SDD/2011/1).
- الإسكوا، ٢٠١١، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا، ٢٠١٠-٢٠١١ (E/ESCWA/EDGD/2011/8).
- الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ٢٠١٣، التقرير العربي للأهداف الإنمائية للألفية ٢٠١٣: مواجهة التحديات ونظرة لما بعد ٢٠١٥ (E/ESCWA/EDGD/2013/1).
- البرلمان العربي ٢٠١٢، الاتفاقية العربية للوقاية من مرض نقص المناعة (الإيدز) وحماية حقوق الأشخاص المتعايشين مع فيروسه.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠١١، تقرير تحديات التنمية العربية ٢٠١١: نحو الدولة التنموية في المنطقة العربية. القاهرة: المركز الإقليمي للدول العربية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- برنامج الأمم المتحدة المشترك المعنى بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (baidsstrategy) <http://www.unaids.org/en/resources/presscentre/featurestories/2014/march/20140317ara>.

- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، المكتب الأوروبي للبراءات، المركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة.  
٢٠١٠. براءات الاختراع والطاقة النظيفة: سد الفجوة بين الأدلة والسياسات.
- برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، حالة المدن العربية ٢٠١٢: تحديات التحول الحضري (الطبعة الثانية - كنون الأول / ديسمبر ٢٠١٢).
- بسام فتوح ولورا القطيري ٢٠١٢، دعم الطاقة في العالم العربي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، تقرير التنمية الإنسانية العربية - سلسلة أوراق بحثية.
- البنك الدولي ٢٠١٢، إستراتيجية البنك الدولي ٢٠٢٢-٢٠١٢ للحماية الاجتماعية والاستخدام: القدرة على التحمل والإنصاف والفرصة.
- البنك الدولي ٢٠١٣، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية في العالم. متاح على <http://databank.worldbank.org/ddp/home.do?Step=1&id=4>
- حنان عبد الرحيم وأخرون ٢٠١٤، الأمراض غير المعدية في العالم العربي، مجلة "The Lancet" المجلد ٣٨٣، العدد ٩٩١٤، الصفحة ٣٥٦-٣٦٧، ٢٥ يناير ٢٠١٤.
- ساكيكو فوكودابار ٢٠١٢، هل يجب الاستمرار في وضع الأهداف لما بعد ٢٠١٥ وكيف؟، ورقة عمل إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية رقم ١١٧.
- شراكة عالمية جديدة: اجتثاث الفقر و تحويل الاقتصاديات من خلال التنمية المستدامة، تقرير فريق الشخصيات البارزة حول جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (متاح على <http://www.post2015hlp.org/wp-content/uploads/2013/05/UN-Report.pdf>).
- فرزانه روسي-فهيمي وشيماء إبراهيم، أيار / مايو ٢٠١٣، القضاء على زواج الأطفال في المنطقة العربية (مكتب المراجع السكانية، موجز سياسات).
- قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في منظمة الأغذية والزراعة (FAOSTAT).
- قرار الجمعية العامة رقم ٢٩٢/٦٤، حق الإنسان في الحصول على المياه والصرف الصحي (<http://www.un.org/es/comun/docs/?symbol=A/RES/64/292&lang=E>)
- مبادرة الأمين العام للأمم المتحدة حول الطاقة المستدامة للجميع (<http://www.se4all.org/our-vision/>).
- مجلس وزراء الصحة العرب ٢٠١٤، الإطار الاستراتيجي العربي للاستجابة لفيروس نقص المناعة البشري والإيدز (٢٠٢٠-٢٠١٤).
- المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية، ٢٠١٢.
- معهد الدوحة، آثار العقوبات على الاقتصاد الكلي في سوريا في عام ٢٠١٢.
- مكتب الأمم المتحدة للحد من الكوارث (<http://www.unisdr.org/arabstates/activities>).
- المكتب العربي للمنظمة الدولية للمعوقين، المؤتمر الإقليمي الثاني (القاهرة، ٢٤-٢٢ نيسان ٢٠١٤).
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ٢٠١٣ (<http://www.aoad.org/eng/news-28-11-2013-1.htm>)

- منظمة العمل الدولية ٢٠١٢، التقرير العالمي حول الأمن الاجتماعي.
- منظمة العمل الدولية ٢٠١٣، اتجاهات الاستخدام العالمية للشباب: جيل في خطر.
- منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام ٢٠١٢، نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي نحو مجتمعات عربية مُنتجة وشاملة.
- مؤتمر الإسكوا وجامعة الدول العربية، العقد العربي لذوي الاحتياجات الخاصة وما بعده: تعزيز المعرفة والبنية التحتية للسياسة لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة في المنطقة العربية" (القاهرة، ٣١-٣٠ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٣).
- هيومن رايتس ووتش، تقرير العالم ٢٠١٤  
[\(http://www.hrw.org/sites/default/files/wr2014\\_web\\_0.pdf\)](http://www.hrw.org/sites/default/files/wr2014_web_0.pdf)
- هيئة الأمم المتحدة للمرأة ٢٠١٣، اللاجئون السوريون في الأردن: العنف القائم على النوع الاجتماعي وحماية الأطفال مع التركيز على الزواج المبكر  
<http://www.unwomen.org/~media/Headquarters/Attachments/Sections/Library/Publications/2013/7/Report-web%20pdf.pdf>
- وكالة الطاقة الدولية - برنامج تحليل نظم تكنولوجيا الطاقة، والوكالة الدولية للطاقة المتعددة ٢٠١٢، تحلية المياه باستخدام الطاقة المتجددة (موجز تكنولوجيا ١١٢ - آذار / مارس ٢٠١٢).
- وكالة الطاقة الدولية ٢٠١٣، ميزان الطاقة للدول غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

### **مرفق رقم (٣)**

القرار رقم (32) الصادر عن القمة العربية التنموية  
في دورتها الثالثة (الرياض: 2013)  
بشأن الأهداف التنموية للألفية (2000 - 2015 وما بعد)

## الأهداف التنموية للألفية (2000-2015 وما بعد)

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية،

- بعد اطلاعه:

- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى القرار رقم (564) الصادر عن الدورة (23) لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، بشأن الإعداد والتحضير للمؤتمر العربي حول تنفيذ الأهداف التنموية للألفية (2012)،
- وعلى القرار رقم (22) الصادر عن القمة التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الثانية، بشأن تعزيز جهود تنفيذ الأهداف التنموية للألفية،
- وعلى القرار رقم (1908) الصادر عن الدورة (89) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بشأن الملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس الجامعة على مستوى القمة (الدورة 23) (جمهورية العراق - بغداد: 2012)،
- وعلى القرار رقم (1942) الصادر عن الدورة الاستثنائية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بشأن الاجتماع الثالث للجنة الوزارية المعنية بالمتابعة والإعداد للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية - الدورة الثالثة (الرياض: 22-21 يناير/ كانون ثان 2013)،
- وعلى القرار رقم (660) الصادر عن الدورة (31) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، بشأن عقد مؤتمر عربي حول تنفيذ الأهداف التنموية للألفية (2012)،
- وعلى القرار رقم (689) الصادر عن الدورة (32) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، بشأن الإعداد والتحضير للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية الدورة الثالثة (الرياض: 22-21 يناير/ كانون ثان 2013)،
- وعلى توصيات المؤتمر العربي حول تنفيذ الأهداف التنموية للألفية 2012،
- وعلى مشاريع القرارات المرفوعة من الاجتماع المشترك لوزراء الخارجية والوزراء المعنيين بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي التحضير للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية (الدورة الثالثة)،
- وإذا يثمن الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف التنموية للألفية وما تم تحقيقه من إنجازات،
- وإذا يؤكد مجدداً على الالتزام بتنفيذ الأهداف التنموية للألفية بحلول عام 2015،

- وإن يشدد على ضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربيّة المحتلة وتحقيق السلام والاستقرار للمضي قدماً في تنفيذ الأهداف التنموية للألفية،
- وإن يؤكد على الاهتمام بالقضايا الخاصة ببطالة الشباب وخلق فرص العمل اللائق وقضايا الإعاقة كأهداف محورية من الأهداف التنموية التي سيتم الاتفاق عليها عالمياً،
- وإن يشيد بدور الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في التعاون مع الدول الأعضاء في مجال تحقيق أهداف الألفية،
- وفي ضوء المناقشات،

### يقرر

- 1- اعتماد توصيات المؤتمر العربي حول تنفيذ الأهداف التنموية للألفية (القاهرة: 2/12/2012)، التي أقرها مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب بالصيغة المرفقة.
- 2- تكليف الأمانة العامة برفع توصيات المؤتمر العربي إلى المؤتمر العام رفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة "2015" لتمثيل الموقف العربي بشأن تنفيذ الأهداف التنموية للألفية والرؤية العربية لما بعد عام 2015، وأخذها في الاعتبار في الحوار العالمي المنتظر حول التنمية المستدامة.
- 3- تكليف الأمانة العامة بالتنسيق مع الدول الأعضاء ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب والمجالس والمنظمات العربية المتخصصة ووكالات الأمم المتحدة ذات العلاقة وكافة الشركاء باتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ توصيات المؤتمر.

(ق.ق: 32 د.ع (3) - ج 3 - (2013/1/22)



# المؤتمر العربي لتنفيذ الأهداف التنموية للألفية

توصيات التدرك العربي المطلوب  
لعام 2015 وما بعده

القاهرة : ٣ - ٤ ديسمبر / كانون الأول ٢٠١٢

١٤٣٤ - ١٩ محرم

تنفيذًا لقرار القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الثانية (شرم الشيخ: 19 يناير / كانون الثاني 2011) رقم (22)، والقرار رقم (564) الصادر عن الدورة الثالثة والعشرين لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة (بغداد: 29 مارس / آذار 2012)، وتابعناً لتنفيذ قرارات مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب ذات العلاقة، نظم المجلس أعمال المؤتمر العربي حول تنفيذ الأهداف التنموية للألفية، خلال الفترة من 2-3 ديسمبر / كانون الأول 2012 الموافق 18-19 محرم 1434هـ، في القاهرة.

شارك في أعمال المؤتمر أصحاب المعالي وزراء التنمية والشؤون الاجتماعية في الدول العربية، وأصحاب المعالي رؤساء المكاتب التنفيذية للمجالس الوزارية العربية المتخصصة (الشباب والرياضة، والصحة، والبيئة، والمياه، والإسكان والتعمر)، وعدد من ممثلي وكالات الأمم المتحدة المتخصصة والمنظمات العربية ومنظمات المجتمع المدني.

خاطب معالي الدكتور نبيل العربي - الأمين العام لجامعة الدول العربية، المؤتمر في جلسته الختامية بكلمة أكد فيها على أهمية أعمال هذا المؤتمر، معرباً عن ارتياحه لما توصل إليه من توصيات هامة تسهم في تنفيذ الأهداف التنموية للألفية وتطوير رؤية مستقبلية لما بعد 2015، مشيراً إلى قيامه باتخاذ اللازم لرفع هذه التوصيات الهامة إلى القمة العربية التنموية القادمة في الرياض لأخذ الدعم السياسي اللازم لها حتى يتسمى البدء على الفور في تنفيذ ما ورد بها وبما ينعكس إيجاباً على المواطن العربي، مؤكداً على إيجاد الآليات الازمة ليس مجرد تنفيذ التوصيات، وإنما أيضاً لضمان جودتها.

في ختام أعمال المؤتمر العربي حول تنفيذ الأهداف التنموية للألفية، وبعد أن ناقش معالي وزراء الشؤون الاجتماعية، ومعالي رؤساء المكاتب التنفيذية للمجالس الوزارية العربية المتخصصة والمشاركين في المؤتمر من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة ومنظمات المجتمع المدني، أوراق العمل العلمية حول تنفيذ الأهداف التنموية للألفية، وإذ يشيد المؤتمر بما حققه الدول الأعضاء من إنجازات لتنفيذ أهداف الألفية، وإدراكاً لما تواجهه عدد من الدول العربية من تحديات وصراعات قد تحول دون تحقيقها لكافة الأهداف المرجوة، بالإضافة إلى التغيرات المناخية والبيئية والكورونا وتأثير ذلك على قدرة الدول على تنفيذ أهداف الألفية، فضلاً عن ما يشكله الصراع العربي الإسرائيلي ومواصلة العدوان الإسرائيلي الغاشم على فلسطين من تأثير مباشر وغير مباشر على تحقيق أهداف الألفية.

وإذ يتوجه المؤتمر بالتهنئة لدولة فلسطين على حصولها على صفة دولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة، وإذ يقدم المؤتمر تحية إجلال وإكبار للشعب الفلسطيني ومقاومته

لهذا العدوان الغاشم، وإذ يؤكد على دعم كافة الجهود الرامية لإنهاء الاحتلال ومواصلة كافة أشكال الدعم للشعب الفلسطيني ولاسيما الدعم الاقتصادي والاجتماعي والتنموي.

وإدراكاً لضرورة التحرك لتسريع وتيرة التنمية في المنطقة بالتعاون مع كافة الشركاء الدوليين والإقليميين ومنظمات المجتمع المدني، وإذ يؤكد على تعزيز التعاون مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وفي مقدمتها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بوصفه رئيس مجموعة الأمم المتحدة للتنمية والمكلف بمتابعة تنفيذ الأهداف التنموية للألفية بالتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، يوصي المؤتمر بما يلي:

**الجزء الأول: فيما يتعلق بتحقيق الأهداف التنموية للألفية في الدول العربية بحلول عام 2015**

- دعم جهود المجالس الوزارية العربية المتخصصة (الشؤون الاجتماعية، والصحة، والشباب والرياضة، والمياه، والبيئة، والإسكان والتعمر)، لتنفيذ الأهداف التنموية للألفية بحلول عام 2015 وما بعدها، والعمل على إيجاد آلية فاعلة للتعاون فيما بينهما لدمج الجهود التنموية الموجهة لكافة قطاعات المجتمع في تكامل وتنسيق مشترك.

- التأكيد على ما تضمنته قرارات مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب والمجالس الوزارية العربية المتخصصة ذات العلاقة بتنفيذ الأهداف التنموية للألفية، بأهمية قيام الدول أعضاء بموافقة هذه المجالس بالإحصاءات والبيانات ذات العلاقة وفقاً للمعايير الدولية، بما يمكن هذه المجالس من إعداد التقارير الإقليمية في هذا الشأن.

- تفعيل الآليات العربية القائمة في مجال توفير الإحصاءات التنموية، وربطها بالأجهزة الوطنية توطئة لتأسيس قواعد بيانات متينة ورصينة ومتقدمة حسب المعايير الدولية المتعارف عليها في هذا الصدد.

- إعادة التأكيد مجدداً على قرارات مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب ذات العلاقة بالتقارير العربية الإقليمية بشأن دراسة تنفيذ الأهداف التنموية للألفية وأن تستخدم البيانات الوطنية في مثل هذه الدراسات، على أن تقوم الدول الأعضاء بتوفير المعلومات المطلوبة في هذا الشأن.

- التأكيد مجدداً على أهمية تنفيذ قرارات القمة العربية الاقتصادية والتنمية والاجتماعية الأولى (الكويت: 19 - 20 يناير / كانون الثاني 2009)، وخاصة القرار رقم (11) بشأن البرنامج العربي لتنفيذ الأهداف التنموية للألفية، وتفعيل هذا القرار من خلال إنشاء آلية

لمساعدة الدول على تحقيق الغاية الثالثة من الهدف الأول الخاصة بمكافحة الجوع، ولاسيما التدخل السريع لمواجهة الآثار الناجمة عن الأزمات الطارئة على الأمن الغذائي.

- دعوة الدول الأعضاء لإعطاء أولوية متقدمة لتسريع تحقيق الأهداف التي لم يتم فيها تسجيل إنجازات ملموسة.

- دعم صمود الشعب الفلسطيني لمواجهة الاحتلال وسياسات التقسيط التي تقوم بها سلطات الاحتلال الإسرائيلي، ودعم النشاطات والمشروعات التنموية للمجتمع الفلسطيني في مجلل الأراضي المحتلة، واتخاذ خطوات عملية لرفع الحصار على قطاع غزة، من أجل تمكينها من تحقيق الأهداف التنموية للألفية، مع إعطاء أولوية للقدس والمناطق (ج) في الضفة الغربية.

- في إطار تعزيز دور المجتمع المدني في تحقيق الأهداف التنموية للألفية، يوصى بمراجعة التشريعات الخاصة بالمجتمع المدني بما يمكن من بناء شراكات قوية مع الأطراف الحكومية والقطاع الخاص تستند على توافق في الأهداف وتوزيع المسؤوليات والمساعدة والمحاسبة، وبناء قدرات منظمات المجتمع المدني، والاستفادة من التجارب الرائدة في الدول الأعضاء في كل هذه المجالات.

#### فيما يتعلق بالتوجهات نحو التحرك العربي المطلوب ما بعد 2015:

مع الأخذ في الاعتبار التوصيات المشار إليها أعلاه فيما يخص الأهداف التنموية للألفية التي لم يحقق فيها إنجازاً ملمسياً، واستعداداً لمساهمة الفعالة فيما يتعلق بالمناقشات الدولية التي ستدور حول عملية التنمية، وضرورة تطوير رؤية عربية، يوصى بما يلي:

أولاً: التزام الدول بتضمين الأهداف التنموية التي سيتم الاتفاق عليها في إطارها ووثائقها التخطيطية، للأخذ بعين الاعتبار تحديد الأولويات التنموية لكل الأهداف المعنية في كل منطقة من مناطق البلد الواحد وذلك للتتصدي للتفاوت بين المناطق في مختلف البلدان العربية.

ثانياً: صياغة مؤشرات مؤسسية تلقى قبولاً عاماً، والتطلع بالاهتمام بكافة المؤشرات ذات العلاقة بالأهداف التنموية وبما في ذلك القضايا الخاصة ببطالة الشباب وخلق فرص العمل اللائق كهدفين محوريين من الأهداف التنموية التي سيتم الاتفاق عليها.

ثالثاً: إعادة صياغة غایات الأهداف التنموية لتأخذ في الاعتبار جودة الخدمات العامة المقدمة للشعوب العربية في كل المجالات وبخاصة في مجالى الصحة والتعليم والحد من البطالة وزيادة التشغيل.

رابعاً: وفي إطار توسيع مفهوم التنمية وتطوير المؤشرات الملائمة لقياس الإنجازات التي يمكن أن تتحقق، يوصي بتشجيع المبادرات البحثية الرامية إلى إعادة النظر في قياس الأهداف التنموية بما في ذلك الغایات المتعلقة بقياس الفقر المادي منه والبشري، بما يمكن من المساهمة الفعالة في المناقشات الدولية من منظور عربي.

خامساً: الطلب من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية تنظيم ورشة عمل فنية لبلورة رؤية عربية حول التوجهات المستقبلية المذكورة أعلاه أو غيرها من التوجهات، لتمكين الدول العربية من المشاركة الفعالة في المحافل الدولية المعنية بقضايا التنمية ما بعد

.2015

**مُرْفَق رَقْم (4)**

القرار رقم (5) للدورة الاستثنائية  
لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب  
التي عقدت يوم 12 مايو 2014

## قرار

بشأن التحضير للقمة العربية التنموية:

الاقتصادية والاجتماعية

في دورتها الرابعة (تونس: يناير / كانون الثاني 2015)

إن مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في اجتماع دورته الاستثنائية،

- بعد إطلاعه على:

• مذكرة الأمانة العامة،

• وإعلان عمان تحت عنوان "أولويات المنطقة العربية للتنمية الشاملة المستدامة بعد 2015"، الصادر عن مؤتمر "أولويات التنمية المستدامة في المنطقة العربية لأهداف التنمية المستدامة بعد عام 2015"،

• ومبادرة مملكة البحرين تحت عنوان "المشروعات المنزليّة"،

• وإعلان القاهرة للمرأة العربية - أجندة التنمية للمرأة العربية لما بعد 2015، الصادر عن اجتماع رفيع المستوى حول الأهداف التنموية للألفية المعنية بالنساء والفتيات والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في المنطقة العربية (القاهرة: 23 فبراير / شباط 2014)،

- وبعد توضيحات الأمانة العامة،

- وبناءً على مشاورات أصحاب المعاش الوزراء أعضاء المجلس،

## يقرر

أولاً: الأهداف العربية للتنمية المستدامة بعد عام 2015:

1- اعتماد إعلان عمان تحت عنوان "أولويات المنطقة العربية للتنمية الشاملة المستدامة بعد 2015"، الصادر عن مؤتمر "أولويات التنمية المستدامة في المنطقة العربية لأهداف التنمية المستدامة بعد عام 2015"، ورفعه إلى القمة العربية التنموية : الاقتصادية والاجتماعية الدورة الرابعة (تونس: يناير / كانون الثاني 2015).



- 2- تشكيل لجنة من كبار المسؤولين في وزارات التنمية الاجتماعية والوزارات ذات العلاقة لعقد اجتماعات لبلورة الأهداف والغايات الصادرة عن المؤتمر المشار إليه في الفقرة العاملة رقم (1) من هذا القرار، تمهيداً لعقد اجتماع على المستوى الوزاري في القاهرة خلال النصف الثاني من عام 2014، لإقرار الأهداف والغايات ورفعها إلى القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الرابعة (تونس : 2015)
- 3- الطلب من الأمانة الفنية تعميم الورقة المصرية التي تم عرضها على مؤتمر "أولويات التنمية المستدامة في المنطقة العربية لأهداف التنمية المستدامة بعد عام 2015" ، لإبداء الرأي بشأن ما ورد فيها، وفي ضوء نتائج المؤتمر المشار إليه أعلاه تمهيداً لعقد الاجتماع الوزاري المشار إليه في الفقرة العاملة رقم (2) من هذا القرار.
- 4- توجيه الشكر إلى جمهورية مصر العربية على مبادرتها لاستضافة أعمال المؤتمر الوزاري لبلورة الأهداف والغايات لأهداف التنمية العربية ما بعد 2015، وفقاً لما هو وارد في الفقرة العاملة رقم (2) من هذا القرار.
- 5- الموافقة على مساهمة الصندوق العربي للعمل الاجتماعي بمبلغ \$30000 (فقط ثلاثون ألف دولار أمريكي لا غير)، لتنظيم أعمال المؤتمر المشار إليه في الفقرة العاملة رقم (4) من هذا القرار.
- 6- تكليف الأمانة الفنية باتخاذ الإجراءات اللازمة بالتنسيق مع رئاسة المكتب التنفيذي لتحويل مساهمة المجلس إلى وزارة التضامن الاجتماعي في جمهورية مصر العربية، ووفقاً للأنظمة المتبعة في هذا الشأن.
- 7- أخذ العلم بـ "إعلان القاهرة للمرأة العربية - أجندـة التنمية للمرأة العربية لما بعد 2015" ، والطلب من الأمانة العامة (إدارة المرأة والأسرة والطفولة) إعداد خطة العمل التنفيذية بعد مخاطبة الجهات الرسمية في الدول الأعضاء التي صادقت على الإعلان وطلب تفویضها لوزراء التنمية والشئون الاجتماعية أو من في حكمهم، لاعتماد الإعلان وخطته التنفيذية في المجلس الوزاري في ديسمبر / كانون الأول 2014، تمهيداً لرفعه إلى القمة العربية التنموية : الاقتصادية والاجتماعية الدورة الرابعة (تونس: يناير / كانون الثاني 2015).

**ثانياً: مبادرة مملكة البحرين تحت عنوان "المشروعات المنزليّة":**

١- اعتماد مبادرة مملكة البحرين تحت عنوان "المشروعات المنزليّة"، كمبادرة عربية ترفع للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الرابعة، وتکلیف الأمانة الفنية بالتنسيق مع رئاسة المكتب التنفيذي للمجلس ووزارة التنمية الاجتماعية في مملكة البحرين، بإعادة صياغة المبادرة في ضوء ملاحظات أصحاب المعاشي روساء الوفود في اجتماع الدورة الاستثنائية، وإرسالها إلى الدول الأعضاء لإبداء الرأي تمهدأ لبلورتها في صيغتها النهائية وعرضها على المكتب التنفيذي للمجلس في اجتماعه القادم ومن ثم إلى المجلس الوزاري في ديسمبر 2014، تمهدأ لرفعه إلى القمة العربية التنموية : الاقتصادية والاجتماعية الدورة الرابعة (تونس: يناير / كانون الثاني 2015).

(ق) ٥ / د / غ ع ٢ - (2014/5/12)



الأمانة العامة  
القطاع الاجتماعي  
إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية

# إعلان عمان

## "أولويات المنطقة العربية للتنمية الشاملة والمستدامة ما بعد 2015"

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية  
11 مايو / أيار 2014

## الديباجة:

نحن وزراء التنمية والشؤون الاجتماعية العرب المشاركون في أعمال مؤتمر "أولويات التنمية المستدامة في المنطقة العربية لأهداف التنمية المستدامة بعد عام 2015"، الذي عقد في مدينة عمان - المملكة الأردنية الهاشمية يومي 10 و 11 مايو / أيار 2014، وبمشاركة رؤساء وفود المنظمات العربية المتخصصة ومنظمات الأمم المتحدة وممثلي الأمانات الفنية للمجالس الوزارية المتخصصة وممثلي منظمات المجتمع المدني، وإذ نثمن ما حققته الدول العربية من إنجازات ومكتسبات اجتماعية وتنموية في إطار الأهداف التنموية للألفية، وفي ضوء التحديات التي تواجه المنطقة العربية تجاه التنفيذ الكامل لتلك الأهداف، وأخذًا بالاعتبار تطلع الشعوب العربية لتحقيق العدالة الاجتماعية،

وإدراكاً لما تتعرض له بعض الدول العربية من صراعات، واستمرار الاحتلال الإسرائيلي الغاشم للأراضي العربية المحتلة، وتأثير ذلك على المكتسبات الاجتماعية والتنموية، ووقفه عائقاً رئيسياً أمام تحقيق التنمية والأمن للشعب الفلسطيني الشقيق، وإدراكاً للوضع في الجمهورية العربية السورية وما نتج عنه من نزوح هائل لدول الجوار، وتأثيره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول الجوار السوري، وخاصة المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية اللبنانية وجمهورية العراق.

نؤكد على أن تحقيق السلم والأمن في المنطقة العربية، هو عنصر أساسي لتمكين الدول العربية من استكمال مسيرتها التنموية، وعلى تعزيز التماสك المجتمعي وتشجيع الانتماء والحوار الوطنيين.

نشيد بالجهود العربية للتحضير للأجندة العربية للتنمية ما بعد 2015، بدءاً من قرار القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية رقم (32) الصادر عن الدورة الثالثة للقمة في يناير 2013 في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية، والذي وضع الأسس والمبادئ لأولويات المنطقة العربية للتنمية في إطار الحوار العالمي للتنمية ما بعد 2015، وذلك بعد إقرارها لتوصيات المؤتمر العربي حول الأهداف التنموية للألفية والتحرك العربي المطلوب بعد 2015 الذي نظمه مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب يومي 2 و 3 ديسمبر / كانون الأول 2012 في مدينة القاهرة بجمهورية مصر العربية، وأخذًا في الاعتبار جهود المجالس الوزارية العربية المتخصصة المعنية بالتنمية وخاصة الجهد

الرامية لتحديث المبادرة العربية للتنمية المستدامة في إطار تنفيذ توصيات مؤتمر ريو 20+.

وإذ نرحب بإعلان القاهرة للمرأة العربية تحت عنوان "أجندة التنمية للمرأة العربية لما بعد 2015 - الفرص والتحديات"، الصادر بتاريخ 23 فبراير / شباط 2014 في القاهرة.

وبعد أن أطلعنا على نتائج "الم المنتدى العربي للتنمية" الذي عقد يومي 10-11 أبريل / نيسان 2013 في المملكة الأردنية الهاشمية، برعاية جلالة الملكة رانيا العبدالله ، ونتائج الم المنتدى العربي الثاني للتنمية والتشغيل الذي عقد في الرياض 24 - 26 فبراير / شباط 2014 تحت عنوان "حماية اجتماعية وتنمية مستدامة"، ونتائج الممنتدى العربي ربيع المستوى للتنمية المستدامة الذي نظمته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا)، بالتعاون مع جامعة الدول العربية بتاريخ 2 - 4 أبريل / نيسان 2014، وتقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول نتائج أعمال اللجنة رفيعة المستوى لوضع أجندة التنمية لما بعد 2015، و"المقترح المقدم لمؤتمتنا من جمهورية مصر العربية حول الأهداف الإنمائية لأجندة التنمية لما بعد 2015"، وبعد أن استمعنا وأطلعنا على أوراق العمل القيمة، وأخذنا في الاعتبار المداخلات الهامة لأصحاب المعالي والسعادة رؤساء الوفود والوفود المشاركة.

#### توجهات عامة:

- نؤكد على أن الفقر بمستوياته المختلفة يعتبر التحدي الأبرز أمام جهود التنمية الشاملة والمستدامة التي تتطلب خصوصاً التركيز على رزمة سياسات اقتصادية اجتماعية، تعتمد الاقتصاد الإنماجي وتوسيع قاعدة التشغيل للحد من البطالة وتأمين الحلول العاجلة لمشكلة السكن والمياه والطاقة.
- نشجع الدول العربية على تعزيز جهودها الرامية إلى تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة والتغلب على التحديات التي تعرضها في هذا الشأن، وندعو لتفعيل الاستفادة من صناديق التمويل العربية القائمة في مجال تمويل المشروعات التنموية ذات الأولوية في الدول العربية، وبما يمكن من شراكة عربية فاعلة لتمويل التنمية، مؤكدين على المزيد من الاهتمام بالقطاع الزراعي وتشجيع الاستثمار في

هذا القطاع بما يسهم في تحقيق الأمن الغذائي، والحد من النزوح الريفي إلى الحضر.

- نؤكد على مواصلة الجهود الرامية لدمج الفئات الضعيفة والمهمشة، وإشراكها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتشجيع المبادرات وخاصة المتعلقة بتعزيز مشروعات الأسر المنتجة والمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر.
- نؤكد على ضرورة تكامل الجهود التنموية على المستويين الوطني والإقليمي في مجالات التنمية الاجتماعية.
- نشدد على ضرورة تأهيل وتدريب العاطلين عن العمل لتسهيل دخولهم إلى سوق العمل، وإنشاء مراكز تدريب لليد العاملة في الدول العربية وفقاً لاحتياجات السوق وبما يحقق التنافسية الإيجابية عربياً ودولياً، والاستفادة من الكفاءات والإمكانيات العربية.
- نُشجع على إعداد البحوث والدراسات المتعلقة بتقييم أثر المؤسسات التنموية في ما تقدمه من خدمات للمواطن بما يسهم في إعداد تقييم علمي لتحقيق الأهداف والطموحات المنشودة.
- نُشدد على اعتماد نهج شامل لمعالجة التحديات التي تواجه الأسرة، بما يمكنها من تعزيز مساهمتها في التنمية.
- نؤكد على تعزيز الجهود الرامية لتنفيذ إعلان القاهرة للمرأة العربية تحت عنوان "أجندة التنمية للمرأة العربية لما بعد 2015 - الفرص والتحديات" (القاهرة: 23 فبراير / شباط 2014)، ووضع خطة تنفيذية له.
- نؤكد على تبني إعلان القاهرة للسكان والتنمية (القاهرة: 2013)، الذي اعتمد برنامج عمل السكان والتنمية لما بعد 2014، وضمان إدماج أولوياته ضمن أجندة التنمية الدولية لما بعد عام 2015.
- نؤكد على دعم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ومواصلة الجهود العربية الرامية لإدماجهم الكامل في المجتمع تطبيقاً لمقتضيات اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الصادرة عن الأمم المتحدة في 2006، ونرحب بمبادرة مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب بالتعاون مع مجلس وزراء العدل العرب لإصدار قانون عربي استرشادي لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، مؤكدين في هذا المجال أيضاً

على تقاطع مجالات حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة مع كافة القطاعات الاجتماعية والتنموية، على أن تكون هدفاً مندمجاً في محاور الأجندة ذات العلاقة للتنمية ما بعد 2015.

• نُشدد على أهمية دور القطاع الخاص والمجتمع المدني كشريكين رئيسيين في العملية التنموية ودعم المسيرة العربية لتحقيق التنمية المستدامة.

وإذ نؤكدُ على أهمية الأخذ في الاعتبار كل ما سبق كعناصر ومتطلبات أساسية لتحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية، وفي تواصلنا مع الحوار العالمي لوضع أجندة التنمية ما بعد 2015، نقترح أن تعكس الأهداف التنموية العربية الأولويات الواردة أدناه، ليعمل بموجبها المفاوض العربي في إطار الحوار العالمي لأجندة التنمية ما بعد 2015 وهي على النحو التالي:

1. القضاء على الفقر المدقع، وخفض معدلات الفقر الأخرى.
2. خفض معدلات البطالة، وتوفير الوظائف والعمل اللائق للشباب من الجنسين.
3. تحقيق الأمن الغذائي والتغذية السليمة وتعزيز الزراعة المستدامة.
4. توفير التعليم المتميز للجميع والقضاء على الأمية.
5. تأمين الخدمات الصحية المناسبة والجيدة والشاملة، بما فيها الصحة النفسية وصحة الأمهات والأطفال.
6. تمكين المرأة والفتيات وتحقيق المساواة بين الجنسين.
7. ضمان توفير الحماية الاجتماعية للأطفال والقضاء على كافة أشكال العنف ضدهم.
8. ضمان السكن اللائق وتعزيز التجمعات البشرية المستدامة والدامجة لجميع فئات المجتمع.
9. ضمان الحصول على المياه والصرف الصحي للجميع وتعزيز الإدارة والاستخدام المستدامين للموارد الطبيعية.
10. تطوير الثقافة العلمية وتشجيع البحث العلمي والابتكارات في مجال التطور التكنولوجي.
11. تمكين الجميع من الحصول على الطاقة المستدامة.
12. مكافحة التصحر وتدهور وجفاف الأراضي، والمحافظة على النظم البيئية والتنوع الإحيائي.

13. تعزيز النزاهة والحكمة.
14. توفير بيئة تمكينية للتنمية المستدامة وحشد التمويل لها.
15. تعزيز التماسك الاجتماعي بين فئات المجتمع بأطيافه المختلفة.

وفي نهاية أعمال المؤتمر نرفع نحن المشاركون في أعمال المؤتمر بالأصلة عن أنفسنا وبالنيابة عن دولنا ومنظماتنا، أسمى آيات الشكر والتقدير لجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين (حفظه الله ورعاه)، وللحكومة وللشعب الأردني على كرم الضيافة وحسن الوفادة، ودعم جلالته لمسيرة العمل العربي المشترك، كما نتوجه بخالص الشكر والعرفان إلى جلالـة الملكة رانيا العبد الله (حفظـها الله ورعاها)، على رعايتها لأعمال هذا الحـدث العربي الـهام، والـذي يأتي استكمـالاً لجهود جلالـتها المـقدرة لدفع المسـيرة التـنموية العـربية، كما نـتوجه بالـشكـر إلى دولة رئيس وزـراء الأـردنـي الدكتور عبد الله النـسور على دـعمـه المتـواصـل للمـجلس وأـعـمالـه.

## **مُرْفَقْ رَقْمْ (5)**

القرار رقم (762) الصادر عن الدورة (34)  
لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب  
التي عقدت خلال الفترة 20 إلى 22 ديسمبر 2014

## قرار

بشأن: الإعداد والتحضير للقمة العربية العادمة في دورتها (26)

(جمهورية مصر العربية: مارس / آذار 2015 )

إن مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية للعرب في دورته العادية الرابعة والثلاثين،

بعد إطلاعه على:

- مذكرة الأمانة الفنية،
- والقرار رقم (5) الصادر عن الدورة الاستثنائية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب،
- والقرار رقم (395) الصادر عن الدورة العادية الرابعة والستين للمكتب التنفيذي،
- وتقرير وقرارات المكتب التنفيذي في دورته العادية الرابعة والستين،
- وقرارات مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب ذات الصلة بخوض الفقر،
- والقرارين رقم (734) ، و(740) الصادرتين عن الدورة (33) للمجلس،
- ومذكرة وزارة التنمية الاجتماعية في مملكة البحرين،
- ومذكرة رئيسة المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب،
- وتقرير وقرارات المكتب التنفيذي في دورته العادية الرابعة والستين،
- وتقرير مهمة وفد الأمانة الفنية للمنامة (نوفمبر/ تشرين ثان 2014)،
- ووصيات مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب على مستوى كبار المسؤولين،

❖ وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة الفنية،

❖ وبناء على مشاورات أصحاب المعلى الوزارة أعضاء المجلس المؤقت،

## يقرر

- 1- اعتماد إعلان شرم الشيخ تحت عنوان "أولويات تنمية الشعوب العربية ضمن أجenda التنمية العالمية ما بعد 2015" ، و"تصوفة الأولويات " الصادرين عن المؤتمر الوزاري حول بلورة الأهداف والغايات لأهداف التنمية العربية ما بعد 2015 (شرم الشيخ: أكتوبر/ تشرين الأول 2014) في ضوء ما ورد في إعلان عمان تحت عنوان " أولويات المنطقة



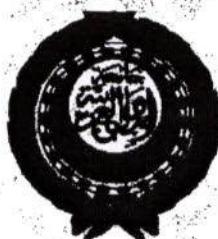
العربية للتنمية الشاملة المستدامة بعد عام 2015، مع الأخذ في الاعتبار ما ورد في مذكرة الأمانة الفنية والاسكوا تحت عنوان "التحضيرات لخطة التنمية لما بعد 2015".

2- الطلب من الأمانة العامة اتخاذ الإجراءات اللازمة لرفع إعلان شرم الشيخ والمصغوفة المشار إليها في الفقرة العاملة رقم (١) من هذا القرار إلى القمة العربية في دورتها العادية 26 (مارس / آذار 2015 )، لإقرارها لتمثل الموقف العربي من أجندة التنمية العالمية ما بعد 2015.

3- الطلب من الأمانة الفنية موافاة الدول الأعضاء بتقرير حول مهمة أعضاء المكتب التنفيذي المقرر القيام بها في نيويورك، لدعم جهود المجموعة العربية لتعزيز الموقف العربي للإعداد للمؤتمر رفيع المستوى للدورة (٧٠) للجمعية العامة للأمم المتحدة، تنفيذاً لقرار المكتب التنفيذي رقم (ق 395 (٦٤)، ٣١/١٠/٢٠١٤).

4- اعتماد مبادرة مملكة البحرين تحت عنوان "تطوير المشروعات المنزليّة ومشروعات الأسر المنتجة بالدول العربية لتكون مدخلات في الصناعات الكبرى" بالصيغة المرفقة، كمبادرة عربية ترفع إلى القمة العربية العادية في دورتها (٢٦) جمهورية مصر العربية (مارس/آذار 2015).

[ ق 762 (٣٤.٤)، ٢٢/١٢/٢٠١٤]



وزير الشؤون الاجتماعية  
Minister of Social Affairs

تحت رعاية

لهمامة الرئيس عبد الفتاح السيسي

رئيس جمهورية مصر العربية



شرم الشيخ

30 أكتوبر / تشرين الأول 2014

## السياسة:

نحن وزراء التنمية والشئون الاجتماعية العرب المجتمعون ببر علية السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي - رئيس جمهورية مصر العربية، في أعمال المؤتمر الوزاري حول "بلورة الأهداف والغايات لأهداف التنمية العربية ما بعد 2015"، في مدينة شرم الشيخ يوم 30 أكتوبر / تشرين أول 2014، وبمشاركة المستشار الخاص للسكرتير العام للأمم المتحدة لأجندة التنمية ما بعد 2015، ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة أعضاء آلية التسويق الإقليمي ومجموعة الأمم المتحدة للتنمية، ورئيس المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشباب والرياضة العرب، وممثل رئيس المكتب التنفيذي للوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة، والمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشئون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وكبار المسؤولين في الوزارات المعنية، ورؤساء وفود المنظمات العربية المتخصصة وممثلي منظمات المجتمع المدني.

وإذ نؤكد عزمنا على مواصلة تعزيز الجهود العربية الرامية إلى تضمين الأولويات العربية التنموية في أجندة التنمية العالمية ما بعد 2015، وبما يسهم في تحقيق التنمية الشاملة في منطقتنا العربية.

وإدراكاً منا لأهمية دور مجلس وزراء الشئون الاجتماعية العرب بالتنسيق مع المجالس الوزارية العربية المتخصصة والمنظمات العربية المتخصصة ووكالات الأمم المتحدة لبلورة الأولويات التي اعتمدناها في إعلان عمان تحت عنوان "أولويات المنطقة العربية للتنمية الشاملة المستدامة ما بعد 2015" الصادر في 11 مايو / أيار 2014 في عمان - المملكة الأردنية الهاشمية، والذي جاء في إطار التوجهات العامة لأولويات الدول العربية التي وضعها القادة العرب في إطار إعداد الموقف العربي لأجندة التنمية العالمية ما بعد 2015، بموجب قرار القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية رقم (32) - الرياض يناير / كانون ثاني 2013.

وإسهاماً من الدول العربية في تطوير مسيرة التنمية العالمية، وبناء على ما أجزته تلك الدول من الأهداف التنموية للألفية، فإنها عزمت على بلورة أهدافها وغايتها التنموية لمرحلة ما بعد 2015، التي تتطلع إلى تحقيقها بالتعاون مع المجتمع الدولي.

وأخذًا في الاعتبار التحديات التي تواجه مسيرة التنمية العربية، والتي تقف عقبة أمام تحقيق التنمية التي تتطلع إليها دولنا، في جو من الأمن والسلام والوئام، وفي إطار من العدالة الاجتماعية.

نؤكد مجدداً على ضرورة تعزيز صمود الشعب الفلسطيني، والعمل على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وعلى حق الشعب الفلسطيني في تحرير مصيره بحرية في دولة مستقلة وضمان حقه في التنمية وتوفير بيئة تمكينية لتحقيق التنمية مستدامة له وحدد الموارد المالية اللازمة، بما يحقق الأمن والأمان وتنمية الشعب الفلسطيني.

والسعى إلى إنهاء الأزمة السورية وما نتج عنها من نزوح هائل لدول الجوار وتأثيره على مكتسباتها التنموية الاقتصادية والاجتماعية وتقديم الدعم لتلك الدول المستضيفة للجئين ضمن إطار التعاون الدولي، كما نؤكد على ضرورة مواصلة الجهود الرامية للقضاء على ظاهرة التطرف والإرهاب، وذلك إيماناً بأن تحقيق أولوياتنا للتنمية ما بعد 2015، لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال بيئة ممكنة خالية من النزاعات والعنف، وبما يعزز قيم العدالة الاجتماعية والنمو الاقتصادي ويؤدي إلى التنمية الشاملة.

وبعد أن اطلعنا، على نتائج اجتماع كبار المسؤولين العرب، ونتائج فريق العمل الدولي مفتوح العضوية لأهداف التنمية المستدامة وأخذًا في الاعتبار الجهود الحثيثة التي تبذلها المجموعة العربية في الأمم المتحدة، ومواصلة لدعمه في مرحلة التفاوض لتضمين الأولويات التنموية العربية في الأجندة العالمية للتنمية ما بعد 2015، بما ينسق مع المصالح العربية.

وإذ نؤكد على أهمية المرونة في تحديد أهداف التنمية العالمية ما بعد 2015، بحيث تتضمن الأهداف التنموية الإقليمية والوطنية الخصائص الثقافية للدول المختلفة، وأن لا تتعارض مع القيم الدينية والتقاليد للمنطقة العربية.

ندعو المجموعة العربية بأولويات المنطقة لأجندة التنمية العالمية ما بعد 2015، التي أقررناها في اجتماعنا اليوم، كما نوصي بما يلي:

- تعزيز التسويق بين المجالس الوزارية العربية المتخصصة والمنظمات العربية المتخصصة بالتعاون مع الأمم المتحدة ووكالاتها، بما يحقق تجانس المواقف والرؤى بين الوزارات والجهات المعنية بالتنمية في الدول العربية وبما يدعم موقف المجموعة العربية في الأمم المتحدة، لدعم الجهود العربية الرامية لتضمين أولويات المنطقة العربية في أجندة التنمية العالمية لما بعد 2015.
- التأكيد على أن يكون إطار الأهداف التنموية العالمية لما بعد 2015، ذات طابع عملي قابل للتحقيق والقياس ومصالحةً للدول ذات مستويات التنمية المختلفة.
- التأكيد على توحيد مساري غايات التنمية المستدامة وأجندة ما بعد 2015، لاسيما بعد انعقاد دوره الجمعية العامة للأمم المتحدة المبعدين (سبتمبر / أيلول 2015).
- التأكيد على ضرورة الشراكة الدولية من أجل التنمية، وترجمتها في غايات محددة واضحة مترتبة بوسائل تنفيذ، ومؤشرات لقياس التقدم.
- تعزيز جهود قطاع الشؤون الاجتماعية في جامعة الدول العربية في مجال الإحصاءات والمسوح بما يسهم في دعم القدرات الإحصائية الوطنية من أجل سد النقص في قواعد البيانات الإحصائية الخاصة بأجندة التنمية الدولية.
- الحرص على أن تتضمن مقدمة أو بياجية الأهداف التنموية العالمية لما بعد 2015، الإشارة إلى حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بما يتماشى مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

- إعطاء فرص شاملة ومستدامة لإرادة الشباب وقدرتهم ومشاركتهم الفاعلة في صناعة واقع أفضل لهم ولمجتمعاتهم.
- التأكيد على أهمية صيانة كيان الأسرة الطبيعية باعتبارها نواه للمجتمع وركيزة من ركائز التنمية والاستقرار الاجتماعي، والدعوة لحمايةها والمحافظة على تمسكها.

وفي نهاية أعمالنا، نرفع نحن المختارون في أعمال المؤتمر بالأصلة عن أنفسنا وبالنيابة عن دولنا ومنظماتنا، أسمى آيات الشكر والتقدير للسيد الرئيس عبد الفتاح السيسي - رئيس جمهورية مصر العربية، على رعايته لأعمال مؤتمرنا هذا التي أتت تأكيداً على دور مصر الريادي في الدفع بمسيرة التنمية العربية، كما نتقدم بخالص الشكر والتقدير للحكومة والشعب المصري الشقيق على كرم الضيافة وحسن الوفادة، كما نتقدم بالشكر إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الشؤون الاجتماعية)، بما أنسهم في إنجاح أعمال هذا الحدث العربي للهام وعقد أعماله في أفضل الظروف وأيسرها.

الوزاري المرافق

2015 - ١٠ - ٢٧

الى كل من يحمله

(2014 Jil / الجلـ عـلـىـكـمـ بـلـغـتـ الـعـمـلـ

الـعـلـمـ

2014 يولـيـوـ / يولـيـ ٣٠

**مصفوفة الأولويات العربية كما جاءت في إعلان مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب**

**علن - المساعي الأردنية للهشمة، لار / مار 2014**

<p><b>الأولويات العربية</b> التنمية الجنسية خضر التي جاءت في إعلان عمان</p>	<p>أهداف التنمية المستدامة من الطريق العامل المطلوب المعنى بأهداف التنمية المستدامة (تعز لوليو 2014)</p>	<p>الغابات المقترحة التي تمت مناقشتها في المنتدى للغربي الرفيع المستوى حول التنمية المستدامة الذي ظهرت الإسقاطات المتداولة مع جامعة الدول (عجلن، العملة الأردنية المهمشة - 2) نيسان/أبريل 2014</p>	<p><b>ملاحظات:</b> - مكتب قرابة مغاربة الأردنية التنموية الخاصة حضر وطالبات المقترحة من تعدد بعض حالات التوافق في التضامن والمساند الذي تم التوافق عليهما في درقة الفرقي العامل المقترح المعنى بأهداف التنمية المستدامة (highlighted)</p>
<p><b>الأولويات العربية</b> التنمية الجنسية خضر التي جاءت في إعلان عمان</p>	<p>أهداف التنمية المستدامة من الطريق العامل المطلوب المعنى بأهداف التنمية المستدامة (تعز لوليو 2014)</p>	<p>الغابات المقترحة التي تمت مناقشتها في المنتدى للغربي الرفيع المستوى حول التنمية المستدامة الذي ظهرت الإسقاطات المتداولة مع جامعة الدول (عجلن، العملة الأردنية المهمشة - 2) نيسان/أبريل 2014</p>	<p><b>ملاحظات:</b> - تضمنت المقترحة الغابات المقترحة العام 2030 كتاريخ لحقوقها. - فيما يخص لأردنيات العربية، 15، 12، 10، 7، 10، 12، 15، تمت لقرار عطيات لم يتم مناقشتها خلال المنتدى العربي ربيع السنوى. - على ضوء الغابات الـ 169 المقترحة في ورقى الفرقي العامل المقترح المعنى بأهداف التنمية المستدامة، تم اقتراح عدد من القضايا للنقاش بالإضافة إلى الغابات المقترحة أدناه.</p>

الناتج	الأولوية 1
الأولوية 2	الأولوية 3
<ul style="list-style-type: none"> <li>- القضاء على الفقر عدائق من 1.25 دولار أمريكي في اليوم الواحد</li> <li>- خفض نسبة السكان الذين يعيشون بكل من 2 دولار في اليوم في أقل البلدان نموا بنسبة 2x، والمعدلان الذين يعيشون بكل من 2.75 دولار في اليوم في البلدان المتوسطة الدخل الذين يعيشون بكل من 4 دولارات في اليوم في البلدان للمتوسطة الدخل العليا بنسبة xx</li> <li>- زراعة تنمية نظام العصبية الاجتماعية للقراء والكتابات المنشورة، بما يؤدي إلى تشكيلهم وخاصية الأشخاص ذوي الإعاقة.</li> </ul>	<p>القضاء على الفقر العدائق وخفض معدلات الفقر الأفراد</p> <p>ـ خفض معدلات البطالة وتوفير الوظائف والعمل اللائق للجنسين بما فيهم الشباب من الرجال والنساء</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>- توفير XXX مليون فرصة عمل للمواطنين (أو اكملية بحلول عام 2030)</li> <li>- خفض الفجوة بين صالة الذكور والإذات في سوق العمل (رفع نسبة عمالة الإناث إلى صالة الذكور إلى x)</li> <li>- خفض معدلات بطالة الشباب ذكوراً وإناثاً بـxx</li> <li>- تعزيز الموارد لاستثمار الإناثجي، والتقويم الصناعي، خصوصاً في القطاعات الكثيفة العمالة، لزيادة فرص العمل.</li> </ul>	<p>ـ خفض معدلات البطالة وتوفير الوظائف والعمل اللائق للجنسين بما فيهم الشباب من الرجال والنساء</p>

## النقط

### الأولوية 4

- ضمنان أن يتمتع جميع البنات والبنين والقرين بتعلم لبنتائى وثانوى مجاني ومنصف وجيد، مما يؤدي إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة بحلول عام 2030 .- ضمنان أن تتاح لمجموع البنات والبنين فرصة الحصول على نوعية جيدة من النساء والرجال عليه في مرحلة الطفولة المبكرة والتعلم قبل الإنذان حتى يكتروا جاهزين للتعليم الابتدائي بحلول عام 2030 .

- ضمنان تكفلوا فرصة جميع النساء والرجال في الحصول على التعليم المهني والتعلم العالي الجديد والمعمور التكفلة، بحلول عام 2030 .

- زيوة عدد الشباب والكبار الذين تتوفر لهم المهارات المناسبة، بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية، للعمل ويشغل وظائف لائقة ولبشرة العمل الحررة بنسبة [X] في المائة بحلول عام 2030 .

- القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم وضمن تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للقدرات الشخصية، بما في ذلك لأشخاص ذوي الإعاقة وألطفال الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة، بحلول عام 2030 .

- ضمنان أن يتم جمع الشهادات، ر [X] في المائة على الأقل من الكبار، رجالاً وإناث على حد سواء، بالقراءة والكتابة، والحساب بحلول عام 2030 .

- القضاء على التسرب المدرسي للأطفال.

- خفض رفقات حوفي الولادة بـ XX والرضع بـ XX والأطفال أقل من 5 سنوات بـ XX وخاصة الدول الأقل نمواً.

- خفض نسبة (Ratio) رفوات الأمهات بـ XX وخاصة في الدول الأقل نمواً.

- خفض البدانة بين السكان عامة، بما في ذلك الأطفال والشباب بـ XX%.

- ضمنان تلقيح جميع الأطفال دون سن 5 سنوات ضد الأمراض المعدية.

- خفض عبء الأمراض الرئيسية، المعدية وغير المعدية على حد سواء.

- زيوة فرص الحصول على خدمات رعاية صحية ذات جودة، بما في ذلك خدمات الرعاية الصحية والإنجابية والنفسية، مع ضمان المعاواة في الحصول على الخدمات الصحية والوقائية لجميع الفئات بجميع المناطق الجغرافية.

- وضع نهائية لأوبئة الإيدز والسل والمalaria والأمراض المدارية المهمة ومكافحة الإنفلوكتيكيدي الوبائي والأمراض المنتقلة بالبياه والأمراض المعدية الأخرى بحلول عام 2030 .

### الأولوية 5

تأمين الخدمات الصحية المناسبة والجديدة والشاملة بما فيها الصحة النفسية وصحة الأمهات والأطفال

## الافتراضات

الأولوية 6 نطوي المسؤولية بين الجنسين وتمكن النساء والذكور	الأولوية 7 نطوي العمالة الاجتماعية للأطفال والقضاء على العنف ضد الأطفال	الأولوية 8 ضمان الحق في السكن اللائق وتحصين أوضاع الأحياء الفقيرة.
<ul style="list-style-type: none"> <li>- تكثيف القرض بين الجنسين على جميع المستويات.</li> <li>- حلولية النساء والتقويم من جميع المدخل العنت وقضاه عليه، وعلى وجه الخصوص ذوات الإعالة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- القضاء على الإسامة والاستغلال والاتجار وجعل اشكال العنف ضد الأطفال.</li> <li>- التحالف دنابير لدورية لضمان إيهام أسره اشكال عمل الأطفال.</li> <li>- حظر وإنهاء إشراك الأطفال في الزراعات المسلحة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- ضمان الحق في السكن اللائق وتحصين أوضاع الأحياء الفقيرة.</li> <li>- تزويذ الفقل المستدام وضمان الحق في شبكة تنقل جماعي لاتقة وأسلمة وسلامة ويكلفة ميسورة.</li> <li>- تزويذ بليلة تحفيظ ملائمة لدعم الشاطط الاقتصادي وتحسين الخدمات للمواطنين.</li> <li>- زراعة نسبة النباتات المعطر تدريجيا بنسبة ٥٠٪</li> <li>- تطوير المناطق الفقيرة والمجتمعات خبراء المخليطة وخالصة في المناطق الحضرية بنسبة ٥٥٪</li> <li>- دعم دور الحكم والإدارة والمحلية في توفير الخدمات الأساسية.</li> <li>- تامين من شامل للجميع وamicالية تنقل الأشخاص ذوي الإعالة في المدن والمجتمعات.</li> <li>- تغذيل الترسان الحضاري الشامل للجميع والمستدام، ولقدرة على تخفيض وإدارة التجمعات البشرية في جميع البلدان</li> <li>- على نحو قائم على المشاركة ومتكمال ومستدام، بحلول عام 2030.</li> <li>- تغذيل القرارات المتتوفرة لإدارة مخاطر الكوارث الطبيعية وبشرية المنشآت.</li> <li>- حلولية القرارات التقليدي والطبيعي.</li> </ul>

## النواتج

### الأولوية 11

**الأولوية 9**

- تأمين الحصول على مياه شرب كافية وسالمة.
- تأمين الصرف الصحي الآمن والنظافة المائية، بما فيها المياه المسترحة.
- تشجيع الإداراة المتكاملة للموارد المائية، بما في ذلك:

  - العدد من تسرّب الموارد إلى المصادر المائية بنسبة  $xx\%$ .
  - زيادة الاستخدام المستدام وتنمية موارد المياه غير التقليدية بنسبة  $xx\%$ .
  - اعتماد سبل إقراض واسترتيجيولات وعمل سبل فعالة لاستخدام المستدام والإدارة المستدامة.

- زراعة معالجة مياه النفايات المترتبة والصناعية واستخدام المياه غير التقليدية بنسبة  $xx\%$ .
- تخفيض معدل خسائر الفقد في المياه بنسبة  $xx\%$ .
- تخسيس مؤشرات كفاءة استخدام المياه في جميع الأنشطة والاستخدامات بنسبة  $xx\%$ .
- زيادة الإنفاق العام على البنية التحتية للمدينة للمياه والصرف الصحي بنسبة  $xx\%$ .
- تعزيز وتنفيذ سبل إمدادات الكهرباء مع تغذير المناخ.
- تعزيز الحصول على تكنولوجيات المياه الملائمة.

**الأولوية 10**  
تعزيز المعرفة العلمية وتشجيع البحث العلمي والإبداع  
والتكنولوجيا

- زراعة المعرفة العلمية والتكولوجية لدى الأطفال والشباب من خلال إنشاء المراكز العلمية.
- تعزيز المعرفة العلمية والتكولوجية لدى الأفراد والشباب من خلال التكولوجيا والتكنولوجيا.
- زراعة الإستثمار في المناطيف الريفية (يحلول ... ) من خلال البنية التحتية للنواحي الإرشاد الزراعي والتطور التكنولوجي وبنوك الجنينات النباتية والمحاصيل من أجل تعزيز الأبحاث العلمية وتحديث القدرات التكنولوجية في القطاعات الصناعية في الإسكندرية.
- الإبداع وزيادة عدد العاملين والمعلمات في الأبحاث والتطوير بنسبة  $xx\%$  لكل مليون زراعة الإنفاق في الإبداع والتطوير في القطاعين العام والخاص بنسبة  $xx\%$ .
- زيادة حصة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في مزيج الطاقة بنسبة  $xx\%$ .
- تخفيض معدل خسائر الطاقة بنسبة  $xx\%$ .
- تخسيس مؤشرات كفاءة استخدام الطاقة في جميع الأنشطة والاستخدامات بنسبة  $xx\%$ .
- زيادة الإنفاق العام على البنية التحتية الحديثة للطاقة بنسبة  $xx\%$ .
- تطوير وتنفيذ سياسات الحد من تغذير المناخ، ودعم توفير الطاقة النظيفة بما في ذلك الطاقة

**الأولوية 11**  
ضمان حصول الجميع على خدمات الطاقة المستدامة

البلدات	الألوية
<ul style="list-style-type: none"> <li>- تغزيل الحصول على تكنولوجيات المطاطة الملائة</li> <li>- تشجيع البحوث والإبتكار لتقدير جوهرات الطاقة المتعددة</li> <li>- خفض مساحة الأراضي المدتهورة بنسبة ٣٢٪ ومحافظة التصحر.</li> <li>- ضمان حفظ النظم الإيكولوجي، بما في ذلك تنوّعها البيولوجي، من أجل تعزيز قدرتها على توفير الماء</li> <li>- تنمية حقوق التنمية المستدامة.</li> <li>- اتخاذ إجراءات عاجلة وعامة للحد من تدهور الموارد الطبيعية، ووقف فقدان التموّل البيولوجي، وحماية الألواع المهددة ومنع انقاضها.</li> </ul>	<p><b>الألوية 12</b> مكافحة التصحر و تدمير التربية و حماية التموّل المدتهوري</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>- ضمان الحق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والحصول على المعلومات رفقة القرارات الوطنية.</li> <li>- ضمان مبادلة القانون واستقلال القضاء</li> <li>- ضمان المساءلة في الوصول إلى العدالة</li> <li>- تحصين المتفاقية والمساهمة في إدارة الأموال العامة</li> <li>- الاستقلالية من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتعزيز خدمات الحكومة الإلكترونية</li> <li>- الحد من الفساد والرشوة بجمعها إشكالهما</li> </ul>	<p><b>الألوية 13</b> تعزيز الراية والحكومة</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>- زراعة صافى المساعدة الإنمائية الرسمية للدول النامية بما فى ذلك الدول الأقل نمواً، بنسبة ٦٪ من الدخل القومي الإجمالي لبلدان لجنة المساعدة الإنمائية التابعة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الميدان الاقتصادي</li> <li>- زراعة نسبة وأربادات البلدان المتقدمة الأدنية من البلدان النامية والأقل نمواً المعمدة من اليوم الجمعة (حسب القويمة وباستثناء الأسلحة) بنسبة ٣٢٪</li> <li>- إزالة الحواجز التجارية المفروضة من قبل البلدان المتقدمة على السلع الزراعية والأغذية والآمنة من البلدان النامية</li> <li>- ضمان حصول الجميع على الأدوية المقدمة للحياة</li> <li>- تحصين القرارات المؤسسية والمساءلة على المستوى الوطني في ما يخص استخدام المساعدات الإنمائية</li> <li>- ضمان المزيد من التعاون في نقل التكنولوجيا السليمة بينما ينافي ذلك لأغراض التخفيض من آثار تغير المناخ والتكيف معه وإدارة خطط الكوارث الطبيعية.</li> <li>- إنها الاحتلال الإسرائيلي للقدس وفقا للقرارات الدولية والمبددة العربية.</li> </ul>	<p><b>الألوية 14</b> توفير بيئة تعليمية لتعزيز التنمية المستدامة و حشد الموارد المالية اللازمة</p>

### الفالست

#### الأولويات

- نبذ المذلت ودعم جهود مكافحة الإلزام والضرر وتجسيخ قيم السلام وتقدير التراث

- التنمية المستدامة وتعزيز روح الوحدة الوطنية.

- دعم الأسرة في الإضطلاع بختلف أدوارها والمحافظة على التقاليد كونها.

- تكثيف وتعزيز الدعم الاجتماعي الأجتماعي والاقتصادي والسياسي للمجتمع، دور تمهيز.

- توفير بيئة آمنة للأمراء بما يحقق تعلمسكها وقيامها بوظائفها في التربية والتنمية وتوفر

- الإنسانية لأفرادها.

- تطوير البنية وشكل لمعاليه وتقديم مستوى ولو عية الخدمات المقدمة للأسرة وأفرادها.

- دمج المستفيدين في حياة الأسرة وسعادتهم والاستغلال بخبرائهم.

الأولوية 15

تعزيز للصالح العام بين دولت المجتمع ببطليه  
المختار

## **مرفق رقم (6)**

التقرير التجميعي المقدم من الأمين العام للأمم المتحدة بشان خطة التنمية المستدامة لما بعد عام 2015  
الذي صدر بتاريخ 4 ديسمبر 2014، تحت عنوان "الطريق إلى العيش بكرامة بحلول عام 2030: القضاء على الفقر وتحقيق حياة الجميع وحماية كوكب الأرض"

Distr.: General  
4 December 2014  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون

البندان ١٣ (أ) و ١١٥ من جدول الأعمال

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج  
المؤشرات الرئيسية ومؤشرات القمة التي  
تعقدتها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي  
والاجتماعي والميدانين المتصلة بما  
متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

الطريق إلى العيش بكرامة بحلول عام ٢٠٣٠: القضاء على الفقر وتغيير  
حياة الجميع وحماية كوكب الأرض

报 告 文 件  
تقدير تجمعي مقدم من الأمين العام بشأن خطة التنمية المستدامة لما بعد  
عام ٢٠١٥

موجز

يقدم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ٦/٦٨ الذي طلبت فيه الدول الأعضاء  
إلى الأمين العام أن يقوم بتحميم كامل تشكيلة المساهمات المتأتية بشأن خطة التنمية لما بعد  
عام ٢٠١٥ وأن يقدم قبل نهاية عام ٢٠١٤ تقريراً تجميعياً ليكون بمثابة مساهمة في  
المفاوضات الحكومية الدولية.

ويرسم التقرير، استناداً إلى خبرة عقدين من الممارسة الإنمائية وإلى إسهامات حرى  
تجميعها من خلال عملية مفتوحة شملت الجميع، خريطة طريق إلى تحقيق العيش بكرامة في  
السنوات الـ ١٥ التالية. ويقترح التقرير خطة للتنمية المستدامة تتسم بالشمول وتفضي إلى  
التحول أساسها الحقوق ومحورها الناس وكوكب الأرض. ويتضمن مجموعة متکاملة من



الرجاء إعادة استعمال الورق

221214 171214 14-66172 (A)

ستة عناصر للمساعدة في صوغ خطة التنمية المستدامة وضمان الوعي والاهتمام بالطموح والرؤية اللذين عبرت عنهما الدول الأعضاء، وترجمتها إلى واقع، على الصعيد القطري، وهذه العناصر هي: (أ) العيش بكرامة: القضاء على الفقر ومكافحة عدم المساواة؛ (ب) الناس: ضمان التمتع بمقدور الصحة وتوفير المعرفة وإدماج النساء والأطفال؛ (ج) الرخاء: بناء اقتصاد قوي يشمل الجميع ويفضي إلى التحول؛ (د) كوكب الأرض: حماية نظمنا الإيكولوجية لصالح كافة المجتمعات وأطفالنا؛ (هـ) العدل: العمل على إشاعة الأمان والسلام في المجتمعات وتنمية المؤسسات؛ (و) الشراكة: حفز التضامن العالمي من أجل التنمية المستدامة.

ويؤكد التقرير أيضاً أن الخطة المتكاملة للتنمية المستدامة تتطلب إطاراً من وسائل تفويتها على نفس القدر من التأزر، يشمل التمويل والتكنولوجيا والاستثمار في قدرات التنمية المستدامة. كما يندعو التقرير إلى اعتناق ثقافة المسؤولية المشتركة لضمان ترجمة الوعود إلى واقع، وتحقيقاً لهذه الغاية، يقترح التقرير إطاراً يتسم من خلاله رصد التنفيذ واستعراضه، استناداً إلى قدرات إحصائية أفضل واستغلال الإمكانيات التي تتيحها مصادر البيانات الجديدة وغير التقليدية، وأن تكون منظومة الأمم المتحدة "على مستوى الغرض المنشود" بحيث تستطيع التصدي لتحديات الخطة الجديدة. وتحقيق العيش بكرامة في السنوات الـ 15 المقبلة أمر ممكن إذا ما قمنا بشكل جماعي بتبعة الإرادة السياسية والموارد اللازمة لتعزيز النظام المتعدد الأطراف وتنمية دولنا.

## المحتويات

### الصفحة

أولا - دعوة عالمية إلى العمل لتغيير عالمنا في فترة ما بعد عام ٢٠١٥ .....	٤
ثانيا - موجز تجمعي .....	٩
ألف - ما تعلمناه بعد عقدين من التجربة في مجال التنمية .....	٩
باء - ما تعلمناه من مناقشات خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ .....	١١
حيم - طموحات مشتركة لمستقبل مشترك .....	١٥
ثالثا - وضع إطار للخطة الجديدة .....	١٧
ألف - تمهيد السبيل .....	١٨
باء - اتباع نهج يفضي إلى التحول .....	٢١
حيم - العناصر الأساسية الستة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة .....	٢٢
دال - دمج العناصر الأساسية الستة .....	٢٧
رابعا - حشد الوسائل الازمة لتنفيذ خطتنا .....	٢٨
ألف - تمويل مستقبلنا .....	٢٨
باء - تسخير التكنولوجيا والعلوم والابتكار من أجل مستقبل مستدام .....	٣٥
حيم - الاستثمار في القدرات على تحقيق التنمية المستدامة .....	٣٧
خامسا - إنجاز خطتنا: مسؤولية مشتركة .....	٣٩
ألف - قياس الديناميات الجديدة .....	٣٩
باء - إنارة السبيل: دور البيانات في الخطة الجديدة .....	٤٠
حيم - قياس التقدم الذي نحرزه: الرصد والتقييم والإبلاغ .....	٤١
دال - جعل الأمم المتحدة ملائمة للتحول .....	٤٤
سادسا - خاتمة: معاً ضمن تعاون عالي .....	٤٦

”نسلم بأن الناس هم محور التنمية المستدامة ونحن، في هذا الصدد، نسعى إلى بناء عالم عادل ومنصف وشامل للجميع، ونلتزم بالعمل سوياً من أجل تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل، وتحقيق التنمية الاجتماعية وحماية البيئة بما يعود بالنفع على الناس كافة“.

الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (مؤتمر ريو + ٢٠)، ”المستقبل الذي نصبو إليه“

#### أولاً - دعوة عالمية إلى العمل لتغيير عالمنا في فترة ما بعد عام ٢٠١٥

١ - يهُيئ عام ٢٠١٥ فرصة فريدة أمام قادة العالم والناس للقضاء على الفقر وتغيير العالم على نحو يجعله يلي بشكل أفضل حاجات الإنسان وضرورات التحول الاقتصادي، بالتزامن مع حماية بيتنا وكفالة استباب السلام والتعمّق بحقوق الإنسان.

٢ - ونحن الآن في مفترق طرق تاريخي، وسيتوقف على الطريق الذي سنسلكه بمحاجنا، أو فشلنا في الوفاء بالوعد التي قطعناها على أنفسنا. وبإمكاننا عن طريق اقتصادنا المعلوم وما لدينا من تكنولوجيا متقدمة أن نقرر القضاء على آفة الفقر المدقع والجوع الملائم للبشرية منذ القدم. أو أن نستمر في زيادة تدهور كوكبنا والسماح لأوجه عدم المساواة التي لا تُحتمل بأن تُثْبِّتَ المراة واليأس. إن طموحنا هو تحقيق التنمية المستدامة للجميع.

٣ - وسيكون الشباب هم حملة مشاعل خطة التنمية المستدامة المقبلة المتعددة حتى عام ٢٠٣٠. ويجب أن نضمن لا يختلف أحد عن ركب هذا التحول مع تكفلنا في الوقت نفسه بحماية الكوكب. ونحن مسؤولون معاً عن بدء السير في طريق يحقق الازدهار العميم والمشاركة في عالم ينعم بالسلام ويصمد في وجه الأخطار ويُستمسك فيه بحقوق الإنسان وسيادة القانون.

٤ - والتغيير هو شعارنا. ونحن مدعاوون في هذه اللحظة إلى الإمساك بذلة القيادة والتصريف بشجاعة. نحن مدعاوون إلى احتضان التغيير وتبنيه. تغيير مجتمعاتنا. تغيير طرق إدارة اقتصاداتنا. تغيير علاقتنا بكل كوكبنا الذي ليس لدينا غيره.

٥ - وباستطاعتنا ونحن نقوم بذلك أن نستجيب بشكل كامل لاحتياجات عصرنا والوفاء بالوعد الحالى الذي قطعناه على أنفسنا عندما ولدت الأمم المتحدة.

٦ - فقد أخذت الأمم العالم منذ سبعين عاماً، وقت اعتماد الميثاق المؤسس للمنظمة، على عاتقها في ديناجة الميثاق التزاماً علينا بـ ”أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب ... وأن

نوكد من جديد ليهاننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والأمم كبرها وصغرها من حقوق متساوية ... وأن نين الأحوال التي يمكن في ظلها تحقيق العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي، وأن تنفع بالرقي الاجتماعي قدماء، وأن ترفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح“.

٧ - وانطلاقاً من هذا الوعود الأساسي، دعت الجمعية العامة في إعلان الحق في التنمية (١٩٨٦) إلى اعتماد نهج يضمن أن يشارك الجميع في التنمية مشاركة حقيقة وأن توزع فوائدها توزيعاً عادلاً.

٨ - لقد حققت البشرية تقدماً مبهراً في العقود السبعة الماضية. فقد قلصنا العنف وأنشأنا مؤسسات عالمية وأرسينا مجموعة مبادئ عالمية متفق عليها ونسجنا ثرياً من قواعد القانون الدولي. وشهدنا تقدماً تكنولوجياً مذهلاً وخروج الملايين بعد الملايين من دائرة الفقر وخروج ملايين آخرين من دائرة التهميش وقهقر أمراض وارتفاع متوسط العمر المتوقع وتفكك الاستعمار وولادة أمم جديدة وانكسار الفصل العنصري وترسخ جذور الممارسات الديمقراطية وبناء اقتصادات نابضة في جميع المناطق.

٩ - ووجدنا منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية "مؤتمر قمة الأرض" في ريو دي جانيرو، البرازيل، عام ١٩٩٢ طريقةً جديداً نحو رفاه البشرية، هو طريق التنمية المستدامة. وجعل إعلان الألفية والأهداف الإنمائية للألفية اللذين صيغوا في عام ٢٠٠٠ الناس في قلب الاهتمام، فتحسنت بذلك حياة الكثيرين في العالم أجمع تحسناً لم يسبق له مثيل، وأظهر استئثار الجهود العالمية خلف الأهداف الإنمائية للألفية أن بإمكان العمل المتعدد الأطراف أن يحدث تغيراً حقيقياً.

١٠ - إلا أن أوضاع العالم اليوم بعيدة كل البعد عن الرؤية التي توصحاها الميثاق. في بينما ينعم البعض في حمر وفير، نشاهد البلاين وهم يعانون من الفقر الكاسح والتفاوتات الصارخة والبطالة والأمراض والحرمان. والتشرد هو الآن في أعلى مستوى له منذ الحرب العالمية الثانية. وباتت التراعات المسلحة والجريمة والإرهاب والاضطهاد والفساد والإفلات من العقاب وتأكل سيادة القانون واقعاً يومياً. وما زالت أزمات الاقتصاد والغذاء والطاقة العالمية لها آثار ملموسة. وعواقب تغير المناخ هي الآن في مستهلها فقط. وبقدر ما ترك التقدم الذي أحرزناه في العلم والتكنولوجيا وتبثةً أشكال التحرك الاجتماعي على الصعيد العالمي بصماته على حقبتنا المعاصرة، فكذلك فعلت أيضاً أوجه الإخفاق والقصور المذكورة.

- ١١ - فعالنا الذي باتت العولمة سنته الأساسية وإن كان التقدم الاستثنائي الذي تحقق هو إحدى علاماته المميزة فقد غدا متsuma أيضا بدرجات غير مقبولة وفوق طاقة التحمل من العوز والخوف والتمييز والاستغلال والظلم والطيش البيئي على جميع المستويات.
- ١٢ - غير أننا ندرك أيضا أن هذه المشاكل ليست من صنع الطبيعة أو نتاج ظواهر خارجة عن إرادتنا. فهي نتاج لفعل وقصص الناس، من مؤسسات عامة وقطاع خاص وجهات أخرى معهود إليها بحماية حقوق الإنسان والذود عن كرامة الإنسان.
- ١٣ - إننا نعلم كيف تتصدى لهذه التحديات ولدينا الوسائل التي تمكننا من ذلك. ولكن الذي نحتاجه هو العمل المشترك الآن تحت قيادة سمعها الاستعجال.
- ١٤ - فهي تحديات عالمية. تتطلب مستويات جديدة من العمل المتعدد الأطراف المنبني على الأدلة والمرتكز على القيم والمبادئ المشتركة وعلى الأولويات التي تجسد مصيرها مشتركا.
- ١٥ - إن الالتزامات العالمية التي أخذناها على عاتقنا بمحب الميثاق يجب أن تجبرنا على التحرك. وشعورنا بالتعاطف مع الآخرين ومصلحتنا الذاتية المستمرة يجب أن يدفعنا إلى التحرك. والمسؤوليات الملقاة على عاتقنا باعتبارنا رعاة لهذا الكوكب يجب أن تدفعنا بنفس القدر إلى التحرك. والتحديات التي نشهدها اليوم لا تخترم الحدود التي رسّها البشر، سواء كانت حدودا بين البلدان أو حدودا بين الطبقات أو القدرات أو الأعمار أو الجنسين أو المناطق الجغرافية أو الأصول العرقية أو الأديان.
- ١٦ - فنربط العالم الذي لا رجعة فيه يجعل التحديات التي تواجه أيها منا تحديات أمام كل واحد فينا، وهو أمر يحدث تدريجيا في بعض الأحيان ولكنه يحدث فجأة في أحيانا كثيرة. غير أن مواجهة هذه التحديات المعقّدة ليست مجرد عبء من الأعباء؛ بل هي بالأحرى فرصة لصوغ شراكات وتحالفات جديدة يمكنها أن تتصافر معا للنهوض بأوضاع البشر.
- ١٧ - وتتوفر التجربة التي حضناها في السعي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أدلة دامجة على أن من الممكن استثمار طاقات المجتمع الدولي لمواجهة هذه التحديات المعقّدة. فقد التلقت الحكومات والمجتمع المدني وتشكيلة كبيرة من الجهات الفاعلة الدولية خلف هذه الأهداف في معركة متعددة الجبهات ضد الفقر والمرض. وتولدت عنهم نُجُح مبتكرة وبيانات جديدة وتعززت النُّهُج المتعددة الأطراف وتدعم الأخذ بنهج قائم على التنازع في تناول السياسة العامة. فالسياسات العامة السليمة المستوحة من الأهداف الإنمائية للألفية والتي يعزّزها العمل الجماعي والتعاون الدولي تفضي إلى نجاحات باهرة. فقد استطاع العالم في العقود السابقات

منذ عام ١٩٩٠ أن يقلل نسبة الفقر المدقع إلى النصف وأن يتصلل ٧٠٠ مليون شخص من بران الفقر المدقع. وفي العقد الممتد بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠، أمكن تجنب وفاة ما يقدر بـ ٣ ملايين شخص من الملاريا وأنقذ ٢٢ مليون شخص في المعركة ضد السل. وأبقى تيسِر إمكانية حصول المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية على العلاج المضاد لفيروسات النسخ العكسي على حياة ٦٦ مليون شخص منذ عام ١٩٩٥. وتحسن بشكل مطرد في الوقت نفسه نسبة الإناث إلى الذكور في المدارس الابتدائية وإمكانية الحصول على الرعاية الصحية للأطفال والأمهات ومشاركة المرأة في الحياة السياسية<sup>(١)</sup>.

١٨ - ويجب أن نستمر في الأعمال التي لم تكتمل في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأن نستخدمها كمنطلق نحو المستقبل الذي نصبو إليه، نحو مستقبل لا فقر فيه، مستقبلٍ أساسه حقوق الإنسان والمساواة والاستدامة. فهذا هو واجبنا ولا بد أن يكون هو أيضاً الإرث الذي نسعى جاهدين لأن نتركه للأطفال.

١٩ - لقد شرع المجتمع الدولي، في مسعى منه لصوغ خطة عالمية للتنمية المستدامة للسنوات التالية لعام ٢٠١٥، في عملية لم يسبق لها مثيل. فلم يحدث قط أن جرى تشاور بهذا القدر من الاتساع والشمول بشأن عدد بهذه الكثرة من المسائل موضوع الاهتمام العالمي. وهي رحلة حاسمة الأهمية التزرت بخوضها، في السنتين القصيرتين اللتين انقضتا منذ أن أرسى مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الأساس لمسار التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥، جميع الدول الأعضاء وكامل منظومة الأمم المتحدة والخبراء وقطاعٍ مثل من المجتمع المدني وقطاع الأعمال وأيضاً - وهو الأهم - ملايين الأشخاص من كافة بقاع العالم. وهذا أمر يهدونا بسببه هو بالذات أملًّا كبيراً. وتشكل الروح الخلاقة والشعور بروحية الهدف اللذان انبثقا عن الأسرة البشرية بتكاملها برهاناً على أن بإمكاننا أن نتلاقى لكي نبتكر ونتعاون سعيًا إلى إيجاد حلول وتحقيق المصلحة المشتركة.

٢٠ - ولما كان الباب بات الآن مفتوحاً أمام قاعدة عريضة من مؤيدي هذا المسار، فلا بد من التسليم بأن شرعيته ستتوقف إلى حد كبير على درجة تجسد الرسائل الأساسية التي تصل إلينا في مجملها النهائية. وليس هذا هو الوقت المناسب للررضوخ للاعتبارات السياسية أو تقبل الحد الأدنى المعتمد. فالتهديدات الجديدة التي تواجهنا والفرص الجديدة التي تلوح لنا تتطلب مستوىً عالياً من الطموح ومسار عمل يتسم حقاً بطابع المشاركة والتحاوب وتحقيق التحول.

(١) انظر التقرير المتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٤.

٢١ - ويشمل ذلك التصدي لتغير المناخ. وكما أكدت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، فإن تغير المناخ يؤدي إلى تفاقم التهديدات. ويزيد صعوبة تحقيق خطة التنمية المستدامة لأنه يؤدي إلى تراجع الاتجاهات الإيجابية ونشرء حالات جديدة من عدم اليقين وتصاعد تكاليف التحصين ضد الأخطار.

٢٢ - وهذا عمل لا ينفع معه سر الأمور كالعتاد.

٢٣ - فالناس في جميع أنحاء العالم يتطلعون إلى الأمم المتحدة ويتظرون منها أن تكون على مستوى التحدي بأن تكون لديها خطة محققة للتحول حقاً، خطة عالمية وقابلة أيضاً للتطبيق لظروف كل بلد ويكون الناس وكوكب الأرض محورها. وقد أكدوا في نداءهم الحاجة إلى الديمقراطية وسيادة القانون وجود فسحة للعمل الأهلي والحكومة الأنبعج والمؤسسات القادرة، وإلى إقامة شراكات جديدة ومتذكرة مع أطراف منها جهات قطاع الأعمال التي تصرف مسؤولية والسلطات المحلية الفعالة، وإلى ثورة في البيانات وآليات قوية للمساعدة وشراكات عالمية متعددة. ويؤكد الناس في جميع أنحاء العالم أيضاً أن مصداقية الخطة الجديدة مرهونة بالوسائل المتاحة لتنفيذها.

٢٤ - وسيشهد عام ٢٠١٥ عقد ثلاثة اجتماعات دولية رفيعة المستوى ستتاح لنا من خلالها الفرصة لأن نرسم ملامح عهد جديد للتنمية المستدامة. أولها المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، الذي سيعقد في أديس أبابا في تموز/يوليه والذي قد يُصاغ فيه تعاهد من أجل إقامة شراكة عالمية. والثاني هو مؤتمر القمة الاستثنائي المعنى بالتنمية المستدامة، الذي سيعقد في مقر الأمم المتحدة بنيويورك في أيلول/سبتمبر، حيث سيعتمد العالم الخطة الجديدة وسيضع بمجموعة أهداف للتنمية المستدامة نأمل أن تشكل نقلة في التوجه لصالح الناس وكوكب الأرض. والثالث هو الدورة الحادية والعشرون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، التي ستعقد في باريس في كانون الأول/ديسمبر، والتي ستغطي فيها الدول الأعضاء بما تعهدت به من اعتماد اتفاق جديد للتصدي لتهديد يمكن أن يزيد من صعوبة إنجاز خطة التنمية المستدامة الجديدة.

٢٥ - لقد آن الأوان لأن يقوم العالم بعمل تاريخي لإحداث تحول في حياة الناس وحماية كوكب الأرض. وإنني أحث الحكومات والناس في كل مكان على الوفاء بالمسؤوليات السياسية والمعنوية الملقاة على عاتقهم. هذا هو نداء من أجل العيش في كرامة وعلينا جميعاً أن نلبي النداء بأفضل ما لدينا من رؤية وكل ما لدينا من قوة.

مجتمعات العالم تقدماً وأكثراً ترتبها في المجال الرقمي. وزادت مستويات الأجور، وتوسّع نطاق الحماية الاجتماعية، وترسخت جذور التكنولوجيات الخضراء، وتسيّر الارتفاعات. معايير التعليم. وتمكنت عدّة بلدان من الخروج من مرحلة الزاغ، وحققت مكاسب مطردة على طريق إعادة التعمير والسلام والتنمية. وترهين هذه التحارب الواسعة النطاق على أن من الممكن التغلب على المشاشة والإقصاء، وتدل على ما يمكن إنجازه في السنوات المقبلة.

وبعد ذلك، وتغيير الاتجاهات الديغراهية الجديدة جالياً ملامح عالمنا. فقد بلغ عدد أفراد الأسرة العالمية فعلاً سبعة بلايين نسمة، ويرجع أن يبلغ عددهم تسعة بلايين نسمة بحلول عام ٢٠٥٠. وعلمنا عالم تعطيه الشيوعية، لأن الناس أصبحوا يعيشون حياة أطول ويتمتعون بصحة أوفى. وأضحي سكان العالم يعيشون أكثر فأكثر في الحاضر، حيث يعيش أكثر من نصف سكان العالم في المدن والحضر. وبات العالم طابعه التقلّل، حيث يضم أكثر من ٢٣٢ مليون مهاجر دولي، أو ما يقرب من بليون مهاجر باحتساب المиграة الداخلية. وستكون هذه الاتجاهات آثار مباشرة على أهدافنا، وستطرح تحديات وستتيّز فرصة على حد سواء.

٣١ - ونحن نرى كيف أن التكنولوجيات الجديدة يمكن أن تفتح المجال أمام نهج أكثر استدامة ومارسات أكثر كفاءة. وندرك أن القطاع العام قادر على زيادة حجم الإيرادات الخصّصة زيادة كبيرة من خلال إصلاح الأنظمة الضريبية، ومكافحة التهرب من دفع الضرائب، وتصحيح أوجه عدم المساواة، ومكافحة الفساد. ونعلم أن هناك قدرًا هائلًا من الموارد غير المستغلة والمهدورة التي يمكن توجيهها نحو التنمية المستدامة. ونعلم أن الشركات المتعلقة إلى المستقبل أضحت تتطلع بدور رائد بتحويل نماذج الأعمال التجارية التي تتبعها إلى نماذج توخي التنمية المستدامة، وأن إمكانات الاستثمار التي يقوم بها القطاع الخاص على أساس اعتبارات أخلاقية لم يُحشد إلا لذر اليسمير منها حتى الآن. ومن شأن الحوافر والسياسات والأنظمة وأنشطة الرصد المناسبة أن تتيح فرصة جيدة. ونعلم أننا في حضن ثورة في مجال البيانات ستتيح لنا أن نرى بوضوح لم نعهد له من قبل أين تكون وإلى أين تحتاج أن تتجه، وستكفلأخذ كل فرد في الحساب. ونعلم أن هناك مبادرات خلاقة في شق أبناء العالم تفضي إلى وضع نماذج رائدة للإنتاج والاستهلاك المستدامين يمكن تعليمها. ونعلم أن الحكومة على الصعيدين الوطني والدولي يمكن إصلاحها حتى تستجيب بكفاءة أكبر لمتطلبات واقع القرن الحادي والعشرين. ونعلم كذلك أن العالم اليوم يضم بين جنباته أول مجتمع مدني معلوم ومتراّبط حقاً ومستقرّ الجهد بشكل كبير وله الاستعداد والقدرة للعمل باعتباره مشاركاً في إحداث التغيير والتحول ومساهمًا في قيادة دفتهما ومحركاً قوياً لهما.

٣٢ - ولقد بدأنا بالفعل في إدارة دفة مسارنا صوب تحقيق التحول.

٣٣ - فقد تم التشديد في المناقشة المتعلقة بخطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ على أهمية مراعاة الظروف الخاصة بكل بلد، مما يجسّد تطويراً في المنظور مقارنة بإطار الأهداف الإنمائية للألفية. ودعى أيضاً إلى إيلاء اهتمام خاص لأكثر البلدان انكشافاً أمام الأخطار، ولا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وينبغي إيلاء اهتمام خاص أيضاً للتحديات التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل والبلدان التي تعاني من حالات المشاكل والنزاع.

٣٤ - وشددت الدول الأعضاء على أن التنمية المستدامة يجب أن تكون شاملة للجميع وأن يكون محورها الناس. وأكدت أهمية النظم الإيكولوجية في سبل عيش الناس، وفي رفاههم الاقتصادي والاجتماعي والبدني والعقلي، فضلاً عن تراثهم الثقافي، - أهمية "أمننا الأرض" كما تسميتها الكثير من الثقافات.

٣٥ - وأكدت الدول الأعضاء أيضاً ضرورة تحسين معايير التقدم، مثل الناتج المحلي الإجمالي، لتحسين استنارة عملية اتخاذ قرارات السياسة العامة. وبينما سلمت بالتنوع الطبيعي والتقانى الذي يطبع العالم، فقد أقرت أيضاً بأن كافة الثقافات والحضارات يمكنها أن تسهم في التنمية المستدامة. وأخيراً، دعت إلى الأخذ بنهج كلية متکاملة إزاء التنمية المستدامة تسترشد بما الإنسانية من أجل العيش في وئام مع النظم الإيكولوجية المنشية لكوكب الأرض.

باء - ما تعلمناه من مناقشات خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥

٣٦ - لقد قطع المجتمع الدولي شوطاً طويلاً في مداولاته بشأن خطة التنمية المستدامة. ففي تموز/يوليه ٢٠١٣، قدمتُ، بناءً على طلب من الجمعية العامة، تقريري المعونون "حياة كريمة للجميع" (A/68/202). وأوصيت فيه بوضع خطة للتنمية المستدامة عالمية ومتکاملة ومستندة إلى حقوق الإنسان، تعالج مسائل النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والعنابة بالبيئة وتسلط الضوء على الصلة بين السلام والتنمية وحقوق الإنسان، أي إلى خطة لا تحمل أحداً. ودعوت أيضاً إلى توخي الصراوة في إجراء الاستعراض والرصد، وتحسين وزيادة تبويب البيانات، وجعل الأهداف والغايات قابلة للقياس والتكييف. وأوردت عدداً من الإجراءات المفضية إلى التغيير التي يمكن أن تطبق على جميع البلدان<sup>(٣)</sup>.

(٣) A/68/202، الفرع ثالثاً - ألف.

٣٧ - وألغت العديد من الأصوات هذه المناقشة، وقدمت طائفة عريضة من أصحاب المصلحة إسهامات قيمة فيها، كما يتضح مما يلي:

(أ) غير الناس في جميع أنحاء العالم عن آرائهم من خلال مشاورات وأنشطة للاتصال لم يسبق لها مثيل اضطلعت بها جماعات منتظمة من المجتمع المدني، ومن خلال الحوار العالمي بقيادة مجموعة الأمم المتحدة الإناثية بشأن " مليون صوت: العالم الذي نريد" ، و "تنفيذ خطة ما بعد عام ٢٠١٥: الفرص على الصعيدين الوطني والمحلي" ، والدراسة الاستقصائية المعروفة " العالمي" . وشارك ملايين الأفراد، ولا سيما الشباب، في هذه العمليات من خلال مشاورات ودراسات استقصائية وطنية ومواضيعية وإلكترونية، على نحو ما يتحدد في "نداء الشباب العالمي" ونتائج مؤتمر الأمم المتحدة السنوي الخامس والستين لإدارة شؤون الإعلام/المنظمات غير الحكومية. وكانت أيضاً المشاركة الفعلانية ومؤسسات الأعمال والمجتمع المدني أهمية حيوية؟

(ب) دعا قادة فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى المعنى بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ إلى خمس "نقاط مُفضية إلى التحول" هي: ١' عدم إهان أحد؛ ٢' جعل التنمية المستدامة في قلب الاهتمام؛ ٣' إحداث تحول في الاقتصادات من أجل توفير فرص عمل وتحقيق النمو الشامل للجميع؛ ٤' بناء السلام وإقامة مؤسسات عامة فعالة ومنفتحة وخاضعة للمساءلة؛ ٥' إقامة شراكة عالمية جديدة؛

(ج) أوصى الأكاديميون والعلماء المحتمعون في إطار شبكة حلول التنمية المستدامة باعتماد خطة قائمة على أساس علمي عملي النحو تشمل أربعة أبعاد متراقبة للتنمية المستدامة (كل من البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والمتصل بالحكومة)؛

(د) أدرجت خلاصة الدور الأساسي لقطاع الأعمال في خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ في تقرير الاتفاق العالمي للأمم المتحدة، والشركات على استعداد لتغيير أساليب مباشرة أعمالها والمساهمة في الخطة بتحويل الأسواق من الداخل وجعل الإنتاج والاستهلاك وتوزيع رأس المال أكثر شمولًا واستدامة؛

(هـ) أبرزت تقارير اللجان الإقليمية أهمية الجهد الإقليمي في تكيف الأهداف المتفق عليها على الصعيد العالمي وأولويات السياسة العامة مع الواقع الوطني لكل بلد؛

(و) عرضت تجارب وخبرات منظومة الأمم المتحدة في تقرير فريق عمل منظومة الأمم المتحدة المعنى بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وفي أعمال فريق الدعم التقني؛

(ز) على المستوى الرئيسي، أتيحت القيادة والتوجيهات من خلال مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظمة الأمم المتحدة المعنى بالتنسيق؛

(ح) أوصى أعضاء الفريق الرفيع المستوى المعنى بالاستدامة العالمية باتباع نهج مستدام إزاء تعزيز رفاه الإنسان، والارتقاء بالعدالة العالمية، وتعزيز المساواة بين الجنسين، والحفاظ على نظم حفظ الحياة على الأرض لأجل الأجيال المقبلة؛

٢٨ - وطوال عام ٢٠١٤، تبادلت الدول الأعضاء وجهات النظر وضمنت أنكاراها إلى بعضها البعض من خلال أعمال كيانات الأمم المتحدة الإنمائية القائمة. وحدد المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة الفنية والإقليمية واللجان الأخرى وهيئات الخبراء التابعة له العناصر الممكن إدراجها في إطار الاستعراض والرصد لما بعد عام ٢٠١٥، واستكشفوا سبل تكيف جهاز الأمم المتحدة الإنمائي وأنشطته التنفيذية للاستجابة للتغيرات في المشهد الإنمائي. وأتاح منتدى التعاون الإنمائي منبراً مفيدةً في مجال السياسة العامة لأصحاب المصلحة من أجل مناقشة الآثار المرتبطة على خطبة موحدة عالمية، والشراكة العالمية، وطرائق الاستعراض والرصد بفعالية أكبر، والإجراءات العملية المتعددة من قبل شركاء التعاون الإنمائي في بلدان الجنوب بشأن التحديات المشتركة. ووجه المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعنى بالتنمية المستدامة انتباهه منذ دورته الافتتاحية في عام ٢٠١٣ إلى خطبة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥، حيث دعا القادة إلى اتباع نهج متعدد وأشاروا إلى أهمية الدور الذي يمكن أن يؤديه المنتدى في الاستعراض والرصد.

٢٩ - وإذا نقترب الآن من نهاية عام ٢٠١٤، فإننا نلاحظ بارتياح إنجاز العمليات الحكومية الدولية التي أرساها مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

٤٠ - وقد حرى في سلسلة من المخوارقات المنظمة في الجمعية العامة بشأن التكنولوجيا<sup>(٣)</sup>، النظر في الترتيبات الممكن اتخاذها لإنشاء آلية تيسير تعزيز تطوير ونقل ونشر التكنولوجيات النظيفة والسلبية بيها.

٤١ - وقدمت لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة تقريرها بشأن الخيارات المتعلقة باستراتيجية تمويل فعالة للتنمية المستدامة في آب/أغسطس ٢٠١٤<sup>(٤)</sup>. واقترحت اللجنة حزمة تضم أكثر من ١٠٠ خيار لمقرري السياسات، إلى جانب توصيات من أجل إقامة شراكة عالمية تغطي الجوانب الرئيسية المتمثلة في المعونة، والتجارة، والديون،

(٣) انظر A/69/554.

(٤) A/69/315.

والضرائب، واستقرار الأسواق المالية، وأوصت باعتماد استراتيجيات تمويل يملكونها فرادى البلدان تكون متجلزة في بيشات للسياسة العامة وطنية مواطنة، وتكميلها بيئة مواطنة دولية تم إصلاحها. وأقرت بأنه ينبغي الاستعانة بجميع مصادر التمويل، العامة منها والخاصة، الوطنية منها والدولية.

٤٢ - وطوال عام ٢٠١٤، عقد رئيس الجمعية العامة سلسلة من الاجتماعات القيمة، شملت ثلاثة أنشطة رفيعة المستوى بشأن مساهمات المرأة والشباب والمجتمع المدني، وبشأن حقوق الإنسان وسيادة القانون، وبشأن مساهمات التعاون بين بلدان الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية. وعقدت ثلاث مناقشات موضوعية بشأن دور الشراكات، وكفالة الاستقرار والسلام في المجتمعات، والماء والصرف الصحي والطاقة المستدامة. وأعقب هذه المناقشات حوار بشأن المسائلة في الجمعية العامة وفي كل منطقة من المناطق تحت رعاية لجنة الأمم المتحدة الإقليمية المعنية بها. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، عقد الرئيس اجتماعا تقليديا رفيع المستوى بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٤٣ - ومن المهم الإشارة إلى أن فريق الجمعية العامة العامل المفتوح بباب العضوية المعنى بأهداف التنمية المستدامة قدم نتائج مداولاته التاريخية في تموز/يوليه ٢٠١٤<sup>(٥)</sup>، فعرض سردا استند فيه إلى الرؤية الخاتمة لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، حيث شدد على القضاء على الفقر، والاستدامة البيئية، والنمو الشامل للجميع، والمساواة، وخطة للتنمية المستدامة محورها الناس.

٤٤ - وبعد أكثر من عام من المداولات التشاورية الجامعية والمكثفة، اقترح الفريق العامل المفتوح بباب العضوية ١٧ هدفاً عدداً مشفوعاً بغايات عددها ١٦٩ غاية<sup>(٦)</sup> وصفها بأنها ذات وجهة عملية، وتنسق بطابع عالي وقابلة للتطبيق على الجميع، مع مراعاة اختلاف الواقع والقدرات ومستويات التنمية على الصعيد الوطني. وسعى إلى الجمع بين الغايات العالمية المتطلع إليها وأهداف خاصة بالبلدان سيتم تحديدها على الصعيد الوطني.

٤٥ - وبالإضافة إلى تعزيز الالتزام بالأهداف الإنمائية للألفية التي لم تتحقق بعد، تغطي أهداف التنمية المستدامة مجالات جديدة بإدراج أهداف تتعلق بأوجه عدم المساواة، والنمو الاقتصادي، وفرص العمل الكريم، والمدن والمستوطنات البشرية، والتصنيع، والطاقة، وتغير

(٥) A/68/970 و Corr. ١، المرفق.

(٦) المرجع نفسه، الفقرة ١٨.

المناخ، والاستهلاك والإنتاج المستدامين، والسلام، والعدالة، والمؤسسات. أما بعد البيئي، فهو معمم على صعيد خطة التنمية المستدامة برمتها. وتستند أهداف التنمية المستدامة إلى هدف يتعلق بالشراكات العالمية لأغراض تعبئة وسائل التنفيذ.

٤٦ - وسيتعين إنشاء آليات لاستعراض تنفيذ الأهداف، وسيلزم تحسين سبل توفير البيانات والحصول عليها، بما يشمل تبويض المعلومات بحسب نوع الجنس والعمر والعرق والأصل الإثني والوضع من حيث المиграة والإعاقة والموقع الجغرافي والخصائص الأخرى ذات الصلة بالسياقات الوطنية.

٤٧ - وفي الختام، دعا فريق الاستشاري المستقل للخبراء المعين بتسميم ثورة البيانات لأغراض التنمية المستدامة في تقريره المقدم مؤخراً بعنوان "عالم له أهميته" (A World That Counts) إلى سد الفجوات الرئيسية في مجال البيانات بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وبين الشعوب الغنية بالمعلومات والشعوب الفقيرة إليها، وبين القطاعين العام والخاص. وشدد على أهمية زيادة فرص الحصول على البيانات الجديدة النوعية، ومعالجة أوجه عدم المساواة في مجالات الحصول على المعلومات، والإلام بالبيانات، وتعزيز الفسحة المتاحة للنشاط الأهلي، وتشجيع تبادل البيانات والمعلومات. ودعا أيضاً إلى تعزيز المؤسسات الوطنية لكي توفر القدرات في مجال الإحصاءات والتفاعل مع التكنولوجيات الجديدة.

#### جيم - طموحات مشتركة لمستقبل مشترك

٤٨ - لقد ظهر من هذه الأعمال والأنشطة جيئها أن هناك اتفاقاً على ضرورة وضع خطة ذات بعد عالمي. فالبشرية تواجه نفس التحديات العالمية، ومشاكل هذا العصر تتجاوز حدود الدول، حتى إن أغلب البلدان نفسها ليست في منأى عن الفقر المدقع والإقصاء. ولما كانت التحديات عالمية الطابع، كان لزاماً على جميع البلدان أن تحدث التغيير، كل بالنهج الذي يناسبه، دون إغفال منها للصالح العام العالمي. والعالمية هي السمة الأساسية لحقوق الإنسان والعدل بين الأجيال. وهي تفرض علينا أن نفكك بروح من المسؤولية المشتركة في سبيل مستقبل مشترك. ومن مقومات العالمية اتساق السياسات العامة. والعالمية تجسيد لشراكة عالمية جديدة غايتها التنمية المستدامة بما ينسجم وروح ميثاق الأمم المتحدة.

٤٩ - ولقد نادت جميع الأصوات بوضع خطة محورها الإنسان، مراعية لكونها الأرض، رفيقة بالبيئة، مؤسسة لاقتصادات متينة، تكفل للإنسان الكرامة والمساواة والتحرر من العوز والخوف، وتقيم شراكة عالمية جديدة غايتها التنمية المستدامة. فإن التصدي لظاهرة تغير المناخ وتشجيع التنمية المستدامة وجهان لعملة واحدة يدعم أحد هما الآخر. ولتحقيق هاتين

الغايتين، دعا الجميع إلى وضع خطة للتنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ تكون عالمية المنحى، منضية إلى التحول، قائمة على أساس علمي، مدرومة بأدلة، و تستند إلى مبادئ حقوق الإنسان وسيادة القانون والمساواة والاستدامة.

٥٠ - وأكدت جميع المشاركات أنه ينبغي لنا أن نواصل السير على درب الأهداف الإنمائية للألفية. ييد أنها شددت كذلك على أن الدول الأعضاء ستكون ملزمة بتدارك الثغرات المهمة في مجال التنمية المستدامة التي لم تناولها الأهداف الإنمائية للألفية، مثل الأبعاد المتعددة للقرف، وتوفير العمل اللائق للشباب، والحماية الاجتماعية، وكفالة حقوق العمل للجميع. وطالبت المشاركات بمدن مستدامة لا تهميش فيها، وبتطوير البنية التحتية والتصنيع. ونادت بالنهوض بالحكم الرشيد الذي يتسم بالفعالية وتحقق في ظله المسائلة، ويقوم على مبدأ المشاركة، ويكون شاملًا للجميع؛ كما نادت بحرية التعبير والإعلام وتأسيس الجمعيات، وبنظم قضائية منصفة، وبكافلة السلام للمجتمعات والأمن للجميع.

٥١ - وطالبت جميع الأصوات بـلا يخلو أحد عن الركب، وبضمان المساواة وعدم التمييز، وبالإنصاف والإدماج على جميع المستويات. ومن راجبنا أن نولي اهتماماً خاصاً للشعوب والفتات والبلدان الأكثر احتياجاً. فهذا القرن هو قرن المرأة، إذ لا سبيل إلى الإفاداة من طاقاتنا كاملة ونصف البشرية مكيل الحركة. ونحن بحاجة إلى إشراك الفقراء والأطفال والمرأهقين والشباب والمسنين، إضافة إلى العاطلين عن العمل وسكان الأرياف وسكان الأحياء الفقيرة والأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والمهاجرين واللاجئين والمشردين والفتات الضعيفة والأقليات. ومن هذه الفتات أيضاً المتضررون من تغير المناخ، ومن يعيشون في أقل البلدان غوا والبلدان غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان المتوسطة الدخل والبلدان التي تعاني من الزراعات، أو في مناطق واقعة تحت الاحتلال، أو في أماكن تمر بحالات طوارئ طيبة وإنسانية معقدة، أو في أوضاع متضررة من الإرهاب. ونادت أصنوفات الناس بوضع حد لجميع أشكال عدم المساواة بين الجنسين، والتمييز القائم على أساس نوع الجنس، والعنف ضد النساء والأطفال والصغار من الفتيان والفتيات.

٥٢ - وما انفك الرأي العام ينادي بالحاج بضرورة الإقرار بتلافي الثقة بين الحكومات والمؤسسات والشعوب، ويعالجة هذه الظاهرة. ولتهيئة بيئة مواتية لبناء مجتمعات تنعم بالسلام ولا يُهمش فيها أحد، وضمان الوئام الاجتماعي واحترام سيادة القانون، لا بد من إعادة بناء المؤسسات على الصعيد القطري بما يضمن عدم إهدار المكافآت التي تتحقق من السلام.

٥٣ - وتريد جميع الأطراف أن تتحذج إجراءات تعامل تغير المناخ، والتعجيل بخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، والإبقاء على ارتفاع معدل درجة الحرارة على الصعيد العالمي دون درجتين مئويتين، إنصافاً لأجيال الحاضر والمستقبل، وانسحاماً في الوقت نفسه مع مبدأ المسؤوليات المشتركة والمتساوية وكل حسب قدراته. ويريد الجميع أيضاً الحفاظ على المحيطات، والموارد البحرية، والنظم الإيكولوجية الأرضية، والغابات.

٥٤ - ويدعو جميع المشاركين إلى إحداث تحول ذي نفع في اقتصاداتها؛ وإلى جعل أنماط ما نحققه من نمو أكثر شمولاً واطرada واستدامة. فالناس يريدون فرص عمل لائقة، وحماية اجتماعية، ونظماً زراعية قوية، ورخاء في الأرياف، ومدننا مستدامة، وتصنيعاً جاماًعاً ومستداماً، وبين تجارة صلبة، وطاقة مستدامة متاحة للجميع. ومن شأن هذه التحولات أن تساعد أيضاً على التصدي لتغير المناخ. وقد سمعنا أيضاً نداءات ملحة تدعى إلى إصلاح التجارة الدولية، وإلى العمل على تنظيم الأسواق والهيئات المالية تنظيماً فعالاً، واتخاذ تدابير حازمة لمكافحة الفساد والحد من التدفقات المالية غير المشروعة، ومكافحة غسل الأموال والتهرب من دفع الضرائب، واستعادة الأصول المسروقة والمخفية.

٥٥ - وأكدت جميع المشاركات ضرورة مراعاة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في الخطة الإنمائية الجديدة برمتها. ولبلوغ هذا الهدف، يريد أصحاب هذه المشاركات أن يتحقق الاتساق في السياسات على جميع المستويات على أساس معيارية، وأن ينفذ ما يتصل بذلك من إصلاح لآليات الحكومة العالمية، وأن تقام شراكة عالمية جديدة فعالة غايتها التنمية المستدامة. وهم يوضحون أن هذه التدابير ينبغي أن تستند إلى التضامن والتعاون والمساءلة المتبادلة وإلى مشاركة الحكومات وجيش الجهات صاحبة المصلحة.

٥٦ - ودعا الجميع إلى وضع إطار للاستعراض والرصد يكون صارماً وقائماً على المشاركة لمساءلة الحكومات ومؤسسات الأعمال والمنظمات الدولية أمام الشعوب عن التسالع، ولحماية كوكبنا من أي أذى. وطالبوها بثورة بيانات تجعل المعلومات والبيانات متاحة بقدر أكبر، والوصول إليها أيسر، وتصنيفها أكثر تفصيلاً، كما طالبوها بتحديد أهداف وغايات قابلة للقياس، وبوضع آلية قائمة على المشاركة لاستعراض التنفيذ على المستويات الوطني والإقليمي وال العالمي.

### ثالثاً - وضع إطار للخطة الجديدة

”إن مسعى التغلب على الفقر ليس من أعمال الإحسان، بل هو من أعمال إحقاق العدل. والفقير، كالعبودية والفصل العنصري، ليس أمراً طبيعياً. إنه من صنع الإنسان

ويمكن التغلب عليه واستغلاله بعمل الإنسان. ويحدث أحياناً أن يكون قدر حيل من الأجيال أن يكون عظيماً. بوسعكم اليوم أن تكونوا ذاك الجيل. فأطلقوا العنوان **لجانب العظمة فيكم**" نيلسون مانديلا

### **ألف - تمهيد المسبيل**

٥٧ - تشهد هذه اللحظة من التاريخ ارساء مسار عالمي مُفضٍ إلى التحول. فقد تجسدت انطلاقاً من مؤتمر القمة العالمي بالأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٠ ومؤتمر ريو+٢٠ وقرر الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة والمعنى بأهداف التنمية المستدامة<sup>(٩)</sup> رؤية متسقة بشكل لافت للنظر.

٥٨ - ولما كان من الحال احتزال الكرامة الإنسانية واستدامتة كوكب الأرض في معادلة بسيطة، ولما كانت عناصر هذه الاستدامة وتلك الكرامة على قدر كبير من التداخل، وكانت التنمية المستدامة ظاهرة مقددة، فإن اقتراح الفريق العامل المفتوح باب العضوية بمجموعة أهداف وغايات واسعة النطاق أمر جدير بالترحيب باعتباره خطوة مشهودة إلى الأمام في بحث المجتمع الدولي عن حلول فعالة لتحديات عالمية متزايدة التعقيد.

٥٩ - ولذلك فإني أرجو، بصفتي الأمين العام للأمم المتحدة، بالنتائج التي توصل إليها الفريق العامل المفتوح باب العضوية (انظر الجدول ١). وأود أن أنهى قيادة الفريق وجميع من شاركوا في عمله الرائد. وأشير هنا بارتياح إلى قرار الجمعية العامة أن يكون اقتراح الفريق العامل الأساس الرئيسي الذي تقوم عليه العملية الحكومية الدولية لما بعد عام ٢٠١٥.

٦٠ - وستجري الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في غضون الأشهر المقبلة مفاوضات بشأن العالم النهائي لخطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥. وينبغي للخطة أن تتضمن سرداً مقنعاً مرتکزاً على مبادئ، يستند إلى نتائج المؤتمرات العالمية الرئيسية، وبخاصة مؤتمر قمة الألفية، والرؤية الختامية لمؤتمر قمة عام ٢٠٠٥، ومؤتمر القمة العالمي بالأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٠، والرؤية الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وأصوات الشعوب المعرضة لها في إطار عملية ما بعد عام ٢٠١٥. وينبغي للخطة أيضاً أن تدعى إلى الاتساق التام مع الالتزامات السياسية الحالية والالتزامات القائمة بموجب القانون الدولي، كما ينبغي لها أن تتضمن أهدافاً محددة وغايات يمكن تحقيقها وقياسها. بذلك يظهر الترابط المهام بين الأهداف والغايات. ومن المهم في هذا السياق أن الخطة يجب أن تعالج الصعوبات التي تتعارض البلدان ذات القدرات المتفاوتة والمؤسسات الضعيفة. ويجب تفادي الإنقال على

كامل البلدان بخطوة تزيد من التحديات بدلاً من أن تخفف من الأعباء، ولا بد للخطوة من التزامات جدية تضمن التمويل ووسائل التنفيذ الأخرى، بما في ذلك ما يُتفق عليه منها في المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية في أديس أبابا في تموز/يوليه ٢٠١٥ والدورة الحادية والعشرين للمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ في باريس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وينبغي لها أن تشمل آليات عامة قوية وجامعة على كل المستويات للإبلاغ ورصد التقدم المحرز واستخلاص الدروس وكفالة المساءلة المتبادلة.

## الجدول ١

### أهداف التنمية المستدامة

- المدارف ١ -** القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان
- المدارف ٢ -** القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية الحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة
- المدارف ٣ -** ضمان تمتع الجميع بأنمط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار
- المدارف ٤ -** ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع
- المدارف ٥ -** تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات
- المدارف ٦ -** ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة
- المدارف ٧ -** ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة
- المدارف ٨ -** تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتقدة، وتوفير العمل اللائق للجميع
- المدارف ٩ -** إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار
- المدارف ١٠ -** الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها
- المدارف ١١ -** جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقدرة على الصمود ومستدامة

المدف ١٢ - ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتجاج مستدامة

المدف ١٣ - اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره\*

المدف ١٤ - حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام  
لتحقيق التنمية المستدامة

المدف ١٥ - حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام،  
وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي  
وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي

المدف ١٦ - التشجيع على إقامة مجتمعات مسللة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق  
التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات  
فعالة ونحاضنة للمساعدة شاملة للجميع على جميع المستويات

المدف ١٧ - تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة

\* مع التسليم بأن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ هي للتشدي الدولي والحكومي  
الدولي الرئيسي للتفاوض بشأن التصدي لتغير المناخ على الصعيد العالمي.

المصدر: A/68/970 و corr.1

٦١ - ويتحقق النجاح أيضاً على مدى قدرة الخطة الجديدة على تشجيع إقامة شراكات  
جديدة يوحى منها، وعلى حفز الجهات الفاعلة الأساسية والفتات المؤيدة الرئيسية ومواطني  
المعمرة بوجه أعم واستنفار جهودهم. لذلك فتحت بحاجة إلى خطة تعاون مع محارب  
الناس واحتياجاتهم، خطة يفهمها الناس ويختضنونها. وينبغي أيضاً أن يُنظر إلى الخطة  
والأهداف على الصعيد القطري على نحو يكفل الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية  
إلى خطة للتنمية المستدامة تكون أوسع نطاقاً وأدعى لآحدث التحول، فتصبح بالفعل جزءاً  
لا يتجزأ من الرؤى والخطط الوطنية والإقليمية.

٦٢ - وفي هذا الصدد، يجب علينا أن نستذكر ونأخذ في الاعتبار الولاية التي أناطتها الدول  
الأعضاء بالجمعية العامة في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، والتي أكدت فيها:

”ضرورة أن تكون أهداف التنمية المستدامة عملية المنحى موجزة يسهل  
التعریف بها محدودة العدد طموحة ذات طابع عالمي وقابلة للتطبيق على نحو شامل في  
جميع البلدان مع مراعاة الظروف والقدرات ومستويات التنمية الوطنية المختلفة  
واحترام السياسات والأولويات الوطنية“ (القرار ٦٦/٢٨٨، المرفق، الفقرة ٢٤٧).

٦٣ - ولقد اتفقت الدول الأعضاء على أن تكون الخطة التي حدد معالمها الفريق العامل المفتوح باب العضوية هي الأساس الرئيسي الذي تقوم عليه العملية الحكومية الدولية لما بعد عام ٢٠١٥ . والفرصة ساغة لنا اليوم لوضع إطار للأهداف والغايات بصيغة يتحلى فيها طموحنا إلى إعداد خطة عالمية النطاق مفضية إلى التحول. وأشار هنا على وجه الخصوص إلى أنه من الممكن الاحتفاظ بالأهداف السبعة عشرة وإعادة ترتيبها بتركيز وإيجاز يتسمى من خلالهما ما يلزم من توعية على الصعيد العالمي والقابلية للتنفيذ على الصعيد القطري.

#### باء - اتباع نهج يفضي إلى التحول

٦٤ - أود أن أقترح مجموعة متكاملة من ستة عناصر أساسية إن هي أخذت مجتمعة أدت إلى تيسير المداولات بين الدول الأعضاء قبل انعقاد مؤتمر القمة الاستثنائي للتنمية المستدامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ ، ومكنتها من التوصل إلى وضع الخطة الموجزة والطموحة التي صدر تكليف بها في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

٦٥ - ونؤكد هذه العناصر الأساسية الحاجة الملحة إلى إطلاق نداء عالمي بالالتزام بجموعة من المبادئ التي إن هي استوفيت كاملاً أفضت إلى تحول عالمي حقاً في مجال التنمية المستدامة. ولذلك يتعين علينا، ونحن ننفذ الخطة الجديدة:

- أن نلتزم بنهج عالمي، يشتمل على إيجاد حلول تعالج أوضاع جميع البلدان وكل اللغات؛
- أن نراعي الاستدامة في جميع الأنشطة، واعين بالآثار الاقتصادية والبيئية والاجتماعية؛
- أن تعالج أوجه عدم المساواة في جميع الحالات، متتفقين على أنه لا ينبغي اعتبار أن المدف أو الغاية قد تتحقق إلا إذا تحققاً للغفات الاجتماعية والاقتصادية كافة؛
- أن نكفل في جميع الأعمال احترام حقوق الإنسان والنهوض بها، في انسجام تام مع المعايير الدولية؛
- أن تعالج مسببات تغير المناخ وآثاره؛
- أن نبني تحليلاً على بيانات وأدلة موثوقة، مع العمل على تعزيز القدرات في مجال البيانات، وعلى زيادة توافر البيانات وحسن تصنيفها وقابليتها للفهم وتبادلها؛

• أن توسيع نطاق شراكتنا العالمية في وسائل التنفيذ تعظماً للأثر وتحقيقاً للمشاركة الكاملة، بما في ذلك من خلال إقامة تحالفات بين أصحاب مصلحة متعددين تختص بأمور بعينها؛

• أن نربط التعاهد الجديد بالتزام متعدد بالتضامن الدولي، بما يتناسب وما لكل بلد من قدرة على المساهمة.

#### جيم - العناصر الأساسية الستة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

٦٦ - من شأن العناصر الأساسية الستة التالية أن تساعد على تشكيل وتدعم الطابع العالمي والتكاملي والمفضلي إلى إحداث التغيير لخطة التنمية المستدامة، وضمان الوعي والاهتمام بالطموح الذي أعربت عنه الدول الأعضاء في تقرير الفريق العامل المفتوح بباب العضوية، وترجمته إلى واقع، على الصعيد القطري (الشكل الأول).

#### الشكل الأول

#### العناصر الأساسية الستة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة



### العيش بكرامة: القضاء على الفقر ومحاربة عدم المساواة

٦٧ - القضاء على الفقر بحلول عام ٢٠٣٠ هو الهدف الأسمى لخطة التنمية المستدامة. فنحن نعيش في عالم من الوفرة، وفي وقت يحمل فيه العلم تباشير هائلة. غير أنه أيضاً عصر الحرمان المرعب بالنسبة لملايين ومئات الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم. والتحدي الخامس في عصرنا هذا هو سد الفجوة الفاصلة بين عزمنا على ضمان العيش الكريم للجميع وواقع سنته استمرار الفقر وترسخ عدم المساواة.

٦٨ - ولكن كتنا قد أحرزنا تقدماً هاماً في السنوات الأخيرة، فما زال بشكل التصدي لعدم المساواة بين الجنسين وإعمال حقوق المرأة وتمكينها تحدياً رئيسياً في جميع مناطق العالم. وينبغي أن يكون من المسلم به الآن أن أي مجتمع لن يستطيع استغلال إمكاناته بأكملها إذا استبعدت قطاعات كاملة فيه، وخاصة الشباب، من المشاركة في عملية التنمية والمساهمة فيها والاستفادة منها. ولا تزال أبعاد أخرى لعدم المساواة قائمة، بل إنها ازدادت سوءاً في بعض الحالات. فعدم التكافؤ في الدخل هو على وجه التحديد أحد أكثر الجوانب وضوحاً لمسألة هي أوسع نطاقاً وأكثر تعقيداً، هي جائحة عدم التكافؤ في الفرص. وهذا تحد عالمي على العالم كله أن يتصدى له. ويجب أن تستوعب خطة التنمية أصوات النساء وآراء الشباب والأقليات، وتلتزم الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة للشعوب الأصلية، وتذلل العقبات التي تحول دون مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين والراهقين والشباب مشاركة كاملة، وتلغي تمييز الفقراء. ويجب ألا تستبعد المهاجرين واللاجئين والمشددين، أو الأشخاص المتضررين من التراثات والاحتلال.

### الناس: ضمان التمتع بمحفور الصحة وتوفير المعرفة وإدماج النساء والأطفال

٦٩ - لم يكتمل إنجاز الأعمال الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية فتحللت عن الركب الملايين من الناس، والنساء والأطفال خاصة. لهذا يجب علينا أن نعمل على تمكين النساء وكذلك الشباب والأطفال من الحصول على المجموعة الكاملة من الخدمات الصحية. ويجب علينا ألا نتسامح مطلقاً مع العنف ضد النساء والفتيات أو مع استغلالهن. ويجب أن تتمكن النساء والفتيات من الحصول على الخدمات المالية على قدم المساواة، وأن يمارسن حقهن في ملك الأرضي وغيرها من الأصول. ولجميع الأطفال والراهقين الحق في التعليم. ويجب أن تهتماً لهم البيئة الآمنة للتعلم. فالتنمية البشرية معناها أيضاً احترام حقوق الإنسان.

٧٠ - ويجب أن تعالج الخطة مسائل التغطية الشاملة للرعاية الصحية وتيسير الاستفادة منها والقدرة على تحمل تكلفتها؛ وإلغاء وفيات الأمهات أثناء النفاس ووفيات حديثي الولادة

والأطفال التي يمكن تفاديها وسوء التغذية؛ وضمان توافر الأدوية الأساسية؛ وكفالة الصحة الجنسية والإنجابية للنساء وحقوقهن الإنجابية؛ وضمان التحصين الشامل؛ والقضاء على الملاريا وتحقيق رؤية مستقبل خالٍ من الإيدز والسل؛ والحد من عبء الأمراض غير المعدية، بما في ذلك الأمراض النفسية وإصابات الجهاز العصبي وحوادث الطرق؛ وتعزيز السلوكيات الصحية، بما فيها تلك المتعلقة بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية.

٧١ - وفي اليوم، فإن الواقع الذي يمثله ١,٨ بليون شاب ومرأة بات يشكل، أكثر من أي وقت مضى، قوة دينامية ومستمرة ومتراقبة على الصعيد العالمي تدفع نحو التغيير. وسيكون إدراك احتياجاتهم وحقهم في الاختيار وآرائهم في الخطبة الجديدة عاملًا حاسسًا في تحقيق النجاح. ومن الضروري إكساب الشباب المهارات المهمة والتعليم الجيد النوعية وتمكينهم من التعلم مدى الحياة بدءًا من مرحلة الطفولة المبكرة حتى ما بعد المرحلة الابتدائية، بما في ذلك مهارات الحياة والتعليم والتدريب المهنيان، وكذلك العلوم والرياضيات والثقافة. ويجب تزويد المعلمين بالوسائل التي تمكّنهم من تحقيق التعلم وإيصال المعرفة في بيئة عمل عالمية آمنة تحرّكها التكنولوجيا.

#### الرخاء: بناء اقتصاد قوي يشمل الجميع ويفضي إلى التحول

٧٢ - ينبغي أن يؤدي النمو الاقتصادي إلى الرخاء المشترك. ويجب أن تقتصر قرابة أي اقتصاد بحدى تلبية لاحتياجات الناس، ومدى الاستدامة والإنصاف في تلبيتها. ونحن بحاجة إلى نمو شامل للجميع يرتكز على توفير فرص عمل لائقة وسبل عيش قابلة للاستمرار وارتفاع الدخل الحقيقي للجميع، فهو يُقاس بطرق تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي وتراعي خبر الإنسان والاستدامة والإنصاف. وسيكون من علامات بناحتنا الاقتصادي التأكيد من حصول جميع الناس، من بين النساء والأشخاص ذوي الإعاقة والشباب والمسنون والمهاجرين، على العمل اللائق والحماية الاجتماعية والخدمات المالية.

٧٣ - وقد يساعد الابتكار والاستثمار في البنية التحتية والمدن والمستوطنات البشرية المستدامة والمحصنة، والتصنيع، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والطاقة، والتكنولوجيا على تحقيق أربفين مما يجتاز فرص عمل وتصحيح الاتجاهات البيئية السلبية. ويكتسي القطاع الخاص القادر والحاكم بقواعد تنظيمية مناسبة والمسؤول والمربح أهمية بالغة في توفير فرص العمل، والأجور الكافية للمعيشة، والنمو، والعائدات المراد تخصيصها للبرامج العامة. ولبناء اقتصادات مستدامة شاملة الجميع فلا بد من إحداث تحول في نماذج الأعمال بحيث تفضي إلى المنفعة المشتركة.

٧٤ - إن ما يزخر به العالم من ثروات وموارد طبيعية هو أيضاً فرصة اقتصادية هائلة، إذا ترجم ليس فقط إلى نمو في الناتج المحلي الإجمالي، بل أيضاً إلى نمو في الرخاء المشترك. لذلك، فاعتماد نهج مستدامة في التعامل مع المسطحات الطبيعية *landscape* (ما في ذلك الزراعة والغابات)، وفي التصنيع (ما في ذلك قدرات التصنيع والإنتاج)، وفي إتاحة إمكانية الحصول على الطاقة والمياه والصرف الصحي، هي كلها عوامل أساسية للإنتاج والاستهلاك المستدامين وإيجاد فرص العمل، وكذلك النمو المستدام والمتصدف. كما أنها تدفع قدماً بالإدارة المستدامة للموارد الطبيعية وتعالج تغير المناخ.

#### **كوكب الأرض: حماية نظمنا الإيكولوجية لصالح كافة المجتمعات وأطفالنا**

٧٥ - مراعاةحدود ما يتحمله كوكب الأرض، علينا أن نتصدى بشكل عادل للتغير المناخي، وأن نضع حدًّا لفقدان التنوع البيولوجي، وأن نتصدى للتصحر واستخدام الأراضي غير المستدام. علينا أن نحمي الحياة البرية، ونحسن الغابات والجبال، ونحد من مخاطر الكوارث وتحصن في وجه الأخطار. علينا أن نحمي محيطاتنا وبحارنا وأهارنا وغلافنا الجوي باعتبارها من تراثنا العالمي وأن نحقق العدالة المناخية. علينا أن نشجع الزراعة وممارسات صيد الأسماك والنظم الغذائية المستدامة؛ ونعزز الإدارة المستدامة للموارد المائية والتغذيات والمواد الكيميائية؛ ونهض بالطاقة المتجدددة والأكثر كفاءة؛ ونفصل النمو الاقتصادي عن تدهور البيئة، ونشجع التصنيع المستدام ونعزز البيئية الصلبة؛ ونكفل الاستهلاك والإنتاج المستدامين؛ ونحقق الإدارة المستدامة للنظم الإيكولوجية البحرية والبرية واستغلال الأراضي بشكل يمكن تحمله.

٧٦ - لقد أصبحت التنمية المستدامة في خطط إذ ثبت الدلائل أن احتيار النظام المناخي هو الآن أمر لا مجال لإنكاره وأن أعمال البشر هي السبب الرئيسي فيه. لهذا يتبع علينا أن نحصر ارتفاع درجات الحرارة على الصعيد العالمي في أقل من درجتين مئويتين إذا أردنا بتجنب أسوأ آثار تغير المناخ. وثاني أكسيد الكربون هو أكبر عامل مساهم في تغير المناخ الناجم عن أعمال البشر. واستخدام الوقود الأحفوري وإزالة الغابات هما مصدره الرئيسيان. وستؤدي زيادة الاحتياط إلى تزايد احتمالات وقوع آثار شديدة واسعة الانتشار لا يمكن إصلاحها. وكلما انتظرنا أكثر في اتخاذ إجراءات بشأن الإنتاج والاستهلاك المستدامين، زادت تكلفة حل المشكلة وكبرت المصاعب التكنولوجية. ويمكن أن يساعد التكيف مع تغير المناخ في التقليل من بعض مخاطره وتأثيره. والأمر الأكثر إلحاحاً هو أنه يجب علينا أن نعتمد اتفاقاً عالمياً ذا مغزى بشأن المناخ قبل نهاية عام ٢٠١٥.

### العدل: العمل على إشاعة الأمان والسلام في المجتمعات وتنمية المؤسسات

٧٧ - تقتضي إدارة التنمية المستدامة على نحو فعال أن تكون المؤسسات العامة في جميع البلدان وعلى جميع المستويات جامعاً ومشاركة ومسؤولة أمام الشعب. ويجب أن تخفيق القوانين والمؤسسات حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ويجب أن تخلو كلها من الخوف والعنف والتمييز. ونحن نعلم أيضاً أن المجتمعات الديمقراطية التشاركية والحرية والأمنة والناعمة بالسلام هي على حد سواء عوامل مساعدة على تحقيق التنمية وتتحقق لها.

٧٨ - وبشكل توافر سبل للحرب إلى نظم قضائية نزيهة، ووجود مؤسسات للحكم الديمقراطي خاضعة للمساءلة، واتخاذ تدابير لكافحة الفساد والحد من التدفقات المالية غير المشروعة، وتواجد ضمانات لحماية الأمن الشخصي، جزءاً لا يتجزأ من التنمية المستدامة. لهذا، يجب تأمين وجود بيئة مواتية في ظل سيادة القانون من أجل المشاركة الحرة النشطة والمحدية للمجتمع المدني والقائمين بالدعوه الذين يعمرون عن أصوات النساء، والأقليات، وجماعات المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغایري الهوية الجنسانية، والشعوب الأصلية، والشباب، والراهقين، وكبار السن. كما أن حرية الصحافة وإتاحة الحصول على المعلومات وحرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات هي عوامل مساعدة على تحقيق التنمية المستدامة. ويجب وضع حد لممارسة تزويع الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري في كل مكان. ويجب تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، وضمان العدالة للجميع.

٧٩ - ونحن بحاجة إلى إعادة بناء المجتمعات وتحقيق الاندماج فيها على نحو أفضل بعد انتهاء الأزمات والصراعات. ويجب علينا أن نعالج ضعف بنية الدولة وندعم المشردين داخلياً ونساهم في زيادة صلابة الناس والمجتمعات. والصالحة وبناء السلام وبناء الدولة أمور حاسمة لكي تتغلب البلدان على ضعفها وتقيم مجتمعات متمسكة ومؤسسات قوية. وهذه الاستثمارات ضرورية للحفاظ على مكاسب التنمية وتجنب حدوث أي انتكاسات في المستقبل.

### الشراكة: حفز التضامن العالمي من أجل التنمية المستدامة

٨٠ - يجب إقامة شراكة عالمية متعددة الأطياف لتحقيق التنمية المستدامة بناء على الأسس المتفق عليها في إعلان الألفية والعملية الدولية لتمويل التنمية التي بدأت في مونتيري عام ٢٠٠٢ وعملية التنمية المستدامة التي استهلت في جوهانسبرغ في نفس العام. ويجب أن تكون فعالة في تعبئة الوسائل وفي تهيئة البيئة المواتية لتنفيذ خطتنا. ويستلزم حشد الدعم

للتربية المستدامة كالزراعة والمدن والصحة؛ (ب) تعزيز التعاون والتنسيق الدوليين في هذا المجال بالتصدي لمظاهر التحرر وتوطيد أوجه التأزر، بما في ذلك داخل منظومة الأمم المتحدة؛ (ج) تشجيع التواصل وتبادل المعلومات ونقل المعرفة والمساعدة التقنية من أجل توسيع نطاق مبادرات التكنولوجيات النظيفة.

١٢٦ - وأهيب في الوقت نفسه بالدول الأعضاء: (أ) التعجيل بوضع الصيغة النهائية للترتيبات اللازمة للإنشاء المقترن لبنك التكنولوجيا وآلية دعم العلم والتكنولوجيا والابتكار المخصصين لأقل البلدان نمواً؛ (ب) زيادة التعاون بدرجة كبيرة في مجال تبادل التكنولوجيات وتعزيز بناء القدرات في مجال استخدام التكنولوجيات والابتكار فيها، ومن ذلك تكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛ (ج) إدخال ما يلزم إدخاله من تعديلات على إطار السياسات الوطنية والدولية لتيسير إنجاز هذه الأعمال؛ (د) إحراز تقدم كبير في استخدام هذه التكنولوجيات والمعرفة ونقلها وتعزيزها على البلدان النامية بشروط مُحايدة وميسرة وتفضيلية، (هـ) كفالة أن تكون النظم العالمية للملكية الفكرية وعملية تطبيق الشروط المرنة لاتفاق الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية متقدمة بالكامل مع أهداف التنمية المستدامة ومساهمة في بلوغها، (و) الدخول في التزامات محددة تعهد فيها بمحبب الموارد العامة عن التكنولوجيات الصارمة وتخصيصها لبلوغ أهداف التنمية المستدامة، (ز) تشجيع الإسراع بدوره التكنولوجيات النظيفة والسلبية ببيان من مرحلة الابتكار إلى مرحلة التسويق إلى مرحلة الفعل العام.

#### جيم - الاستثمار في القدرات على تحقيق التنمية المستدامة

١٢٧ - من أجل بلوغ أهدافنا، لا بد للبلدان من أن تدرجها في خططها وسياساتها وميزانيتها وقوانينها ومؤسساتها الوطنية. أما تحقيقها فسيطلب بناء مؤسسات متكاملة فعالة توفر لها الموارد البشرية ذات المهارات والقدرات الازمة لتحقيق التنمية المستدامة. وسيلزم أن تستعرض الحكومات، بالتشاور مع كل الأطراف المعنية وبما يتسم وأولوياتها الوطنية، الاستراتيجيات والسياسات الوطنية التي تدعم إحراز تقدم صوب تحقيق هذه الأهداف.

١٢٨ - وسيتعين استعراض هذه الاستراتيجيات وتنفيذها على المستوى المحلي بمشاركة كاملة من السلطات المحلية. ويحدث حاليا بالفعل في كثير من الحالات أن تتولى السلطات دون الوطنية والدولية، مثله في رؤساء البلديات وغيرهم، قيادة الجهد المبذولة إلى تحقيق التنمية المستدامة. وسيلزم في حالات كثيرة تعزيز القدرات المؤسسية والبشرية للقيام بالتنفيذ والرصد

## **مرفق رقم (7)**

بيان المجموعة العربية والذي ألقاه المندوب الدائم للجمهورية  
اليمنية لدى الأمم المتحدة ورئيس المجموعة العربية لشهر يناير  
2015، خلال الجولة الأولى من المفاوضات الدولية الحكومية بشأن  
أجندة التنمية المستدامة لما بعد 2015، والتي عقدت خلال الفترة  
من 19 - 21 يناير 2015، وكذلك تقرير موجز حول أهم ما دار  
في الجولة الأولى من المفاوضات

2015/01/28



رقم الفاكس: ٢٩ - ٨ - ١

رقم الملف: ٣ / ٤ / ٣

جامعة الدول العربية  
مكتب الوفد الدائم لدى الأمم المتحدة  
866 United Nations Plaza, Suite 494,  
New York, NY 10017

منكرة إلى  
السيد السفير/ محمد بن إبراهيم التويجري  
الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية  
✓ السيد السفير/ د. بدر الدين العلاي  
الأمين العام المساعد، رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية

تحية طيبة وبعد،

بالإشارة إلى مراسلاتبعثة حول استعدادات المجموعة العربية للجولة الأولى من المفاوضات الدولية الحكومية بشأن أجenda التنمية المستدامة لما بعد عام 2015 والتي عقدت خلال الفترة من 19 إلى 21 يناير 2015.  
أتشرف بأن أرفق طيه بيان المجموعة العربية والذي القاه المندوب الدائم للجمهورية اليمنية لدى الأمم المتحدة - رئيس المجموعة العربية لشهر يناير 2015 - خلال الجولة الأولى للمفاوضات المشار إليها عاليًا. كما أتشرف بارفاق تقرير موجز حول أهم ما دار في تلك المفاوضات.

مع وافر التقدير والاحترام،

السفير

أحمد فتح الله  
رئيس بعثة نيويورك

1031

30 JAM 2015

١١٦٩  
٢٠١٥

صورة إلى:  
السيد السفير/ أحمد بن حلي - لائب الأمين العام.  
السيد السفير/ علي عرقان - مستشار الأمين العام للشئون السياسية، مدير مكتب الأمين العام.  
السيد السفير/ جمال جلب لله - مدير إدارة البيئة والامكان والموارد الكمية والتنمية المستدامة.  
السيد السفير/ نجل نصر الدين - مدير إدارة المنظمات الدولية.  
المديدة العفيفية / مها التركي - مدير إدارة المراكز والبعثات.



## تقرير موجز

### حول الجولة الأولى للمفاوضات الدولية الحكومية بشأن اجنة التنمية لما بعد 2015

الفترة من 19 إلى 21 يناير 2015

انتهت أولى جولات المفاوضات الحكومية التي نظمها الميسران المشاركان (المندوبان الدائمان لكتيبة وايرلندا لدى الامم المتحدة) لتبسيير المفاوضات الدولية الحكومية لصياغة اجنة التنمية لما بعد عام 2015 تحت عنوان "تقييم الجهود الإنمائية" بمشاركة الدول الاعضاء في الامم المتحدة والشركاء الانمائيين من القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني والأوساط الأكademية، وذلك خلال الفترة من 19-21 يناير 2015.

وتأتي أهمية الجولة الأولى من المفاوضات الدولية الحكومية لصياغة اجنة التنمية لما بعد عام 2015 في أنها تعتبر المرحلة النهائية لتحديد تلك الاجندة التي تهدف إلى احداث تغيير ذات اهداف طموحة و شاملة و مستدامة خلال الفترة من 2015 إلى 2030، وذلك وفق مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة لمعالجة عدم المساواة بين الدول في تحمل الأعباء الإنمائية . فضلاً عن أهمية الأخذ بعين الاعتبار المدخلات الإنمائية التي تم سبقت الجولة الأولى من المفاوضات وهي:

- 1- تقارير الأهداف الإنمائية للألفية.
- 2- الوثيقة الختامية للتنمية المستدامة الصادرة عن مؤتمر ريو+20.
- 3- تقرير الفريق العامل المفتح العضوية المعنوي بأهداف التنمية المستدامة.
- 4- تقرير للجنة الدولية الحكومية المعنوية بتمويل التنمية المستدامة.
- 5- نتائج حوارات ومناقشات الجمعية العامة الخاصة بتسهيل نقل التكنولوجيا.
- 6- تقرير الأمين العام التجمعي حول اجنة التنمية لما بعد 2015.

وفي ضوء ما تقدم، جاءت الجولة الأولى للمفاوضات تحت عنوان "تقييم الجهود الإنمائية" حيث تم استعراض شكل ومضمون اجنة التنمية لما بعد 2015 في إطار عملية المفاوضات التي ستجرى خلال الفترة من يناير - يوليو 2015. وفي هذا السياق، تضمنت اجنة الجولة الأولى



بعض العناصر الأساسية التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار خلال صياغة أجندة التنمية لما بعد 2015 وجماعت تلك العناصر كالتالي:

- 1- كيفية ادماج اهداف وغايات التنمية المستدامة في اجندة التنمية لما بعد 2015.
- 2- مضمون الاعلان السياسي الذي سيصدر عن قمة اجندة التنمية لما بعد 2015.
- 3- وسائل تنفيذ اجندة التنمية لما بعد 2015 في اطار الشراكات العالمية لبلوغ التنمية المستدامة.
- 4- المتابعة والتقييم.

وفي هذا الشأن، أود إيجاز أهم ما دار خلال اجتماعات الجولة الأولى للمفاوضات حول تلك العناصر في النقاط التالية:

**أولاً: كيفية ادماج اهداف وغايات التنمية المستدامة في اجندة التنمية لما بعد 2015:**

- أكدت كافة الدول الاعضاء التي القت بيانات على الحاجة إلى صياغة اجندة ائمائية تحويلية لما بعد عام 2015 تكون قادرة على الحفاظ على المكاسب الانمائية المحققة للأهداف الانمائية للألفية وعلى ان يتم اعتماد تلك الاجندة بتواافق الاراء دون وجود تحفظات.
- شددت أغلب الدول الاعضاء على ضرورة ان تتواءن الأجندة الجديدة بشكل كامل مع الابعاد الثلاث للتنمية المستدامة (الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية) كونها جزءاً لا يتجزأ من نموذج التنمية الحالي.
- أوضحت أغلب الدول الاعضاء أهمية تضمين المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان في اجندة التنمية لما بعد 2015.
- رحبت أغلب الدول الاعضاء ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكademie بتقرير الأمين العام التجمعي الذي تضمن عدد من العناصر الأساسية لدعم اجندة التنمية لما بعد عام 2015 مع توضيح عدم الاستناد على ما ورد في التقرير بشكل اساسي في صياغة الاجندة ومعاودة التأكيد على ان اهداف التنمية المستدامة الـ 17 وغاياتها الـ 169 هما الركيزة الاساسية لصياغة اجندة التنمية لما بعد 2015 لشموليتها للأبعاد الثلاث للتنمية المستدامة (الاجتماعية والاقتصادية والبيئية).
- كما دعا عدد من ممثلي مؤسسات المجتمع المدني الى ضرورة ضمان حقوق عدد من الجماعات والأقليات التي تتعرض للتمييز في اجندة التنمية لما بعد 2015، وهم الأشخاص



ذوي الإعاقة والمثليين (LGBT) وكبار السن والمهاجرين واللاجئين والنازحين والعمال والمزارعين والأطفال والشباب.

- شدد ممثلي القطاع الخاص على ضرورة معالجة الأنظمة الاقتصادية والمالية غير العادلة التي جربت الدول النامية من مواردتها المحدودة، كما اوصوا بضرورة النظر في إنشاء نظام تجاري متعدد الأطراف لضمان التمثيل العادل للبلدان النامية في صنع القرار المالي الدولي تعزيزاً للشراكات بين القطاعين العام والخاص، كما شدد القطاع الخاص ومجموعة الـ77 والصين على ضرورة الامراء في وضع حلول لمسألة الدين السيادي.
- أكدت مجموعة الـ77 والصين والمجموعة العربية على ضرورة إعادة النظر في نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية المنقح عليها دولياً والتي تقدر 0.7% والعمل على زيادة تلك النسبة استجابةً للتحديات الكبيرة التي تواجه الدول النامية والتي تعاني من نقص في مواردها وقدراتها الإنمائية.
- أوضحت الدول الأعضاء أهمية التطرق إلى المسائل المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين لتحقيق أجندة التنمية لما بعد 2015. وذلك للحد من الآثار الطبيعية الناجمة عن النزاعات والصراعات على المستوى الإنمائي للدول نتيجة للعسكرة والتجارة بالأملحة.
- اتفقت الدول الأعضاء ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكademie على أهمية التهوض بالمسائل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة والفتيات وتمكينهما.
- شددت الدول الأعضاء ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكademie على أهمية الحق في التعليم الابتدائي والثانوي للجميع بما في ذلك ذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن، فضلاً عن تأهيل المعلمين مهنياً.
- أوضحت مجموعة الـ77 والصين والمجموعة العربية وعدد من ممثلي مؤسسات المجتمع المدني أهمية النظر في أحوال الدول التي تعاني من نزاعات وصراعات فضلاً عن الاحتلال الأجنبي على أراضيها، مما أدى إلى تفاقم وتدور الحالة الإنسانية نتيجة لنزوح ولجوء عدد كبير من السكان المدنيين داخلياً أو خارجياً مما يؤثر سلباً على قدرات الدول لبلوغ الأهداف الإنمائية في المستقبل.
- • شددت مجموعات الدول التي تواجه اوضاعاً خاصة كـ(الدول الجزرية الصغيرة النامية، الدول الأقل نمواً، الدول النامية غير الساحلية) على أهمية تضمين أولوياتها في أجندة التنمية لما بعد 2015 وذلك بشكل يتوافق مع خطط عملها (مسار ساموا، خطة عمل فيينا،



خطة عمل اسطنبول) بشكل يلبي طموحات وطلعات شعوبهم لمواجهة التحديات وخاصة الناجمة عن تغير المناخ.

- أعربت الدول الاعضاء عن تطلعها لنتائج ايجابية بشأن المفاوضات الخاصة بتغير المناخ وتمويل التنمية تحضيراً لعقد مؤتمر الأمم المتحدة الدولي الثالث المعنى بتمويل التنمية المزمع عقده بالعاصمة الاثيوبية اديس ابابا في يوليو 2015 والاجتماع الـ 21 للدول الاطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية والخاصة بتغير المناخ والمزمع عقده بالعاصمة الفرنسية باريس في ديسمبر 2015. كما أكدوا على أهمية عدم التطرق لتلك المسائل في مفاوضات اجندة التنمية لما بعد 2015 تجنبًا للازدواجية.

#### ثانياً: مضمون الاعلان السياسي الذي سيصدر عن قمة اجنددة التنمية لما بعد 2015:

- أكدت غالبية الدول الاعضاء على ضرورة اصدار اعلان سياسي مفصل عن قمة اجنددة التنمية لما بعد 2015 يتضمن كافة الابعاد الاساسية للأهداف الامانة للفترة من 2015-2030 فضلاً عن وسائل التنفيذ اللازم كافة الدول الاعضاء بتنفيذ الاهداف الامانة والوفاء بتعهداتها لإنجاح تلك المرحلة وبلوغ الاهداف المنشودة على كافة المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية وذلك بشكل ينماشى مع المبادئ والمقاصد الواردة في الوثيقة الخاتمة لمؤتمر التنمية المستدامة ريو+20 والتي سميت بـ"المستقبل الذي نصبو إليه لتحقيق التكامل بين الابعاد الثلاث للتنمية المستدامة "الاجتماعية، البيئية، الاقتصادية".
- أشارت مجموعة الـ 77 والصين الى ضرورة أن يركز اعلان القمة على اهداف التنمية المستدامة وغاياتها فضلاً عن التحفظات التي ابدتها الدول الاعضاء على تلك الاهداف، خاصةً أن اهداف التنمية المستدامة عكست احتياجات وطلعات الدول النامية كما اخذت بعين الاعتبار الظروف والخصائص والمستويات الامانة. كما شددت مجموعة الـ 77 والصين على أهمية عدم التطرق الى القضايا الخلافية الواردة في تقرير الامين العام التجمعي في الاعلان كون نظراً إلى أن هذا التقرير يمثل وجهة نظر المدير العام للأمم المتحدة وليس رؤية الدول الاعضاء.
- أوضحت دول الاتحاد الأوروبي أهمية الحاجة لإصدار اعلان موجز عن قمة التنمية لما بعد 2015 وعلى ان ينظر في كافة المدخلات الامانة الخاصة صياغة اجنددة التنمية لما بعد 2015 وطى رأسها اهداف التنمية المستدامة و أن يعكس الافكار الاساسية لخطة التنمية دون التطرق بشكل مفصل لأهداف التنمية ووسائل تنفيذها.



### ثالثاً: وسائل تنفيذ اجندـة التنمية لما بعد 2015 في إطار الشراكات العالمية لبلوغ التنمية

#### المستدامة:

- شددت الدول الأعضاء على أهمية وسائل التنفيذ الفعالة والمبكرة في إطار اجندـة التنمية لما بعد 2015 لتعزيز الموارد المالية وتحسين فرص الحصول على فوائد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبناء القدرات الإنمائية على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي عبر شراكات عالمية جديدة وأدوات تمويلية مختلفة للمساعدة في مساعدة الدول النامية على تحقيق الانماج المتكامل للأبعاد الثلاث للتنمية المستدامة (الاجتماعية والاقتصادية والبيئية) وتحقيق الاهداف الإنمائية المستقبلية بصورة تتماشى مع توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة الخاصين بتمويل التنمية، وعلى أن تكون قادرة على الامتناعية للتحديات الإنمائية.
- أشارت كافة الدول الأعضاء التي اذلت بيانات الى أهمية خلق شراكات إنمائية جديدة ومبكرة تهدف الى استئصال الفقر بحلول عام 2030 ثلية لاحتياجات ومتطلبات الدول النامية والدول التي تواجه اوضاعا خاصة مع الاخذ بعين الاعتبار اختلافات الظروف والخصائص والمستويات والقدرات الإنمائية لكافة الدول على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي.
- اشت أغلب الدول الأعضاء على الدور الإيجابي الذي لعبه كل من القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني فضلاً عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مساعدة ودعم الدول النامية في تحقيق الاهداف الإنمائية، كما اعربوا عن تطلعهم لاستمرارهم للقيام بدورهم بنفس الفاعلية في تنفيذ اجندـة التنمية لما بعد 2015.
- أكدت مجموعة الـ 77 والصين على ضرورة اعتماد مصادر التمويل غير التقليدية على أنها مصادر مكملة وليس بديلة وأبرزها التعاون بين بلدان الجنوب والاستثمار الاجنبي المباشر، كما دعوا الامم المتحدة للنظر في امكانية زيادة نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية لاستجابة للتحديات المتباينة وذلك وفق متطلبات التنمية المستدامة وأهمية وضع آلية لضمان استيفاء الدول المانحة بالالتزامات التي تعهدت بها.
- أكدت مؤسسات المجتمع المدني على أهمية الاستثمار في قطاع المجتمع المدني الذي يشجع على مشاركة الشعب في تحقيق الاهداف والمقاصد الإنمائية فضلاً عن العمل التطوعي الذي يمكن تنظيمه.
- أوضحت دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية بأن اجندـة التنمية لما بعد عام 2015 تتطلب وسائل تنفيذ جديدة ومبكرة وتكنولوجية قابلة للرصد والتقييم والمحاسبة فضلاً



عن وجود مشاركات عالمية قادرة بأن تعمل بصورة متكاملة لبناء القرارات سواء كانت من قبل المنظمات الحكومية وغير الحكومية أو القطاع الخاص أو مؤسسات المجتمع المدني.

#### **رابعاً: المتابعة والتقييم:**

- شددت الدول الاعضاء على أهمية قيام الامم المتحدة من خلال إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة بوضع مؤشرات قابلة للقياس والتقييم للتقدم المحرز او اوجه القصور في تنفيذ اجندة التنمية لما بعد 2015 مع مراعاة الظروف والخصائص والمستويات الإنمائية على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. فضلاً عن تعزيز دور المؤسسات والهيئات الإحصائية بتعزيز القرارات الإحصائية وغيرها في الدول النامية وذلك على المستوى الوطني لإنجاح الخطط الإنمائية المستقبلية وفق البيانات الدقيقة القابلة للتحليل.
- أجمع الدول الاعضاء على ان المنتدى السياسي الرابع المستوى المعنى بالتنمية المستدامة(HLPF) الذي تقرر إنشاءه بموجب الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+20 والذي يعقد سنوياً برعاية من المجلس الاقتصادي والاجتماعي هو الآلة المناسبة لاستعراض وتقدير الالتزامات والعمل على معالجة كافة التحديات الإنمائية الناشئة بصورة مستدامة تحقق التوازن فيما بين الأبعاد الثلاث للتنمية المستدامة، بالإضافة الى اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة التي ستعمل على متابعة تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها الدول لضمان استمرار التمويل الإنمائي الرسمي، وذلك وفق المسئولية المشتركة ولكن متباينة الاعباء، فضلاً عن الأحداث والحوارات الإنمائية التي مستقرتها الأمم المتحدة لرصد تنفيذ التزامات اجندة التنمية لما بعد 2015 لكافة الشركاء الإنمائيين وأبرزها منتدى التعاون الإنمائي (DCF) لاتخاذ التدابير اللازمة لسد الثغرات الإنمائية.

#### **خامساً: الملاحظات:**

- اقامت جلسة المعارضات الأولى لصياغة اجندة التنمية لما بعد 2015 بالجمود حيث لم يكن هناك أي أفكار أو مقترنات جديدة و مختلفة عن تحرير الفريق العامل المفتوح المضوية المعنى بأهداف التنمية المستدامة ولكنها بصفة عامة بداية جيدة أوضحت مدى توافق اراء الدول الاعضاء وشركاء التنمية والأمم المتحدة تجاه عدد من المسائل المتعلقة في صياغة اجندة التنمية المستقبلية.



- اتاحت الجولة الأولى للدول الاعضاء وكافة الجهات المعنية في مجال التنمية الفرصة للإعراب عن اراءهم بأجندة ائمانية لفترة ما بعد عام 2015 حيث كرروا وجهات نظرهم التي سبق ان قدموها في اطار صياغة اهداف التنمية المستدامة دون تغيير في مواقفهم.
- أكد الرئيسان المشاركان بأنه سيتم الانتهاء من المسودة الأولية لأجندة التنمية لما بعد 2015 في مايو القائم، وعلي ان يتم ابداء الملاحظات في جلعتا المفاوضات التي ستليها للوصول الى اجندة ائمانية عالمية وشاملة وطمحة مبنية على توافق الاراء.
- لن يتم التطرق خلال المفاوضات الخاصة بأجندة التنمية لما بعد 2015 للمسائل الخاصة بتغير المناخ وتمويل التنمية، وذلك بهدف عدم ازدواجية المفاوضات الجارية لتلك المسائل، نظراً لوجود مفاوضات تحضيرية لعقد مؤتمر الأمم المتحدة الدولي الثالث المعني بتمويل التنمية المزمع عقده بالعاصمة الاثيوبية اديس ابابا في 13-16 يوليو 2015 والاجتماع 21 للدول الاطراف في اتفاقية الامم المتحدة الاطارية والخاصة بتغير المناخ والمزمع عقده بالعاصمة الفرنسية باريس في ديسمبر 2015.

اسمحوا لي في البداية ان اتقدم لكم بالنيابة عن المجموعة العربية بالتهنئة على تعينكم منسقين للمفاوضات الحكومية الدولية لأجندة التنمية لما بعد ٢٠١٥. كما نعرب عن ثقتنا بقدرتكما في إدارة هذه المفاوضات بحكمة واقتدار.

كما تود المجموعة العربية ان تضم صوتها الى البيان الذي ادلى به سعادة المندوب الدائم لجنوب افريقيا نيابة عن مجموعة السبعة والسبعين والصين.

الميسران المشاركان،

السيدات والسادة،

في ضوء الموضوعات التي تتناولها الجولة الاولى للمفاوضات الحكومية، فإن المجموعة العربية تود إلقاء الضوء والتأكيد على النقاط التالية:

[١] تؤكد المجموعة العربية على أهمية الجهود الدولية التي بذلت خلال العامين الماضيين والتي انتهت الى اصدار تقرير مجموعة العمل مفتوحة العضوية حول أهداف التنمية المستدامة، وأنه يتبعين بذلك مزيد من الجهد للحفاظ على ما تضمنته الوثيقة A/68/970 من توازن بين ابعاد التنمية المستدامة الثلاثة وربط وسائل التنفيذ بالأهداف، والذي أكد قرار الجمعية العامة رقم A/RES/68/309 على انها الاساس الرئيسي الذي يستند إليه الانماج المتوازن لأهداف التنمية المستدامة. كما تؤكد المجموعة العربية على علاقة الارتباط المتباين بين السلم والأمن والتنمية، لاسيما وأن المنطقة العربية لا تزال تعاني من الاحتلال الاجنبي والأرهاب.

وفي هذا السياق، تعاود المجموعة العربية التأكيد على موقفها السابق بأن تحقيق الغايات والاهداف الخاصة بالمجتمعات المستقرة التي تنعم بالسلم والأمن يشمل إنهاء الاحتلال الاجنبي، وتعزيز التعاون في مجال مكافحة الإرهاب وعلاج اسبابه الجذرية وتجفيف منابع تمويله، وفقاً لما جاء بالفقرة (١٣) من التقرير A/68/970 والملحق الإضافي للتقرير. كما تلفت المجموعة العربية إلى الآثار السلبية طويلة الأمد للهجرة القسرية الجماعية الناتجة عن الحروب والنزاعات والاحتلال الإسرائيلي لفلسطين والأراضي العربية الأخرى والإرهاب على التنمية في دول المنطقة العربية، وخاصة ما رتبه ويرتبه التفاق الهائل

للاجئين من ضغط متزايد على البنى التحتية الأساسية في البلدان المضيفة، وتؤكد على أهمية لحظ هذه القضية في أجندة التنمية لما بعد العام 2015.

2) تعرب المجموعة العربية عن قلقها من تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية الدولية الأخيرة على تحقيق التنمية المستدامة خاصة في الدول النامية. وفي هذا السياق، وندعو المجموعة العربية إلى تقوية وإصلاح المؤسسات المالية الدولية وجعلها أكثر استقراراً وشمولًا، وتعزيز مشاركة الدول النامية في إدارة النظام المالي العالمي، والعمل على تفعيل نظام تجاري دولي أكثر عدالة لتعزيز التنمية المستدامة.

وفي سياق متصل، تؤكد المجموعة العربية على الدور الحيوي والمحوري لمساعدات الإنمائية الرسمية (ODA) باعتبارها مصدراً أساسياً وهاماً من مصادر التمويل الرئيسي للبلدان النامية، في ضوء خصوصية التحديات التي تواجه البلدان المتوسطة الدخل والبلدان الأقل نمواً والبلدان الخارجة من النزاعات، وكذلك الدول التي تفتقر إلى وجود مصادر أخرى للتمويل كما تعرب عن قلقها حالياً انخفاض تلك المساعدات على مدى الأعوام الأخيرة. لذا فإن المجموعة العربية تحدث على إتخاذ تدابير فعالة لضمان الوفاء بذلك الالتزام، والمتمثل بتوفير 0.7% من إجمالي الناتج القومي للبلدان المتقدمة لصالح البلدان النامية، بما في ذلك النسبة المحددة لصالح البلدان الأقل نمواً. بل والنظر في إمكانية رفع نسبة مساعدات التنمية الرسمية لتصل إلى 1% لتوافق وحجم الطموح المرتبط بأجندة التنمية ما بعد 2015. وفي هذا الإطار، تؤكد المجموعة العربية على أهمية تضمين مبدأ "العدالة في إعادة توزيع الثروة" ضمن الأهداف الإنمائية ووضع حلول فعالة لإعادة توزيع جزء من هذه الثروة في سياق رفع نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية.

3) تؤكد المجموعة العربية على ضرورة إيلاء المزيد من الاهتمام تجاه معالجة مسألة التفاوت في القدرات العلمية ومستويات التنمية للعلوم والمعرفة والتكنولوجيا والابتكار بين الدول المتقدمة والنامية. وفي هذا الإطار، تدعم المجموعة العربية وضع آلية دولية لتسهيل ونقل ونشر التكنولوجيا الصديقة للبيئة، بما في ذلك التكنولوجيا المتعلقة ب المجالات الطاقة ووضع إطار زمني لذلك.

4) تؤكد المجموعة العربية على احترام حقوق الإنسان ومبادئ القانون الدولي، بما في ذلك الحق في التنمية والحق في التمتع بمعيشة ملائمة، والحق في الغذاء والماء، وسيادة القانون، والحكم الرشيد، والمساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات، وإنهاء كافة أشكال العنف ضدهن، وحماية وتمكين الأسرة .

وختاماً، تود المجموعة العربية أن تؤكد لكم مجدداً استعدادها للمعاهمة البناءة في انجاح أعمال المفاوضات الحكومية حول أهداف التنمية المستدامة.

## **مُرْفَقْ رَقْمْ (٨)**

المذكورة رقم (174) من المندوبية الدائمة لجمهورية مصر العربية  
التي تؤكد فيها على إدراج هذا الموضوع على جدول أعمال  
المجلس الاقتصادي والاجتماعي التحضيري للقمة تمهيداً لرفعه  
إلى مجلس الجامعة على مستوى القمة في دورته العادية 26

١٢٧٦

٥ FEB 2015

٢٠١٥/٢/٤

رقم الصدر : ١٧٤

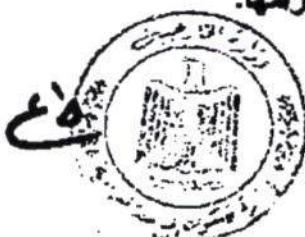
تهدي المندوبي الدائم لجمهورية مصر العربية لدى جامعة الدول العربية طيب تحيتها إلى  
الأممية العلمة لجامعة الدول العربية (أمة المجلس الاقتصادي والاجتماعي) وبالإشارة إلى القرار  
رقم (٧٦٢) الصادر عن الدورة العادية (٣٤) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية للعرب بتاريخ  
٢٠١٤/١٢/٢٢ بشأن الإعداد والتحضير للقمة العربية في دورتها (٢٦) في جمهورية مصر العربية،  
والذى نص فى فقراته الأولى والثانية على:

١- اعتمد إعلان شرم الشيخ تحت عنوان "أولويات تنمية الشعوب العربية ضمن أجندة التنمية  
العلمية ما بعد ٢٠١٥" ، و "تصوفة الأولويات" الصادرين عن المؤتمر الوزاري حول بلورة  
الأهداف والغايات لأهداف التنمية العربية ما بعد ٢٠١٥ (شرم الشيخ : أكتوبر/تشرين الأول  
٢٠١٤) فى ضوء ما ورد فى إعلان عمان تحت عنوان "أولويات المنطقة العربية للتنمية  
الشاملة المستدامة بعد عام ٢٠١٥" ، مع الأخذ فى الاعتبار ما ورد فى منكرة الأممية الفنية  
والأسكونا تحت عنوان "التحضيرات لخطة التنمية لما بعد ٢٠١٥".

٢- الطلب من الأممية العلمة تتخذ الإجراءات لرفع إعلان شرم الشيخ والمصروفه المشار إليها  
فى الفقرة العلمية رقم (١) من هذا القرار إلى القمة العربية في دورتها العادية ٢٦ (مارس  
٢٠١٥) ، لإقرارها لتتمثل الموقف العربي من أجندة التنمية العلمية ما بعد ٢٠١٥.

تتشرف المندوبي بأن ترقى مع هذا إعلان شرم الشيخ "أولويات تنمية الشعوب العربية ضمن  
أجندة التنمية العلمية ما بعد ٢٠١٥" الصادر عن المؤتمر الوزاري المشار إليه، وتطلب المندوبي  
التأكيد على إدراج هذا الموضوع على جدول أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي للتحضير للقمة  
تمهيداً لرفعه لمجلس الجماعة على مستوى القمة في دورته والعشرين والمزعمع عقده في جمهورية  
مصر العربية ٢٨ و ٢٩ مارس ٢٠١٥.

وتتمنى المندوبي الدائم لجمهورية مصر العربية لدى جامعة الدول العربية هذه المناسبة لتعرب  
لأممية العلمة لجامعة الدول العربية المؤفقة عن فائق تقديرها واحترامها.



إلى الأممية العلمة لجامعة الدول العربية  
(أمة المجلس الاقتصادي والاجتماعي)

تلفون المندوبي : (٢٥٧٤٩٨٦٩) - الفاكس : (٢٥٧٤٩٨٦٨)

Email: [assistantmin.arl@mfa.gov.eg](mailto:assistantmin.arl@mfa.gov.eg)



وزارَة التَّضَامُن الْإِجتماعِي  
Ministry of Social Solidarity

تحت رعاية  
**فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي**  
**رئيس جمهورية مصر العربية**

إعلان شرم الشيخ

«أولويات تنمية الشعوب العربية»

ضمن أجندة التنمية العالمية ما بعد 2015

شرم الشيخ

30 أكتوبر / تشرين الأول 2014



# المؤتمر الوزاري بدول بلورة الأهداف والغایات

# 2015

## لأهداف التنمية العربية مما يعتد

بيان ملحوظة الوجبات المضمونة لما جاءت فني إعلان  
(2014 يول / 2015 يول)  
مطبوع بالجريدة الرسمية

شرم الشيش

30 أكتوبر / تشرين الأول 2014

## **مرفق رقم (9)**

**محضر اجتماع المجموعة العربية  
الذي عقد بتاريخ 12 يناير 2015  
بهدف مناقشة مسودة عناصر الموقف العربي  
تجاه أجندة التنمية ما بعد 2015**

2015/1/13

رقم الفاكس: 2 - 13 - 1  
رقم الملف: 3/4/3

جامعة الدول العربية  
مكتب الوفد الدائم لدى الأمم المتحدة  
866 United Nations Plaza, Suite 494,  
New York, NY 10017

411

14 JAN 2015

متكرة إلى  
السيد السفير / محمد بن إبراهيم التويجري  
الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية

السيد السفير / بدر الدين عللي  
الأمين العام المساعد، رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية

تحية طيبة وبعد،

بالحاجة بمنكرة البعثة رقم 1-24-12 والموزعة في 24/12/2014 بشأن نتائج الاجتماع الأول لفريق العمل العربي مفتوح للعضوية (الكويت، مصر، السودان، لبنان، اليمن ومكتب الجامعة العربية) المشكل والمكلف من قبل المجموعة العربية على مستوى خبراء اللجنة الاقتصادية والمالية (اللجنة الثانية) لصياغة عناصر تغير عن الموقف العربي تجاه أجندات التنمية لما بعد عام 2015 وتنسق إليها المجموعة العربية في أثناء جولات المفاوضات الحكومية حول تلك الأجندة وفي صياغة البيانات العربية أثناء تلك المفاوضات.

أتشرف بالإفادة بأن المجموعة العربية على مستوى خبراء اللجنة الاقتصادية والمالية (اللجنة الثانية) قد حددت اجتماعاً برئاسة رئيس الجمهورية اليمنية لدى الأمم المتحدة - رئيس المجموعة العربية لشهر يناير 2015، يوم الاثنين الموافق 12 يناير 2015، وذلك بهدف مناقشة مسودة عناصر الموقف العربي تجاه أجندات التنمية لما بعد عام 2015 (مرفق) والتي أعدها فريق العمل العربي مفتوح العضوية. وفي هذا المياق، أود إيجاز أهم ما خلص إليه فريق المجموعة العربية في الآتي:

- 1) تخلص من وجود المغرب والعرق أداة بعض التعديلات الشكلية من حيث إضافة بعض الكلمات في الفقرات رقم 6، 7 و 11 والمتعلقة بجهود المجموعة العربية لمكافحة التلوث وتغير المناخ وحقوق المياه وحقوق الشعوب التي تعيش تحت الاحتلال في تقرير مصيرها.

2) أوضح مثل فلسطين: أهمية إضافة بعض الفقرات تتعلق بالعدالة في توزيع الثروة والتعليم وتأثير التدخل الأجنبي على التنمية والزيادة السكانية. وفي هذا المياق، أوضح مثل مكتب الجامعة العربية في نيويورك بأن العناصر التي اعدها فريق العمل العربي تتمثل الموقف العربي تجاه القضايا الأساسية التي يوجد عليها خلاف سواء داخل المجموعة العربية نفسها أو بين المجموعة العربية وباقى الموضوعات الإقليمية مثل القضايا المتعلقة بالآليات نقل للتكنولوجيا بين الدول المتقدمة والدول النامية أو التأكيد على أن التعاون الجنوب - الجنوب هو إطار مكمل وليس بديل لإطار التعاون الشمال - الجنوب أو التأكيد على حقوق الشعوب الرازحة تحت الاحتلال وضمان احترام سيادتها على موارداتها الطبيعية أو القضايا الخلافية المتعلقة بالحقوق الجنسية والإيجابية.

كما أوضح مثل مكتب الجامعة العربية أهمية التركيز على تلك القضايا الخلافية لأن زيادة الموضوعات سيفتحباب لمزيد من الجدل ويوضع مزيد من الوقت خاصة وأن باقي الموضوعات بما فيها تلك التي أشار إليها مثل فلسطين يوجد موقف عربي موحد تجاهها. كما أنها ورثت في تقرير مجموعة العمل مفتوحة العضوية حول أهداف التنمية المستدامة والذي يشكل تواصلاً حاليًا حكمواً حول أهداف التنمية المستدامة وهو ما تمت الأشارة إليه خلال الفقرة الأولى من مسودة العناصر التي اعدها فريق العمل العربي والتي تؤكد للمجموعة العربية من خلالها على ضرورة بذل الجهد للحفاظ على التوازن الذي نتج عن الوثيقة ٨/٦٨/٩٧٠ والتي يمثل الأساس الرئيسي الذي يستند إليه في الانماط المتوازن للابعاد الثلاثة للتنمية المستدامة في خطة التنمية لما بعد عام 2015.

و حول هذا الأمر، دعم كل من خبير وفد لبنان والكويت واليمن طرح مثل الجامعة العربية في هذا الشأن موضعين أهمية اقتصار ورقة عناصر الموقف العربي على القضايا الخلافية فقط في ضوء الالتزام المجموعة العربية بتقرير مجموعة العمل مفتوحة العضوية حول أهداف التنمية المستدامة.

3) خلصت المجموعة العربية في نهاية المناقشة حول هذا البند إلى تصويرة موافقة مكتب الجامعة العربية من قبل الوقود التي لديها تعديلات (المغرب، العراق وفلسطين) بالإضافات التي لا يذهبون في الحالها على مسودة عناصر الموقف العربي بصياغات محددة بعد تفصي صياغة يوم الثلاثاء الموافق 13 يناير 2015 حتى يتم الانتهاء من بلورة تلك العناصر ويتضمن الوقود ارسالها للمؤسسة في أسرع وقت ممكن وحتى تبدأ المجموعة العربية في صياغة بيانها الأول الذي سبقه ممثل وقد اليمن - رئيس المجموعة العربية لشهر يناير 2015 خلال المفاوضات الحكومية التي ستبدأ أولى جولاتها يوم الاثنين القادم الموافق 19 يناير 2015. وستقوم بموافقتكم بما يستجد في هذا الشأن.

4) وتحت بند ما يستجد من أعمال، استعرض ممثل مكتب الجامعة العربية في نيويورك مسودة البرنامج لازمي لاجتماعات وفد المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية للعرب الذي تمت موافقته بموجب المنكرة 131/5 بتاريخ 12/1/2015 مشيراً إلى أن مكتب الجامعة العربية سيقوم بتعميمه على الرفود العربية حدد تكيد المواجه النهاية ل الاجتماعات الواردة في أجenda الوفد. وفي هذا الإطار أوصت المجموعة العربية بضرورة الأخذ بعين الاعتبار النقاط التالية:

- أهمية حقد اجتماع الوفد الوزاري العربي مع مجموعة الـ 77 والصين قبل الاجتماع بوفد الاتحاد الأوروبي لعدة أسباب موضوعية أهمها اكمال الصورة لدى الوفد الوزاري العربي لما يجري في كواليس المفاوضات حول أجenda التنمية بعد اجتماع سفراء المجموعة العربية وسفراء مجموعة الـ 77 والصين.

وفي هذا الشأن، اقترح أيضاً من جانبني ضرورة مشاركة سفراء الترويكا العربية في الاجتماع مع وفد الاتحاد الأوروبي لو حلّ أقل تأثير رئيس المجموعة العربية في نيويورك.

- استضافة الدكتور عبدالله الدرديري - نائب الأمين التنفيذي للاسكوا خلال اجتماع السفراء العرب وليس لجتماع خبراء المجموعة العربية مع التأكيد على أن مشاركة الضيوف خلال اجتماع السفراء هي مشاركة لوقت محدد لإتاحة للبرصمة لسفراء المجموعة العربية لنقل شواطئهم والتهديات التي يواجهونها خلال مفاوضاتهم حول أجenda التنمية وما يتعلق بذلك المعنى دخل الأمم المتحدة.

وفي هذا السياق، اتفق خبراء المجموعة العربية على حقد اجتماع تحضيري قبل اجتماع الخبراء الذي سيتم خلاله استضافة السيد/ طارق النابليسي، رئيس وحدة التنسيق والمتابعة بمكتب رئيس قطاع للشؤون الاجتماعية بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية وذلك بهدف بذرة النقاش التي ستتم مناقشتها معه في إطار التحضير لاجتماع سفراء المجموعة العربية بعد ظهر نفس اليوم.

وفي هذا الإطار، أوضح ممثل مكتب الجامعة العربية أسمه استثنى الرصبة توجّد الوفد الوزاري ووفد الأمانة العامة لنقل كافة مشاغل المجموعة العربية وخلق حالة من صدام الأفكار (clash of ideas) من قبل للنقد الذاتي والتطوير عمل المجموعة العربية في نيويورك فيما يتعلق بمسارات التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، أشار إلى أن المجموعة العربية على مستوى خبراء اللجنة الثالثة قد سعى لها استضافة السيد/ طارق النابليسي

في اجتماع تشاركي غير رسمي بتاريخ 11 يونيو 2014 (مرفق موجز الاجتماع) حيث استمعت لإحاطة حول مؤتمر "أولويات التنمية المستدامة في المنطقة العربية لأهداف التنمية المستدامة لما بعد عام 2015" كما تم تبادل وجهات النظر في عدد من الموضوعات المتعلقة بالتنسيق والتواصل ما بين أجهزة الأمانة العامة والجهات المعنية في الدول العربية بالقضايا التنموية.

ومنها فيكم بما يستجد بشأن عناصر الموقف العربي تجاه أجندة التنمية لما بعد عام 2015 عند اعتماد الصيغة النهائية لها من قبل المجموعة العربية.

مع وافر التقدير والاحترام،،،

ممثل السيد  
السفير  
الإبراهيمي  
أحمد فتحي الله  
رئيس بعثة نيويورك

٢٠١٥/٦/٣  
كلام أسم سفير مصر

مودة السيد  
السيد السفير / محمد بن علي - نائب الأمين العام.  
السيد السفير / علي حربان - مستشار الأمين العام للشؤون السياسية، مدير مكتب الأمين العام.  
السيد السفير / جمال الدين جابر الله - مدير إدارة البيئة والاسكان والتنمية المستدامة.  
مسفيدة السفير / مثال نصر الدين - مدير إدارة المنظمات الدولية.  
السفيرة السفير / مها التركي - مدير إدارة العرائض والمبعوث.

## عناصر

### الموافك العربي

#### تجاه أهداف أجندة التنمية لما بعد عام 2015

في إطار التحضير لأولى جولات المفاوضات الحكومية حول أجندة التنمية لما بعد عام 2015 في المزمع عقدها خلال الفترة من 19 إلى 21 يناير 2015، اتفقت المجموعة العربية على مستوى خبراء اللجنة الاقتصادية والمالية (اللجنة الثانية) خلال اجتماعها المنعقد يوم الاثنين الموافق 2014/12/22 على تشكيل فريق عربي مفتوح المضوية لصياغة عناصر تغير من الموقف العربي تجاه أجندة التنمية لما بعد عام 2015 وتقدير إليها المجموعة العربية في أثناء جولات المفاوضات الحكومية حول تلك الأجندة وفي صياغة البيانات العربية أثناء تلك المفاوضات.

وفي ضوء ما تقدم، وإنطلاقاً من الوثائق والاحوالات الدولية والإقليمية والعربيـة المعتمدة سابقاً ومتقد طبـها وخاصة إعلان شرم الشيخ ومصـورة الأولويـات الصادـرين عنـ المؤتمر الـوزـاري للـعربـ حولـ بـلـورةـ الأـهدـافـ وـالـغاـياتـ لـأـهـدـافـ الـتنـمـيـةـ ماـ بـعـدـ 2015ـ.

#### خلاصـ فـريقـ العملـ العـربـيـ إـلـىـ العـناـصـرـ الـأـكـيـدـيـةـ

1) تؤكد المجموعة العربية أن للجهود الدولية التي بذلت خلال العاشرين الماضيين ولما انتهت إلى اصدار تقرير مجموعـةـ العملـ مـفـتوـحةـ المـصـورـةـ حولـ أـهـدـافـ الـتنـمـيـةـ المستـدامـةـ، تـشـكـلـ توـلـقاـ حـالـمـاـ حـكـيـمـاـ حولـ أـهـدـافـ الـتنـمـيـةـ المـسـتـدـامـةـ، وـكـهـ يـتـعـنـ بـذـلـ الجـهـدـ لـلـخـاطـطـ طـيـ التـوازنـ لـذـىـ نـتـجـ عنـ الـوـقـيـةـ 68/970ـ بـالـنـسـخـ أـكـدـ قـرـرـ الجـمـعـةـ الـعـامـةـ رقمـ 68/309ـ بـطـىـ إنـهاـ الـاسـاسـ الرـئـيـسيـ الـذـيـ يـسـتـدـلـلـهـ الـإـسـاجـ الـمـسـتوـانـ لـأـهـدـافـ الـتنـمـيـةـ

المـسـتـدامـةـ.

2) تؤكد المجموعة العربية على أن القضاء على الفقر بالكامل بحلول عام 2030 هو التحدى العالمي الأكبر أمام المجتمع الدولي والدولي العمل على تحـدـيـ كـافـةـ الـجهـودـ الوـطـنـيـةـ وـالـإـقـيـمـيـةـ وـالـدـولـيـةـ لمـوـلـجهـتهـ كـخـصـصـ الـعـيـنـ الـسـيـاسـيـةـ المـسـتـدـامـةـ، وـكـهـ يـتـمـ لـلـكـهـ، فـيـ اـطـارـ الشـرـكـةـ الـعـالـمـيـةـ مـنـ آـوـلـ الـتـقـيمـ، وـاستـدـلـلـهـ الـدـلـلـ الـعـالـمـيـةـ لـلـتـصـارـنـ الـدـولـيـ وـعـلـىـ رـسـهـ الـمـسـؤـلـيـةـ الـمـشـكـرـةـ مـعـ دـيـانـ الـأـصـاـدـ، وـصـيـاغـةـ الـأـصـاصـ وـالـظـرـوفـ الـسـيـلـيـةـ وـتـبـيـنـ تـهـجـ مـتـكـالـمـ بـيـنـ الـأـبـعـادـ الـثـلـاثـ الـتـصـيـفـةـ فـيـ اـطـارـ أـجـدـةـ الـتـنـمـيـةـ ماـ بـعـدـ



2015. وتحت المجموعة العربية للدول المتقدمة على تحمل مسؤولياتها والوفاء بالتزاماتها بشأن دعم أجندة التنمية المستدامة بما في ذلك وسائل التنفيذ.

(3) وفي ذات السياق تؤكد المجموعة العربية على الدور الحيوي والمحوري لمساهمات الإنمائية للرسمية (ODA) باعتبارها مصدراً أساسياً وهاماً من مصادر التمويل الرسمي للبلدان النامية، في ضوء خصوصية التحديات التي تواجه البلدان المتوسطة الدخل، وكذلك الدول التي تفتقر إلى وجود مصادر أخرى للتمويل. كما تعرب عن قلقها حيال انخفاض تلك المساهمات على مدى الأصول الأخيرة. لذا فإن المجموعة العربية تحت على إتخاذ تدابير فعالة لضمان لفقاء بذلك الالتزام، والمتمثل بتوفير 0.7% من إجمالي الناتج القومي للبلدان المتقدمة لصالح البلدان النامية، بما في ذلك النسبة المحددة لصالح البلدان الأقل نمواً. بل وللنظر في امكانية رفع نسبة مساهمات التنمية الرسمية لتوليف وحجم التمويل المرتبط بأجندة التنمية ما بعد 2015. وفي هذا الإطار، تؤكد المجموعة العربية على أهمية تحسين مبدأ "العدالة في احادة توزيع الثروة" ضمن الأهداف الإنمائية ووضع حلول فعالة لإعادة توزيع جزء من هذه الثروة في سياق رفع نسبة المساهمات الإنمائية الرسمية إلى أكثر من 0.7%.

(4) كما تعرب المجموعة العربية عن قلقها من تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية الدولية الأخيرة على تحقيق التنمية المستدامة خاصة في الدول النامية وتحور إلى تقوية وإصلاح المؤسسات المالية الدولية وجعلها أكثر استقراراً وشمولية، وتعزيز مشاركة الدول النامية في إدارة النظام العالمي العلمي، والعمل على تعزيز نظام تجاري دولي أكثر عدلاً لتعزيز التنمية المستدامة.

(5) تؤكد المجموعة العربية على ضرورة إيلاء المزيد من الاهتمام تجاه معالجة مسألة التناول في التدريب العلمي ومستويات التنمية للعلوم والهندسة والتكنولوجيا والاتصالات بين الدول المتقدمة والنامية. وفي هذا الإطار، تدعم المجموعة العربية بوضع آلية دولية لتسيير ونقل ونشر التكنولوجيا الصديقة للبيئة بما في ذلك التكنولوجيا المستدامة ب مجالات الطاقة وريادة أعمال زمني لذلك.

(6) تؤكد المجموعة العربية على أهمية تكثين التدريب والتخصص الأكاديمي بقضايا الشباب وتعزيز سياسات تشكيلهم وتنمية مشاركتهم، وما يدور حوله من تحديات عالمية يمكن أن تسهم بفاعلية في جهود التنمية. كما تدعم المجموعة العربية بوضع آلية تطويري لما يتطلع إليه من مجال فرص وبرامج تنموية.



- 7) تدرك المجموعة العربية حجم الترابطات الحاسمة بين المكان والتنمية المستدامة ودورها المحوري في للتصدى للتحديات التي تعيق تنفيذ الأهداف الإنمائية. وفي هذا الإطار، توكل المجموعة العربية على أهمية حضان وتعزيز الحق في المسكن اللائق للجميع وتعزيز التجمعات البشرية المستدامة والشاملة للجميع.
- 8) تدعم المجموعة العربية للجهود الدولية لمكافحة التلوث وتغير المناخ والتصرّف والجفاف. وفي هذا الإطار، توكل على حق جميع الدول في تنويع مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة والطاقة النوروية في مجال الاستخدامات الطبيعية لتحقيق التنمية المستدامة كما توكل على أهمية الترقّة بين تعزيز أنشطة مواجهة تغير المناخ وتعزيز التنمية. استناداً إلى مبدأ الملوث يدفع والمسؤولية المترتبة لمن المتباينة.
- 9) توكل المجموعة العربية على تعزيز نهج الترابط في مقاومة استهلاك المياه والطاقة والغذاء وتشجع على التعول إلى التقادم أخضر لمعالجة أوجه الترابط المتبدّل بين المياه والطاقة والغذاء يجعل هذا الترابط يعمل لصالح الطبقات الفقيرة كما توكل للمجموعة العربية على السيادة الوطنية على الموارد الطبيعية. كما تشجع على الإلارة المتكاملة لموارد المياه وحماية موارد المياه، بما في ذلك المياه الجوفية والأراضي للرطبة، من للتلوث، بما في ذلك دعم الجهود لتطوير موارد مائية بديلة، وتطوير تكنولوجيا جديدة لتطهير المياه، وجمع مياه الأمطار، وإعادة تدوير واستخدام المياه. كما توكل المجموعة العربية على احترام مبادئ القانون الدولي ذات الصلة بالأنهار والتقاسم العادل والمتضيّف للمياه.
- 10) توكل للمجموعة العربية على مبادئه واسع التعاون الدولي، وتوكل على خصوصية التعاون الجنوب-الجنوب ودوره في دعم جهود تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية، لتساهم وما يتضمنه احالة تبرؤها حول التعاون الجنوب-الجنوب، وتوكل دول المجموعة على أن التعاون الجنوب-الجنوب هو إطار متكامل وليس بدائل لأطر التعاون الشمالي-الشمالي.
- 11) تعتبر المجموعة العربية أن الصناعة والتكتسيج هي إشكال الأكثر فاعلية للقضاء على الفقر لما توفره من فرص عمل دائمة ويزنة لإستدامة، التي تحدّد من اليد العاملة مما يحدّ من معدلات البطالة ويساعد على مواجهة التحدّيات الاجتماعية والاقتصادية. مما يستلزم تعزيز بيئة دولية ملائمة لتطوير الصناعة على المستويات الباسطة في الدول النامية سواء في

صياغة قوانين أكثر فاعلية فيما يتعلق بالتجارة الدولية والتمويل وبناء القدرات وتعزيز دور الاستثمار الأجنبي.

(12) تدعو المجموعة العربية إلى ضرورة إيجاد حل مستدام لمشكلة الدين الخارجية على الدول النامية وتحويل جزء من تلك الديون إلى استثمارات في بنائها التحتية وتمويل أهداف التنمية المستدامة.

(13) تؤكد المجموعة العربية على ضرورة إتخاذ المزيد من التدابير والإجراءات لفعالية التي تضمن احترام سيادة الدول ووحدتها الترابية، طبقاً للقانون الدولي، طبقاً ل القانون الدولي وطبقاً لإذلة العقبات التي تحول دون إعمال حق الشعوب التي تعيش تحت الاحتلال في تقرير مصيرها وهي العقبات التي تؤثر سلباً على تنميةها الاقتصادية والاجتماعية وفي بيئتها بما يتنافي مع كرامة الإنسان وقيمة.

(14) تؤكد المجموعة العربية على�احترام حقوق الإنسان ومبادئ القانون الدولي، بما في ذلك الحق في التنمية والحق في التمتع بمعيشة ملائمة، والحق في الغذاء والماء، وسلامة القانون، والحكم الرشيد، والمساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات، وإنتهاء كافة أشكال العلف ضدهن. كما تؤكد على تحويلها بشكل إيجابي لتحقيق توافق على آية مقاهم أو المكار تتعلق بالمسائل الاجتماعية مع مراقباتها وقوانينها الوطنية في الإطار المتفق عليه دولياً لحقوق الإنسان. وفي هذا الشأن، تؤكد المجموعة العربية على ضرورة الاحترام الكامل لمختلف القيم الدينية والأخلاقية والمجتمعية للدول في إطار تطبيقها للبرامج الوطنية بما يتماشى مع قوانينها الوطنية وأولويات التنمية فيها.

(15) تدعو المجموعة العربية إلى العمل على الإشارة في ديناجة الأهداف للتنمية العالمية لما بعد 2015 إلى حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بما يتناسب مع لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

(16) تلفت المجموعة العربية إلى الآثار السلبية طرفة الأذن للهجرة القسرية الجماعية الناتجة عن الحروب والنزاعات والاحتلال الإسرائيلي للشعبين والأراضي العربية الأخرى والإرهاب على التنمية في دول المنطقة العربية، وخاصة ما روجه وبوجه التدقق الحال للاجئين من حيث متزايد على البُنى التحتية الأساسية في البلدان المستضيفة، لا سيما على قطاعات الصحة والتربية والطاقة والبيئة. وتؤكد الالتزام بتأمين الحماية ظرفية المسكان الأكثر ضعفاً على أراضيها، بما فيهم اللاجئين، وتحث، بالتنسيق والتعاون مع المنظمات والهيئات الدولية



المعنية، إلى تعزيز قدرات الدول العربية المستضيفة لللاجئين غير تقديم التمويل اللازم والكافى لخطة الاستجابة الوطنية الخاصة بها، بما يدعم الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى والبيئى والمؤسسائى فيها.

- 17) تدين المجموعة العربية الإرهاب بكلفة صوره وأشكاله ولها كان مرتكيه، وتطالب بتضافر جهود المجتمع الدولى لتعزيز التعاون المشترك لمكافحته وأسباب المؤدية لانتشاره. كما تدين محاولة الصاق الإرهاب بالدين الإسلامى الحنيف الذى حلى معتقده قبل غيرهم من جرائم الجمادات الإرهابية.

**مُرْفَقْ رَقْمْ (10)**

القرار رقم (16) بشأن أولويات التنمية للشعوب العربية لأجندة  
التنمية العالمية ما بعد 2015  
ال الصادر عن الدورة (43) لمجلس وزراء الصحة العرب

قرار رقم (16)

بشأن

أولويات التنمية للشعوب العربية لأجندة التنمية العالمية ما بعد 2015

إن مجلس وزراء الصحة العرب،

بعد اطلاعه على:

- منكرة مسؤولة متابعة إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية لدى جامعة الدول العربية بتاريخ 8/2/2015، بشأن طلب بعثة الجامعة العربية في نيويورك قيام المجالس الوزارية بوضع تعريف محدد لبعض المصطلحات ومنها الصحة الجنسية والصحة الإنجابية.
- إعلان شرم الشيخ ومصغوفة أولويات تنمية الشعوب العربية لأجندة التنمية العالمية ما بعد 2015، الصادرين عن المؤتمر الوزاري العربي حول بلورة الأهداف والغايات لأهداف التنمية ما بعد 2015 الذي عقد في مدينة شرم الشيخ بجمهورية مصر العربية/أكتوبر 2014،
- منكرة الأمانة الفنية،

**يفتقر**

- 1 الأخذ علماً بالأولوية الخامسة المتعلقة بالصحة، الواردة في مصغوفة أولويات تنمية الشعوب العربية لأجندة التنمية العالمية ما بعد 2015 وغياتها، الصادرة عن المؤتمر الوزاري العربي حول بلورة الأهداف والغايات لأهداف التنمية ما بعد 2015 الذي عقد في مدينة شرم الشيخ بجمهورية مصر العربية/ أكتوبر 2014.
- 2 تشكيل لجنة فنية متخصصة من الدول العربية لوضع رؤية عربية موحدة حول تعريف الصحة الإنجابية، والصحة الجنسية، لوضعهما ضمن المصطلحات الواردة في أجندة التنمية العالمية ما بعد 2015.
- 3 الترحيب باستضافة المملكة المغربية للجتماع المشترك على مستوى الخبراء في مجال الأهداف التنموية للألفية المتعلقة بالصحة ما بعد 2015، خلال الثلاثة أشهر الأخيرة من عام 2015.